جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

العلاقات السياسية السعودية القطرية من 1972- 2002م:دراسة تاريخية

إعداد الطالب
عيسى بن اسماعيل العيسى

بإشراف
الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في التاريخ / قسم التاريخ

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عيسى اسماعيل العيسى الموسومة بـ:

العلاقات السياسية السعودية القطرية من ١٩٧٢ -٢٠٠٢م : دراسة تاريخية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **التاريخ.**

القسم: التاريخ.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د.محمد سالم الطراونة		٢٠١٥/٠٨/١٧	مشرفاً ورئيسا
أ.د.محمد نايف العمايره		٢٠١٥/٠٨/١٧	عضواً
أ.د.صداح احمد الحباشنه		٢٠١٥/٠٨/١٧	عضواً
أ.د.عوض عبدالكريم الذنيبات		٢٠١٥/٠٨/١٧	عضواً

عميد الدراسات العليا

K. Banawi

أ.د. كمال البنوي

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى رمز الأُبوَّة، والدي العزيز، حفظه الله.

إلى نبع الحنان ورمز التضحية والحب، أميِّ، أتمَّ الله عليها لبـــاس الـــصَّحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي، سند عمري، وأمل مستقبلي.

إلى من حياتي معهم زاخرة بالحب نابضة بالحياة

زوجتي الغالية

وأولادي (عبدالعزيز، والوليد، ويزيد)

إلى كل من قدَّم لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل.

أهدي هذا الجهد المتواضع

عيسى بن اسماعيل العيسى

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصبحه أجمعين.

وبعد،،،

فإنني أشكر الله العلي القدير أولاً وأخيراً على توفيقه لإتمام هذا البحث فهو عز وأجل أحق بالشكر والثناء وأولى بهما. فالحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل. فإن أخطأت فمن نفسي وإن أصبت فمن الله وحده، وما توفيقي إلا من عند الله تعالى.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد سالم غثيان الطراونة الذي قام بالإشراف على هذه الرسالة، سائل المولى عز وجل أن يديم عليه الصحة والعافية، والذي حمل بين جنباته هم الأمانة الملقاة على عاتقه أعطى ولم يبخل... فله مني جزيل الشكر والتقدير.

وكذلك الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة، والأستاذ الدكتور محمد العمايرة، والأستاذ الدكتور عوض الذنيبات.

عيسى بن اسماعيل العيسى

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات السياسية السعودية القطرية من 1972 - 2002م:دراسة تاريخية

عيسى بن اسماعيل العيسى

جامعة مؤتة، 2015

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات السعودية القطرية بين عامي 1972 – 2002م، وأثر ذلك على المنطقة العربية والخليجية بصفة خاصة باعتبارها من أغنى الدول من حيث الموارد النفطية، وما يشكله هذا البعد من أهمية في العلاقات مع الدول العربية والدول الأجنبية، وبخاصة في ضوء ما تشهده الساحة العربية من أحداث صاحبت الربيع العربي، وبروز المواقف المتضادة إزاء العديد من القضايا؛ مما يجعل هذه العلاقات مرشحة للنمو والاضطراد في مختلف المجالات، ومن هنا تأتي أهمية البحث في دراسة تاريخ هذه العلاقات وتطورها والعوامل المؤثرة فيها.

وتكونت هذه الدراسة من أربعة فصول، تناول الفصل الأول مقومات القوة لدى المملكة العربي السعودية ودولة قطر، وتناول الفصل الثاني العلاقات السياسية السعودية القطرية بين عامي 1972 – 1980م، في حين تناول الفصل الثالث العلاقات السياسية السعودية القطرية بين عامي 1980 – 1990م، أما الفصل الرابع والأخير فتناول العلاقات السياسية السعودية القطرية بين عامي 1990 – 2002م.

Abstract

The Saudi-Qatari political relationships during 1972- 2002 AD: A Historical Study

Eisa bin Ismail Al- Eisa
Mu'tah University.2015

This study aims at identifying the Saudi-Qatari political relationships during 1972- 2002 AD as well as the impact of that on the Arabic region، particularly, the gulf region as it includes the richest countries in oil resources and this dimension is of a great importance regarding the relationships with the Arab and foreign countries, especially in the light of the events that accompanied the Arab spring, and the dominance of the contradicted views and attitudes toward many issues, which stimulates the growth of these relationships in the different aspects. Therefore, it is important to do researches regarding the history and development of these relationships as well as the factors that affect them.

This study consisted of four chapters. The first chapter addressed the resources of power for KSA and the state of Qatar. The second chapter addressed the Saudi-Qatari political relationships during 1972- 1980 AD. While the third chapter addressed the Saudi-Qatari political relationships during 1980- 1990 AD and the last chapter addressed the Saudi-Qatari political relationships during 1990 - 2002 AD.

المقدمة:

عند الحديث عن العلاقات السعودية القطرية، لا بـد مـن التطـرق إلـى مجموعة من العوامل المؤثرة في نشوء هذه العلاقة وتطويرها؛ فمن حيث الموقـع الجغرافي يقع البلدان في شبه جزيرة العرب، ولهما حدود مشتركة، ويطلّان علـى الخليج العربي، كما أن هناك تقارب في العادات والتقاليد والروابط القبلية، فهنـاك تشابه في النسيج الاجتماعي، كما ساهم وجود النفط في حماية المصالح المـشتركة، وبخاصة بعد الاهتمام بالنفط كمصدر أساسي من مصادر الطاقة، ممَّا أدى إلى تزايد التنافس بين الدول الغربية على استمرار تدفق الإمدادات النفطية، وبـروز التهديـد الإيراني على الجانب الشرقي من الخليج، ووجود بعض القضايا العالقـة، ومنهـا احتلال إيران للجزر الإماراتية؛ طنب الصغرى، وطنب الكبـرى، وأبـو موسـى، وارتفاع وتيرة التوتر بعد الثورة الإسلامية في إيران. والذي كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وحاجة الـسعودية إلـى تعزيز علاقاتها مع دول الخليج الأخرى لحماية المصالح الحيوية.

لقد أخذت العلاقات السعودية القطرية منحىً جديداً بعد استقلال دولـة قطـر عام 1972م، وإعلان الاتحاد بين إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة والفجيرة وأم القوين، حيث ساهم تطابق وجهتي النظر بين البلدين في كثيـر من الأحيان. وكان إنشاء مجلس التعاون من العوامل التي سـاعدت فـي تطـوير العلاقات والارتقاء بها في شتى المجالات، ومن هنا اعتمدت الدراسة عام 1972م؛ ليكون الأساس للدراسة. وأما اختيار عام 2002م الحالي، فهو يشكل قمة التوافـق بين السعودية القطرية في السياسة الخارجية، وبخاصة ما يتعلق في الشأن العربـي والخليجي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العلاقات الـسعودية القطريـة، وأثر ذلك على المنطقة العربية والخليجية بصفة خاصة باعتبارها من أغنى الـدول من حيث الموارد النفطية، وما يشكله هذا البعد من أهمية في العلاقات مـع الـدول العربية والدول الأجنبية، وبخاصة في ضوء ما تشهده الساحة العربية من أحـداث

صاحبت الربيع العربي، وبروز المواقف المتضادة إزاء العديد من القـضايا؛ ممـا يجعل هذه العلاقات مرشحة للنمو والاضطراد في مختلف المجالات، ومن هنا تأتي أهمية البحث في دراسة تاريخ هذه العلاقات وتطورها والعوامل المؤثرة فيها.

فرضيّة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية:

1- متى نشأت العلاقات السعودية القطرية، وما هي العوامل المؤثرة فيها؟
2- ما هي مراحل تطور العلاقات السعودية القطرية منذ عام 1972 ولغاية عام 2002؟
3- ما هي أوجه التعاون التي اتسمت بها العلاقات السعودية القطرية.
4- ما هي أبرز العوامل المؤثرة فيها؟
5- ما أثر هذه العلاقات على المستوى الخليجي والعربي؟

الفصل الأول

مقومات القوة لدى المملكة العربية السعودية ودولة قطر

المقدمة:

للمملكة العربية السعودية مكانة دولية عظيمة متعددة الجوانب: إسلامياً وعربيا وعالميا، فهي مهد العروبة.انطلقت من شبه الجزيرة العربية دعوة الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، ومنها امتدت إلى مشارق الأرض ومغاربها ليشكل المسلمون حاليا 25% من سكان العالم.

ناهيك أنها و على الصعيد العالمي، تعد من الدول المؤسسة للجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا بذلك جعلها العضو رقم 45. وتعد المملكة رائدة التضامن الإسلامي .

وهي كذلك تعد الدعم المنقطع النظير، ماديا وعينيا لإنشاء المنظمات الإسلامية مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، الندوة العالمية للشباب الإسلامي .ومساندة لقضايا الأقليات الإسلامية في العالم. تؤيد السلام العالمي المبني على العدل والمساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخرين. وتسارع في تقديم العون والمساعدات لدول العالم عند الكوارث والنكبات.

تعد المملكة العربية السعودية من الدول المحورية في المنطقة، لما تملكهُ المملكة من ثروة نفطية، وعمق ديني وحضاري متمثل بوجود الأماكن ألمقدسه للمسلمين على أراضيهم.

وكذلك يصنف نظام المملكة العربية السعودية ضمن الأنظمة الملكية المطلقة على الرغم من وجود دستور، يحكمها آل سعود منذ التحالف مع الشيخ محمد عبد الوهاب عام 1744، لذلك فان العامل الديني من أهم العوامل المؤثرة في صناعه القرار في المملكة العربية السعودية، كما ان الملك هو محور العملية السياسية، ويحتفظ بنفسه بالسلطات التي يرغب بها، يشاركه الأمراء المنقذين من العائلة المالكة، فضلاً عن مجلس الوزراء الذي يترأسه الملك شخصياً، ناهيك عن القوة الاقتصادية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية.

لقد جاءت هذه الدراسة كمحاوله لفهم عناصر مقومات القـوه فـي المملكـة العربية السعودية، من خلال عرض مختـصر للمقومـات الطبيعيـة، والمقومـات السياسية، والمقومات الاقتصادية والمقومات الدينية التي اجتمعـت كوحـدة واحـده لتجعل من المملكة العربية السعودية مملكة ذات سيادة وقوه على المستويين العربـي والعالمي.

1.1 مقومات القوة للمملكة العربية السعودية

1.1.1 المقومات الطبيعية:

1.1.1.1 الأبعاد والامتداد :

تمتد المملكة العربية السعودية شمالا حتى تحتضن صحراء بادية الشام، وتمتـد جنوبا لتحتوي الربع الخالي بأكمله وتمتد شرقا وغربا حتى ساحلي الخليج العربـي والبحر الحمر.

و يلاحظ أن أقصى عرض للمملكة العربية السعودية هو في الجهة الجنوبية في الخط المار بين جازان غربا من جهة مرورا باليمن حتى غرب جبال عمان في أقصى الشرق (1700كم).

أما فيما يتعلق بالامتداد الطولي لأراضي المملكة فيبلغ أقصاه من جبل عنازة وهو أبعد امتداد ناحية الشمال وتحديدا في نقطة التقاء حدود المملكة مـع العـراق والأردن شمالا حتى جنوب الربع الخالي شمال ظفار العمانية بطـول يـصل إلـى 2200 كم[1].

---

(1) الهيتي، خيري فارس، 1981، الخليج العربي دراسة الجغرافية السياسية، دار الرشـيد،ط1، بغداد، ص54؛ الشريف، عبدالرحمن صادق، جغرافية المملكة العربيـة الـسعودية، ج1، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، ص82.

2.1.1.1 الموقع:

1.2.1.1.1 الموقع الفلكي :

تنحصر المملكة بين خطي الطول 34° و 56°شرقا يمس خط الطـــول الأول رأس الشيخ حميد عند مدخل خليج العقبة بينما الثاني يمر بالقرب من واحة البريمي غرب سلسلة جبال عمان وهذا يعني أن المملكة تمتد نحو 22 درجة مـــن خطـــوط الطول.[1] كما أن المملكة تقع بين دائرتي العرض 16° و 32° شمالا تقريبا.

2.2.1.1.1 الموقع الجغرافي:

تقع المملكة في الركن الجنوبي الغربي لقارة آسيا[2].

3.1.1.1 المساحة :

المملكة العربية السعودية دولة واسعة الرقعـــة، مترامیـــة الأطـــراف تبلـــغ مساحتها 2,150,000 كم^2.

وتستأثر بنحو 72% من مساحة شبة جزيرة العـــرب (التـــي تقـــدر بنحـــو 3,129,708 كم^2) وحوالي 17% من مساحة العالم العربي و أكثر من2,6 % مـــن مساحة العالم الإسلامي.

وهي تأتي في المرتبة الثانية عربيا بعد أن كانت الثالثة بعد كل من السودان والجزائر.

4.1.1.1 الحدود:

بدأ اهتمام المملكة العربية السعودية بتعيين حدودها البرية والبحرية وترسمها مع الدول المجاورة لها منذ توحيدها على يد الملك المؤسس عبد العزيـــز آَل سعود

(1) ابو حجر، امنه ابراهيم، 2001، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، ط1،دار اسامه للنـــشر والتوزيع، الاردن، ص41.

(2) الهيتي، الخليج العربي دراسة الجغرافية السياسية، ص83.

(1)، حرصاً على حفظ حقوق المملكة ومصالحها وقد اتفقت المملكة العربية السعودية مع جميع الدول المجاورة لها، على تعيين الحدود البرية فيما بينها، وتم ترسيمها ووضع علامات الحدود على الطبيعة فيما بينها، عدا جزءً من الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة تم تعيينهُ ولم يرسم (2)، كما اتفقت المملكة العربية السعودية مع معظم الدول المجاورة والمقابلة لهَ في الخليج العربي، وخليج العقبة والبحر الأحمر على تعيين الحدود البحرية بينها.

تجاور المملكة سبع دول عربيه في حدود بريه يبلغ مجمل أطوالها نحو 4531 كم، حيث تجاور كل من: المملكة الأردنية الهاشمية ـ جمهوريه العراق، ودولة الكويت، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، والجمهورية اليمنية (3).

كما تجاور المملكة وتقابلها عشر دول في حدود بحريه في الخليج العربي، وفي خليج العقبة والبحر الأحمر، حيث تجاورها من الخليج العربي دولة الكويت، وتقابلها كل من: الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومملكة البحرين، وتجاورها وتقابلها كل من: دولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة. في حين تجاورها في خليج العقبة المملكة الأردنية الهاشمية، وتقابلها جمهورية مصر العربية، كما تقابلها في البحر الأحمر كل من: جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، ودولة اريتريا، وتجاورها الجمهورية اليمنية (4).

1.4.1.1.1 الحدود البرية:

يحد المملكة العربية السعودية من الشمال كل من المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهوريه العراق، ودولة الكويت، ومن الشرق كل من الخليج العربي، ودولة قطر،

---

(1) هيئة المساحة الجيولوجية، 2012م، المملكة العربية السعودية: حقائق وارقام،ط1، جدة، ص14.

(2) الهيتي، الخليج العربي دراسة الجغرافية السياسية، ص57.

(3) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص13.

(4) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص20

ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، ومن الجنوب كـــل من ســلطنة عُمان والجمهورية اليمنية ومن الغرب البحر الأحمر وخليج العقبه (1).

وقد وقعت المملكة العربية السعودية مع جميــع الدول المجاورة لها اتفاقيات ومعاهدات تعيين خط الحدود البرية فيما بينها، وتم ترسيمها ووضع علامات الحدود على الطبيعة عدا جزء من خط الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة تم تعينــه بموجب اتفاقية الحدود البرية والبحرية بين البلدين ولم يرسم على الطبيعة.

ترتبط المملكة العربية السعودية مع الدول المجاورة بمنافــذ حدوديـــة يبلــغ عددها أربعة عشر منفذاً، حيث ترتبط مع المملكة الأردنية الهاشمية بثلاثـــة منافــذ هي: الدره في الغرب، وحالة عمار في الوسط، والحديثة في الشرق.وتــرتبط مــع جمهورية العراق بمنفذ واحد هو حديده عَرعَر وترتبط مع دولة الكويــت بمنفــذين هما: الرقعي في الغرب والخفجي في الشرق وترتبط نع مملكة البحرين بمنفذ واحد يقع على الجزيرة الأصطناعيه على جســر الملك فهــد الذي يربط بين البلديـــن وترتبط مع دولة قطر بمنفذ واحد هو سلوى وترتبط مع دولة الإمـــارات العربيـــة المتحدة بمنذ واحد هو بطحاء وترتبط مع سلطنة عمان بمنذ واحد هو الربع الخـــالي (تحت الإنشاء) وترتبط مع الجمهورية اليمنية بأربعة منافذ هي: الطوال في الغرب، وعلب والخضراء في الوسط والوديعة في الشرق (2).

كذلك تقع سبع من مناطق المملكة العربية السعودية على الحدود البرية مـــع الدول المجاورة لها، وهي من الشمال تبوك، الجوف، والحدود الشمالية، والمنطقـــة الشرقية. ومن الشرق المنطقة الشرقية. ومن الجنوب المنطقة الـــشرقية، ونجـــران، وعسير، وجازان.

---

(1) هيئة المساحة الجيولوجية، المملكة العربية السعودية: حقائق وارقام، ص20

(2) حبيب، عزيز محمد، المملكة العربية السعودية، مكتبة الانجلو المصرية، القـــاهرة، 1975، ص3 9

2.4.1.1.1 الحدود البحرية:

تجاور المملكة العربية السعودية وتقابلها في مياه الخليج العربي خمس دول، حيث تجاورها دولة الكويت، وتقابلها الجمهورية الإسلامية الإيرانيه، ومملكة البحرين، في حين تجاورها وتقابلها كل من دولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة (1).

كما تجاور المملكة العربية السعودية وتقابلها في خليج العقبة والبحر الأحمر خمس دول، حيث تجاورها في خليج العقبة المملكة الأردنية الهاشمية، وتقابلها جمهورية مصر العربية، في حين تقابلها في البحر الأحمر كل من جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان الديمقراطية، ودولة ارتيريا، وتجاورها الجمهورية اليمنية.

وقد اتفقت المملكة العربية السعودية على تعيين حدودها البحرية في الخليج العربي مع كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ولم يبقى سوى الحدود البحرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، أضافه إلى الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية الكويتية بين المملكة العربية السعودية والكويت كطرف وإيران كطرف آخر (2).

كما اتفقت المملكة العربية السعودية مع المملكة الأردنية الهاشمية على تعيين الحدود البحرية فيما بينها في خليج العقبة، ومع الجمهورية اليمنية على تعيين الحدود البحرية فيما بينها في البحر الأحمر في حين لم يتم الاتفاق بعد على تعيين الحدود البحرية في البحر الأحمر بين المملكة العربية السعودية وكل من جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان الديمقراطية (المنطقة الاقتصادية الخالصة)، ودولة أرتيريا.

يقع ساحل المملكة العربية السعودية على الخليج العربي ضمن أراضي المنطقة الشرقية، في حين يقع ساحل المملكة العربية السعودية على خليج العقبة

---

(1) حبيب، المملكة العربية السعودية، ص8

(2) سعيد، امين، (1964). تاريخ المملكة العربية السعودية. ط1، بيروت، ص82.

والبحر الأحمر ِضمن أراضي خمس مناطق إداريه هي تبوك، والمدينـــة المنـــورة، ومكة المكرمة، وعسير، وجازان (1).

5.1.1.1 الشكل :

تتخذ أراضي المملكة شكلا بصفة عامة يميل إلى الاستطالة والاندماج ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الخريطة حيث يتضح الشكل الهندسي وهو مضلع سداســـي غير منتظم يحاذي أضلاعه الستة الحدود السياسية للمملكة في جميـــع الاتجاهـــات. وهذا الشكل المندمج يتيح للمملكة العربية السعودية مزايا عديدة لعل من أبرزها:

1. تماسك أجزاؤها.
2. لا يفصل بين أجزاؤها مناطق بحرية.
3. ساعد على مد شبكات المواصلات في أنحائها وربط العاصمة الرياض بجميع أطراف الدولة.

6.1.1.1 التضاريس:

يظهر أثر التضاريس في المملكة العربية السعودية من خلال مـــدى ســـهولة السطح أو تضرسه. والمملكة يغلب على أراضيها صفة الـــشكل الهـــضبي الأكثـــر شيوعا إلى جانب المسطحات الرملية الواسعة الانتشار خاصة منطقة صحراء الربع الخالي. و توجد مساحات سهلية بالقرب من السواحل.

يقتصر وجود التضاريس الجبلية في سلسلة جبال الـــسروات فـــي الغـــرب وامتدادها بمحاذاة الساحل الغربي جنوب غرب المملكـــة. و ترتـــب علـــى أشـــكال وتوزيع هذه التضاريس أهمية من حيث مؤثراتها طبيعيا و بشريا .

---

(1) هيئة المساحة الجيولوجية، المملكة العربية السعودية: حقائق وارقام،ص22 25

2.1.1 المقومات البشرية:

إذا كانت للعناصر الطبيعية السالفة الذكر دورها في تحديــد مــدى قــوة أو ضعف الدولة، فإن للمقومات البشرية أدوار لا تقل أهمية. فالسكان وما يمارســونه من أنشطة اقتصادية ومدى الإنتاج الاقتصادي الناتج عن ذلك تعد عناصر أساســية ومؤثرة أيما تأثير.

1.2.1.1 السكان:

بلغ مجمل عدد سكان المملكة 27,136,977 نسمه، حيث يشكل الــسعوديون منهم 18,707,576 نسمه، ويمثلون نحوَ 68,9% من مجموع سكان المملكة، وقــد بلغت الذكور من سكان المملكة العربية السعودية نحو 50.9%، والإناث 49.1%. في حين بلغ عدد السكان غير السعوديين 8.429.401 نسمة، يمثلون 31.1% مــن مجمل سكان المملكة (1).

تعد منطقة مكة المكرمة أكثر مناطق المملكة سكاناً، اذ يقطنها نحو 25.5% من مجمل سكان المملكة، تليها منطقة الرياض بنحو 25%، م المنطقة الشرقية بنحو 15,1% في حين تعد منطقة الحدود الشمالية اقل مناطق المملكة من حيــث عــدد السكان اذ يسكنها نحو 1,2% من مجمل سكان المملكة.

وتعد منطقة الرياض أكر مناطق المملكة في عدد السكان السعوديين، حيــث يسكنها نحو 23% من مجمل سكان المملكة من الــسعوديين، تليهــا منطقــة مكــة المكرمة بنحو 22%، ثم المنطقة الشرقية بنحو 15,5% وتحتل منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى بين مناطق المملكة من حيث عدد السكان غير السعوديين، اذ يمثلون نحو 32,2% من مجمل سكان المملكة غير السعوديين، تليها منطقة الرياض بنحــو 29,4% ثم المنطقة الشرقية بنحو 14,4%. وتعد منطقة الحدود الشمالية اقل مناطق

(1) هيئة المساحة الجيولوجية، المملكة العربية السعودية: حقائق وارقام،ص27 28

المملكة من حي عدد السكان غير السعوديين اذ يملون نحـــو 0,6% مـــن مجمـــل السكان الغير السعوديين(1).

ويبلغ معدل كافة السكان في المملكة نحو 13,9 شخص في الكيلومتر المربع، وتعد منطقة جازان أكر مناطق المملكة من حيث كافة السكان، اذ يبلغ معدل الكثافة فيها نحو 105 أشخاص في الكيلومتر المربع. في حين تعد منطقة الحدود الـــشمالية اقل مناطق المملكة كثافة، اذ يبلغ معدل الكثافة فيها نحو 3,1 شخص في الكيلو متر المربع. وتضم المملكة العربية السعودية أربعة مدن يزيد عدد سكانها على المليون نسمه هي الرياض، وجده، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة (2).

3.1.1 المقومات الاقتصادية:

تحظى المملكة بمكانة عالمية متميزة في احتياطي الـــنفط (25%) وإنتاجـــه (الثالثة عالميا) إلى جانب الغاز الطبيعي.

تتيح ظروف المناخ أن تكون المملكة رائدة في توليد الطاقة الشمـــسية وهـــو مورد متجدد بخلاف النفط والغاز الطبيعي كونهمـــا مـــصدرين ناضـــبين وغيـــر متجددين. علما بأن هناك جهود حثيثة تبذل في هذا الصدد.

وحققت الصناعات التحويلية تقدما كبيرا في العقود الثلاث الماضـــية نتيجـــة النمو والتطور وتبني الدولة لسياسة تنموية وتصنيعية مما عـــزز مكانـــة المملكـــة عالميا. وكذلك تزخر المملكة بوجود موارد معدنية مختلفة .

4.1.1 المقومات السياسية:

يصنف نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ضـــمن الأنظمـــة الملكيـــة المطلقة، بالرغم من وجود دستور، كما أنه ينفرد باعتماده على جـــزء كبيـــر مـــن الشريعة الإسلامية، يدير الحكم فيهِ ال سعود منذ التحالف بينَ محمـــد بـــن ســـعود

---

(1) الربدي، محمد صالح، 1426ه، دراسات في سكان المملكة العربية السعودية،ط1، جامعـــة الإمام محمد بن سعود، ص72 75

(2) الربدي، دراسات في سكان المملكة العربية السعودية،ص78

والشيخ محمد بن عبد الوهاب منذ عام 1744، ومنذ ذلكَ الحين استمدَ نظام الحكم شرعيتهُ من التحالف مع العلماء، يساندهُ كبار شيوخ القبائل (1)، ويتسم نظام الحكم في المملكة العربية السعودية بفردية اتخاذ القرار بحيث تتركز جميع السلطات بيد الملك وتشاركهُ بعض العناصر المؤثرة في العائلة المالكة، كذلك ليس لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية عقد استعماريه، لأن المملكة العربية السعودية لم تستعمر من قبل القوى الخارجية بما أنعكس على اتخاذ القرار السياسي الخارجي(2).

ناهيك على ان الاستقرار السياسي للمملكة العربية السعودية ساعد على أقامه علاقات دوليه واسعة اصطدمت بالمطامع الاستعمارية في الخليج العربي، الذي هو في الحقيقة منطقة باللغة في الأهمية في تاريخ وحاضر ومستقبل الأمة العربية، ويؤلف محوراً هاماً في السياسة الدولية، وقوه عربيه هائلة تنعكس أثارها الايجابية على الموقفين العربي والدولي (3)، إذا ما أحسن استخدامها وتوجيهها، وهو ما هدف إليه الأمير فيصل وتبلور فيما بعد في مجلس التعاون الخليجي الذي أُسسَ ليوحد اتجاه الحكومات الخليجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والدولي (4).

ومن هذا المنطلق، كان للاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية واستتباب الأمن ومبادرتها باستخدام سلاح البترول في المعركة الأثر الواضح في زيادة قوتها السياسية، ومن خلالها قفز الوطن العربي على اَثر حرب أكتوبر ليكون القوه السادسة في العالم.

---

(1) حمدان، حسن، بنية صنع القرار الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع7، تشرين الثاني، 1995، ص47 48.

(2) الفارسي، فؤاد عبد السلام. 1982، قضايا سياسية معاصرة، ط1،جده،ص52؛ حمدان، بنية صنع القرار الخارجي السعودي، ص47 49.

(3) الحديثي، ابراهيم محمد. 2013. النظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، مجلة الشريعة والقانون، عدد 55، جامعة الامارات العربية المتحدة، ص23.

(4) مجلة الوثيقة،ع14، 1989،ص166.

ولا شك ان المملكة العربية السعودية دوله عربيه أسلاميه، والشريعة هي أساس النظام القانوني لها، ويعتبر القرآن الكريم وسنةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم هما دستور المملكة والسلطات التنفيذية والتشريعية يمارسها الملك ومجلس الوزراء في إطار تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. أما مجلس الشورى فقط أُنشئ لإبداء المشورة للملك ومجلس الوزراء فيما يتعلق بالأمور التي تخص الحكومة وسياستها (1).

كما هو معروف، النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية يشكل ثوابت المملكة وقد جاء في النظام الأساسي للحكم في المادة الأولى بأن المملكة العربية السعودية دوله عربيه أسلاميه، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنةِ رسوله صلى الله عليه وسلم ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض. وفي المادة السادسة من النظام الأساسي للحكم تنص على أن يبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمُكَرَه (2).

ناهيك على أن الحكم في المملكة العربية السعودية يستمد سلطته من كتاب الله تعالى وسنةِ رسوله صلى الله عليه واله وسلم وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة، كذلك يقوم الحكم على أساس العدل والشورى والمساواة وفقَ الشريعة الإسلامية. وتسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الوحدة الوطنية على أنه واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنه والانقسام، وتحرص المملكة العربية

---

(1) المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، المملكة العربية السعودية مائة عام في خدمة الإسلام والمسلمين،ط1، بيروت،1999م، 67؛ بن عمر، محمد، حقيقة منهج المملكة العربية السعودية، جامعة ام القرى، ص22.

(2) النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم 90/1 في 1412/8/27.

السعودية دائماً على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية بالتضامن وتوحيد المملكة وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة (1).

قال الملك عبد العزيز رحمه الله: " فانَ الجامعة الحقيقية التي يمكن أن تفيدنا وينصرنا الله بها هي الاعتصام بحبل الله والأيمان الخالص " ومن خلال هذا القول نستتشف بحرص الملك عبد العزيز على تحقيق التضامن العربي بين شعوب الأمة العربية والإسلامية (2).

مجلس الملك ومجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون (3).

يقول الملك عبد العزيز رحمه الله: " أساس أحكامنا ونظمنا هو الشرع الإسلامي وأنتم في تلك الدائرة أحرار في سن كل نظام وإقرار العمل الذي ترونه موافقاً لصالح البلاد على شرط إلا يكون مخالفاً للشريعة الإسلامية لأن العمل الذي يُخالف الشعب لن يكون مفيداً لأحد والضرر هو السير على غير الأساس الذي جاءَ بهِ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم(4).

تنطلق المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية من ثوابت محددة تقوم على أساس عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه عدم السماح للدول الأخرى بالتدخل في الشؤون السعودية (5).

---

(1) نوفل، سيد ،1960، الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ج2، القاهرة، ص243؛ القحطاني، منى ، 1427، قائد التنظيمات الداخلية في مكة المكرمة، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص97.

(2) القابس، محي الدين، المصحف والسيف، ط3، دار الناصر للنشر،ص124.

(3) المادة 43 من النظام الدستوري السعودي

(4) القابس، المصحف والسيف، ص 64.

(5) العلاقات السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز 29 30 ايار 2002م، الرياض،2002، ص37 39

مما سبق يتضح ان المملكة العربية السعودية سعت دوماً إلى تقديم الدعم في كافة مجالاته إلى الدول الصديقة والشقيقة، دون أن تتدخل في سياسة أي دولة، مما كان له الأثر الأكبر في إعلاء قوة المملكة العربية السعودية بين كافة الدول وعلى المستويين العربي والعالمي.

ناهيك عن أن المملكة العربية السعودية تعد نفسها سياسياً زعيمة العالم الإسلامي، وذلك لاحتضانها الأماكن المقدسة للإسلام، وتطبيقها الشريعة الإسلامية.

وكذلك تنظر المملكة العربية السعودية إلى نفسها على أنها جزء من أمه إسلامية واسعة يجمعها وحدة المعتقد، وجزء من أمة عربية تربطها وحدة اللغة والتاريخ والمصير المشترك.

كما ان المملكة العربية السعودية هي عضو رئيس في النظام الإقليمي العربي، وإحدى اكبر الدول المؤثرة في النظام الخليجي.

وفي إطار رؤيتها الإستراتيجية العربية- الإسلامية هذه، تنشط المملكة العربية السعودية لتحقيق التفاهم والتآخي والتعاون بين البلدان العربية، ورعاية المصالحات في ما بينها من أجل تماسك البيت الداخلي العربي (1)، ومن أهم المصالحات التي رعتها المملكة، على سبيل المثال لا الحصر: محاولاتها أيجاد حل دبلوماسي للأزمة الكويتية – العراقية عام 1961 م، او عام 1990 م، ومصالحة الفصائل الفلسطينية في لبنان عام 1983 م، والمصالحة بين سوريا والأردن عام 1985 م، والتدخل لحل النزاع بين الجزائر والمغرب عام 1987 م و 1988 م بسبب الصحراء الغربية، والنزاع الحدودي بين البحرين وقطر في الأعوام 1982 م إلى 1994 م (2).

كذلك بفضل سياستها الحيادية ودورها بوصفها وسيطاً مقبولاً من الأطراف العربية كافه، وترى المملكة العربية السعودية أنَ أي اضطراب في عضو من المجموعة العربية هو عامل سلبي على النظام الإقليمي العربي. وقد برزَ دورها

---

(1) ابو طالب، حسن، 1989، السعودية والصراع العربي، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت،ص125

(2) ابو طالب، السعودية والصراع العربي، ص135.

التوفيقي في النزاعات العربية – العربية بوضوح عقب الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1973 م، ساعدها على ذلك مصداقيتها التي تتمتع بها بين البلـــدان العربيـــة، وتنامي إمكانياتها الاقتصادية والمالية. وفي هذا المعنى يقول الملك فهد: " لماذا يقاتل العربي أخاه العربي؟ لماذا يراق الدم العربي بيد يجري في عروقها الدم نفسه؟ لماذا يحرق العربي أرضهُ ويشتت أهلهُ وينسف دارهُ؟ كيف نقنـــع دول العـــالم بعدالـــة قضيتنا، وكيف نطالبها بالوقوف معنا لاسترداد أرضنا وحقوقنا وأوطاننا، اذ نحنُ لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا؟ " (1)

كما هو معروف، حافظت المملكة العربية السعودية منذُ أن أسسها الملك عبد العزيز على دعمها ومساندتها للشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، مادياً ومعنويـــاً، وذلك من منطلقات قوميه وإسلاميه (2).

كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي أدركت مخاطر الحركة الصهيونية على عروبة فلسطين ومقدساتها الإسلامية، ولم تكتف بذلك بـــل دعمت الكفاح المسلح لشعب فلسطين، وسمحت لمنظمة التحرير بفتح مكتب لها فـــي الرياض، وساندت المساعي للاعتـــراض بهـــا ممـــثلاً شـــرعياً ووحيـــداً للـــشعب الفلسطيني(3)، لذا كان همها على الدوام هو الحفاظ على الفلـــسطينيين وقـــضيتهم والدفاع عن حقوقهم، ولا تصاب هذه القضية بأذى ومكـــروه جـــراء الاعتـــداءات الإسرائيلية في الدول العربية المضيفة، نتيجة لخلافات بينهم وبين تلـــك الـــدول، أو صراعات تقع فيما بينهم، من هنا، فان قيام دوله فلسطينيه ظل على الـــدوام هـــدفاً سعودياً ثابتاً.(4)

---

(1) المنصور، منصور عبدالله، 1982. مختارات من ورقة عمل قدمها فـــي نـــدوة الـــسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

(2) ابو طالب، السعودية والصراع العربي، ص277

(3) سلامة، غسان،1980، السياسة الخارجية السعودية، بيروت، ص545.

(4) سلامة، السياسة الخارجية السعودية، ص 12 125، ص144.

5.1.1 المقومات الاقتصادية:

إن المملكة العربية السعودية بلد نام أقام سياسته الاقتصادية على منهج يستهدف تحقيق اكبر قدر من الرخاء والازدهار للشعب السعودي، و كانت المملكة العربية السعودية تمثل جزءاً حيوياً من الاقتصاد العالمي ألذي يسير بخطى حثيثة على طريق التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة فإنها قد حرصت على مواكبة التطورات العالمية المتسارعة في المجالات الاقتصادية، والتخطيط للاندماج في السوق الدولية (1)، ومواصلة برامج التطوير والإصلاح لتعزيز عملية النمو. وأصبح المجتمع السعودي خلال فتره وجيزة يتعامل في جملته وبكفاءة مع عصر المعلوماتية. ويسعى لإنجاز مقومات مجتمع المعرفة الذي يعتمد أساساً على تشجيع الابتكار، وتطبيق مبادئ الجودة الشاملة، وتأكيد مفاهيم الانجاز والتميز والمنافسة بالاستفادة من الآليات التي عجلت التنمية الاقتصادية (2).

وقد أراد الله سبحانه وتعالى ان تتفجر في هذا البلد ينابيع الثروة الطبيعية لتكون عوناً لقادته على مواصلة البناء والاستقرار والوحدة للأمة العربية والإسلامية، ويعد اكتشاف النفط في المملكة من أهم الأحداث التي مرت بها خلال تاريخها الطويل (3)، فقد تأثر به الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ غمرها وأمدها بثروة طائلة، جعلها محط أنظار الدول الأوروبية، إضافة إلى انه أسهم في رسم الخريطة الاقتصادية للمنطقة العربية (4).

---

(1) الطيار، ملكة بحر، 1997، التطور الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، ط1، مركز الدراسات العربي، ص120

(2) الشرع، حسين على، 1403ه، التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ص176.

(3) البداوي، راشد، حرب البترول وازمة الشرق الاوسط، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1974، ص23؛ الزركلي، خير الدين، شبة الجزيرة العربية في عهد الملك فهد،ج1،ط3،دار العلم للملايين،بيروت، 1985، ص689؛ الغنيمي، محمد طلعت، 1974، البترول وازمة الشرق الاوسط، مطابع الهيئة المصرية، ص74.

(4) البداوي، حرب البترول وازمة الشرق الاوسط، ص25

وفي هذا الصدد يقول الأمير فيصل:" سياستنا الاقتصادية تستقى من شريعتنا الإسلامية، واخترنا الاقتصاد لنهضة الإفراد والجماعات " (1).

وتتمتع المملكة العربية السعودية باقتصاد قوي متين وبأسواق مستقره، حيث تتبع المملكة نظام آليات السوق الذي يقوم على العرض والطلب وعلى المنافسة، ولا توجد قيود على عمليات الصرف الأجنبي، كما ويوجد حظراً وقيـود كميـه علـى الواردات من السلع، باستثناء عدد قليل من السلع الممنـوع أسـتيرادها لأسـباب شرعيه، أو تتعلق بالأمن القومي وحماية الصحة العامـة للمـواطنين (2)، وتتـسم التعرفة الجمركية على الواردات بالانخفاض، بل وتعفي بعـض الـسلع الأساسـية المستوردة من الرسوم الجمركية.

لا شك ان المملكة العربية السعودية تشكل أكبر ألاقتصادا في السوق الحرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تحتفظ بحصة قدرها 25% من النـاتج المحلي ألأجمالي ولا سيما وأن موقعها الجغرافي يوفر لها سهولة الوصـول إلـى أسواق التصدير في كل من أوروبا وأسيا وأفريقيا.

ناهيك على انَ النفط يمثل العصب الرئيسي للاقتصاد السعودي، حيث تحتـل المملكة العربية السعودية ألمرتبه الأولى عالمياً في احتيـاطي البتـرول وإنتاجـه وتصديره، 25% من أجمالي الاحتياطي العالمي للبترول. وموارد طبيعيـه أخـرى (3)، لما في ذلك مجموعه واسعة من المواد الخـام الـصناعية والمعـادن مثـل البوكسيت، والحجر الجيري، والجبس، والفوسفات، وخام الحديـد، إلا أنهـا تقـوم بجهود حثيثة لتنويع اقتصادها ليشمل الصناعة والتجارة والخدمات وغيرهـا. وقـد استطاعت أن تحقق خطوات ملموسة في هذا الصدد، حيث تـم تـصنيف المملكـة العربية السعودية كواحدة من أكبر عشرين ألاقتصادا في العالم، وتحتل المركز التاسع

---

(1) وزارة الاعلام، فيصل يتكلم، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الريـاض، 1966، ص2.

(2) هيئة المساحة الجيولوجية، المملكة العربية السعودية: حقائق وارقام، ص101 105

(3) الصباب، احمد، المملكة وعالم البترول، ط2، دار عكاظ للنشر، جدة، 1979، ص75.

عالمياً من حيث الاستقرار الاقتصادي، كما احتلت المركز السادس عشر عالمياً كأفضل بيئة جاذبه للاستثمار (1).

أما على الصعيد التجاري، فقد استطاعت المملكة العربية السعودية أن تطور تجارتها من تجارة موسمية تعتمد بالدرجة الأولى وبشكل كبير على موسم الحج إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة، هي بالأصح ثمرة لما وصلت إليه المملكة من تنمية شاملة، في شتى المجالات الصناعية والزراعية والبشرية.

أولت المملكة العربية السعودية القطاع الصناعي أهمية كبيرة أسهمت في ازدهار القطاع الصناعي، وذلك من خلال توفر أهم مقومات الصناعة في المملكة العربية السعودية من رأس المال، والخامات المعدنية، كالنفط الذي تقوم علية صناعة تكرير النفط، وبعض الصناعات البتر وكيماوية، وكذلك توفر خامات الحديد والنحاس والفوسفات والذهب، إلى جانب بعض الخامات النباتية كالقمح و وبعض الخضروات والتمور، كما تتوفر بعض الخامات الحيوانية مثل الجلود، والألبان ومشتقاتها(2).

وتقوم الصناعة في المملكة العربية السعودية من خلال قطاعين هما:

القطاع العام، حيث يمتلك الصناعات الحربية وصناعة تكرير البترول، وصناعة البتر وكيماويات، والقطاع الخاص والذي بدورة يمتلك الصناعات التي يتولاها الأفراد أو يساهمون بأغلب رأس مالها، كصناعة الاسمنت، والمعدات، والصناعات الغذائية، والسياحية وغيرها.

المملكة العربية السعودية ملتزمة التزاماً كاملاً بزيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، لان الخصخصة عنصر أساسي في التحرر الاقتصادي، حيث يجري فتح مجموعة كبيرة من القطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدية والمدن الصناعية وخدمات المواني ومرافق المياه وبعض المناطق المحتملة للاستثمار إمام كل من القطاع الخاص.

---

(1) الطيار، التطور الاقتصادي للمملكة العربية السعودية،ص 92.

(2) حبيب، المملكة العربية السعودية، ص125

قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء بنية تحتية تنظيمية ومالية سليمة على أساس المعايير المالية ونظم المدفوعات المماثلة لتلك النظم المطبقة في البلدان الصناعية الكبرى، وقد ادى ذلك إلى بروز قطاع مصرفي قوي يستفيد من الخبرات الإدارية. ومن احدث التقنيات المتطورة في المملكة، ان النظام المالي يقدم خدمات مالية متنوعة للقطاع التجاري المتنامي.ناهيك عما تمتاز به البنية التحتية المالية من موثوقية ومصداقية (1)، إضافة إلى حجم السوق السعودي الكفيل بجعل المملكة ذات وجه استثماري جذاب. رغم ما يتم من استثمار لرؤوس أموال محلية تصل بقيمتها إلى أكثر من ستة مليارات دولار، وخاصة في قطاع السياحة، وتعتبر المملكة العربية السعودية أحدا الأعضاء المؤسسين لاتفاقية التحكيم، وكذلك هي عضو في منظمة التجارة العالمية، وفي العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى(2).

حقق الريال السعودي رقماً قياسياً قوياً في الاستقرار، لان معدلات التضخم في المملكة منخفضة جداً(3).

ومن الجدير بالذكر، ان المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة 12 بين اكبر المصدرين للسلع في العالم، والمرتبة 22 بين اكبر المستوردين للسلع في العالم، والمرتبة 21 بين اكبر المستوردين للخدمات في العالم، والمرتبة 33 بين اكبر المصدرين للخدمات في العالم.

6.1.1 المقومات الدينية:

المملكة العربية السعودية هي ارض الإسلام وتاريخه العظيم، فمن قفار مكة على ارض المملكة انطلقت دعوة النبي محمد صلى الله علية وسلم إلى الإسلام، ومنها سعت لهدم عالم الكفر والظلم والشرك ليحل مكانها عالم الإيمان والحرية والتوحيد.

---

(1) الطيار، التطور الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، ص122

(2) الشرع، التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ص178

(3) التقرير السنوي للنقد العربي السعودي، ص41.

ورغم انتقال عاصمة الدولة الإسلامية من المدينة أكثر من مرة، فقد ظلــت مكة المكرمة العاصمة الدائمة الروحية للمسلمين، يلتفون حولها في كل موسم حــج، ويولون وجوههم إليها في صلواتهم الخمس في كل يوم، وهكــذا ظلــت، وســتظل المملكة العربية السعودية تحتل من تاريخ المسلمين وحياتهم مكان الأم على مر الأيام وكر السنين.فهي منشأ العروبة ومعقلها الحصين، وسكانها من عنصر عربي أصيل، يتكلمون جميعاً اللغة العربية، ويدينون جميعاً بالإسلام.

وتعتبر المملكة العربية السعودية مركز ثقل في البلاد العربية والإســلامية، فهي موطن المسلمين الأول، فمن قفارها اندلعت الهجرات العربية الكبــرى، ومــن أرضها انطلقت الدعوة الإسلامية.وهي مهبط الوحي، والنور والإسلام، ومنها بعــث سيدنا محمد علية الصلاة والسلام، وإلى نور النبي يشد المسلمون اليها الرحال على مر الأيام، لان بها أغلى شيئين على قلوبهم، الكعبة المكرمــة، والروضــة النبويــة الشريفة.

وكذلك تعتبر المملكة العربية السعودية الرائدة في مجال الدعوة إلى التضامن الإسلامي ووحدة صف المسلمين، وذلك من خلال ما تتبعه حكومتها مــن سياســة أسلامية قائمة على مبدأ الأخوة في الدين وتوحيد كلمة المسلمين.

خصص الله سبحانه وتعالى المملكة العربية الــسعودية بخــصائص كثيــرة، جعلها ذات قوة دينية عريقة ومنها:

- ان فيها قبلة المسلمين ببيت الله الحرام، أول بيت وضع للناس. حيــث قــال الله تعالى:" ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين "(1).

- ومنها: ان فيها المدينة المنورة مهاجر الرسول صلى الله عليــة وســلم ومــأرز الإيمان، عن ابي هريرة رضي الله عنه ان الرسول صلى الله علية وسلم قال: " ان الإيمان ليأزر إلى المدينة كما تأزر الحية إلى جحرها" (2).

1. ومنها: ان الدفاع عن الوطن باسم الوطن مذموم في كل الدنيا الا في المملكة العربية السعودية، لان معنى الدفاع عنها متحد مع الدفاع عن الدين، لما فيها

---

(1) سورة ال عمران، ايه 96.

(2) اخرجه البخاري في كتابة الحج، باب الايمان بازر إلى المدينة، حديث رقم 1876.

من الحرمين الشريفين.

2. ومنها: أنه صلى الله عليه وسلم منع المشركين من اتخاذها وطناً يظهرون فيه بيعهم وكنائسهم،عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى خضب دمعهُ الحصباء فقال: اشتد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعهُ يوم الخميس فقال: أتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تظلُ بعده أبداً فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا: هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: دعوني فالذي أنا فيه خير بما تدعونني إليه وأوصى عند موتهِ بثلاث:
3. أخرج المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهُ، ونسيت الثالثة(1)
4. ومنها: أن فيها حكومة تكاد تكون اليوم هي الحكومة الوحيدة في الدنيا التي تقيم شرع الله تعالى أتباعاً لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما كان عليه السلف الصالح (2).
5. ومنها: ان فيها من علماء الملة والدين منهم من أحفاهم شرفاً وأكثرهم تقى، لا تأخذهم في الله لومة لائم، من أنصح الناس للناس.
6. ومنها: أن فيها شعباً لا يرضى بغير الإسلام ديناً، موالياً لمليكه ودولته ووطنه.

وكذلك من أوجب واجبات الدول ألمسلمه العناية بكتاب الله تعالى: القرآن الكريم، نشراً وتعليماً، وتطبيقاً وتعليماً، فيربى الناس على حبه، والحفاوة به، والإقبال عليه وعدم هجره، كما يقبلون على تعلمه، وتفهم ما اشتمل عليه من عقيدة وشريعة. قال تعالى: " إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوى " (3)وقد قامت المملكة العربية السعودية بهذا الواجب منذ عهد مؤسسها الأول الأمام الراحل والملك الصالح عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله. وكذلك من مظاهر هذه العناية

---

(1) الجهاد والسير، حديث رقم 3035.

(2) بن عمر، حقيقة منهج المملكة العربية السعودية،ص4

(3) سورة الاسراء، ايه 9

اتخاذه أساساً ودستوراً للحكم، فقد أنزله الله تعالى ليحكم به، ويحتكم إليه، قال تعالى:(وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم) (1).

كذلك إنشاء معاهد وكليات متخصصة لتدريس القران الكريم وعلومه المختلفة، ليخرج منها علماء وباحثون ومتخصصون يخدمون كتاب الله في مجالات شتى.

ناهيك عن قيام المملكة العربية السعودية بإقامة صرح عظيم هو مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بمدينة المصطفي صلى الله عليه وسلم لخدمة القرآن الكريم بكتابته بخط أشهر الخطاطين وتدقيق رسمه وضبطه اعتمادا على أصح المراجع، وطباعته على أحدث الأجهزة، وترجمة معانيه إلى مختلف لغات العالم، وتسجيل تلاوته بأصوات أشهر القراء(2).

إن هذه العناية الرائدة الفريدة بكتاب الله لجديرةُ بالتنويه والإشادة، ليتسنى للمسلمين في أنحاء العالم الإفادة من نهج المملكة العربية السعودية في العنايه بالقرآن الكريم والعمل به في جميع شؤون الحياة.

كذلك كسوة الكعبة المشرفة شرف سعى إليه الملوك والأمراء والكبراء في المملكة العربية السعودية منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا وتعد كسوة الكعبة المشرفة أحداً أهم مظاهر الاهتمام والتشريف لبيت الله الحرام، وفي إطار الاهتمام الكبير الذي أولاه الملك عبد العزيز آل سعود – طيب الله ثراه – بالحرمين الشريفين فقد أمر في عام 1346 ه بإنشاء مصنع خاص لصناعة كسوة الكعبة المشرفة في المملكة. وقد تم افتتاح هذا المصنع في منتصف عام 1346 ه بعد التوفير كل احتياجاته، وتم أيضاً في هذا العام إنتاج أول كسوه للكعبة في أم القرى وبأيد سعوديه ماهرة (3).

---

(1) سورة المائدة، ايه 49.

(2) ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالقران الكريم وعلومه، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة،ج1، 1424ه، ص660

(3) المملكة العربية السعودية: مائة عام في خدمة الإسلام والمسلمين،ط1، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، بيروت، 1999، ص223

حرصت المملكة العربية السعودية على توفير كافة الوسائل والخدمات في المشاعر المقدسة، لخدمة ضيوف الرحمن، وهي لا تألو جهداً في سبيل هذه الرسالة العظيمة التي شرفت بحملها. حيث قامت المملكة العربية السعودية بتنظيم ومراقبة شؤون الحج، ناهيك عن تطوير المشاعر المقدسة من خلال ما أنشأتهُ من شبكه ضخمه من الطرق والجسور والأنفاق التي تحقق انسيابية المرور وتسهيل عملية النقل بين المدن وداخل المشاعر المقدسة، وتوفير أكبر عدد من السيارات لنقل نحو مليونين حاج بطريقه توفر لهم الراحة والاطمئنان وسرعة الوصول إلى الأماكن المقدسة لأداء المناسك.

2.1 مقومات القوة لدولة قطر

1.2.1 المقومات الطبيعية

1.1.2.1 الموقع والحدود

يعد الموقع أحد العناصر الطبيعية الرئيسية لقوة الدولة سواءً كان بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض أم بالنسبة لليابس والماء أو حتى الموقع بالنسبة للدول المجاورة. والموقع الفلكي هاماً في تحديد النطاق المناخي الذي تنتمي إليه الدولة أو جزء منه.

وتقع دولة قطر في الجانب الشمالي الشرقي من جزيرة العرب، وهي شبه جزيرة تحيطها المياه من جميع الجهات ما عدا الجهة الغربية، وتعد دولة قطر دولة بحرية لأنها مطلّة على الخليج العربي، وتقع بين خطي العرض (24° - 57°) وخطي الطول (26° - 10°) شمالاً، وتمتاز بموقعها الاستراتيجي المتوسط بين دول الخليج العربي[1]، فهي محاذية لحدود المملكة العربية السعودية، ولها منافذ برّية تتيح لها الاتصال بدول

---

[1] الغوري، إبراهيم حلصي (2013) أطلس الوطن العربي والعالم، دار الشرق العربي، بيروت، ص(45).

الخليج جنوباً نحو الإمارات العربيـــة المتحـــدة وســـلطنة عمـــان وشـــمالاً نحـــو البحرين والكويت مما ساعد على اتصالها بالعالم الخارجي برّاً وبحراً[1].

2.1.2.1 المساحة

يُعدُّ حجم أو مساحة الدولة من المعـــايير المهمّـــة لقوّتهـــا وأهميّتهـــا، وأن المساحة بمثابة الجسد الحقيقي للدولة الـــذي تـــستمد منـــه عناصـــر قوتهـــا مـــن عوامل جغرافية وموارد اقتصادية، ولكـــلِّ وحـــدةٍ سياســـيةٍ أرضـــاً خاصـــةً بهـــا تمارس عليها سيادتها وتؤكد وجودهـــا فـــي تلـــك الرُّقعـــة، والرقعـــة الـــسياسية للدولة لا تقف عند حد الأرض اليابسة فقط، بل تمتـــد إلـــى ميـــاه البحـــر الـــذي تشرف أراضي الدولة على شـــواطئه، وتبلـــغ مـــساحة دولـــة قطـــر (11,437) كم^2[2]، وتشكّل.

الصحاري الرملية جزءاً كبيراً مـــن هـــذه المـــساحة، ســـواء علـــى شـــكل مسطحات أو على شكل كثبـــان، ويغلـــب علـــى الأجـــزاء الـــساحلية التكوينـــات السبخة الرملية المنخفضة وبعض أجزاء الساحل يتكـــون مـــن جـــروف صـــخرية والسواحل القطرية كثيرة التعاريج وتمتـــد الجـــزر قريبـــاً منهـــا مثـــل مجموعـــة جزيرة أبرق وجزيرة العاليـــة وجزيـــرة الـــسافلية وجزيـــرة البـــشيرية وجزيـــرة راس ركن وجزيرة شراعوه وجزيرة الأسماط[3] ويبلغ امتـــداد دولـــة قطـــر مـــن الشمال إلى الجنوب (160) كيلو متراً، وأقصى اتـــساع لهـــا مـــن الـــشرق إلـــى الغرب (78) كيلو متراً[4].

---

[1] الغوري، أطلس الوطن العربي، ص(45).

[2] التقرير الاستراتيجي الخليجي (2012 – 2013)، مركز الخلـــيج للدراســـات، دار الخلـــيج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ص 213.

[3] أبو العلا، محمود (2008) جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، مكتبة الفـــلاح، الكويـــت، ص(64 – 65)؛ جوده، حسين. (1995)، شبه الجزيرة العربية: دراسة فـــي الجغرافيـــا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ص237 – 242.

[4] جودة، شبه الجزيرة العربية، ص 237.

وتمتد الحدود السياسية بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية من رأس خور العُدَيْد في اتجاه غربي حتى رأس خليج سلوى. أما الحدود بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإنّها تمتد في وسط ** العديد ومياهه تنقسم مناصفةً بين الدولتين وتصبح الحدود البحرية بينهما مارةً في جزيرة البندق[1].

ولا بد من الإشارة أن شكل دولة قطر مستطيل محكم يؤدي إلى تقليل الوقت والمسافة بين قلب الدولة وأطرافها، وعلى ذلك فهو يحفظ الوحدة والتماسك، ومن السهل الربط بين المركز والأطراف ليمثّل وحدة وظيفية متماسكة، ويسهل تحقيق الأمن والدفاع[2].

3.1.2.1 المناخ

تلعب الظروف المناخية دوراً هاماً في حياة المجتمعات البشرية وأنماط معيشتها بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر. وتختلف الظروف المناخية من منطقة إلى أخرى حسب موقعها الفلكي من درجات العرض والطول وحسب قربها وبعدها من سطح البحر، وحسب ارتفاع تضاريسها وانخفاضها عن مستوى سطح البحر[3].

ومناخُ دولةِ قطر صحراوي حار جاف، رغم أنها شبه جزيرة، وترتفع فيها درجات الحرارة صيفاً إلى معدلاتٍ تصل إلى (47) درجة مئوية، وقد تصل النهاية العظمى لدرجة الحرارة (50) درجة مئوية، وتصل

---

(1) أبو العلا، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، ص 64.

(2) انظر خارطة دولة قطر: الغوري، أطلس الوطن العربي، ص 45؛ وعن أهمية شكل الدولة، انظر: حسين، خليل (2009) الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها، دار المنهل اللبناني، بيروت ص 186 195. الجباوي، علي عبد الله (1989) الجغرافيا السياسية: الجيوغراسيا، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ص 190 200.

(3) الجباوي، الجغرافيا السياسية، ص 217 218.

نهايتها الدنيا في الشتاء إلى (7) درجة مئوية والقصوى (30) درجة مئوية. وترتفع الرطوبة النسبية ارتفاعاً كبيراً طوال السنة خاصةً في فصل الخريف، حيثُ تصلُ إلى (90%) والبلاد صحراوية مجدبة، أمطارها قليلة وهي تتراوح ما بين (80-100) ملمتر[1].

ونلحظُ مما تقدم أن قطر واحدة من الدول صغيرة المساحة التي أظهر المجتمع الدولي وهيئاته ومنظماته قلقاً إزاء ضعف الدول الصغيرة. وقد حضر هذه القلق في دراسات ومراجع العلاقات الدولية في الستينيات والسبعينيات التي ركزت في تلك الحقبة الزمنية على القيود التي يفرضها صغر الحجم على قدرة الدول التنافسية في المجالات السياسية والاقتصادية الدولية.

ورغم أن نجاح كثير من هذه الدول الصغيرة في النمو وتحقيق إنجازات كبيرة، قد قلل من درجة المخاوف التي سادت في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وهذا لم يلغ المخاوف التي ما تزال قائمة بسبب المشاكل والمخاطر التي تواجها بعض الدول الصغيرة[2].

وقد تمكنت قطر من التغلب على خطر صغر الحجم بتوظيف عناصر القوة الناعمة من التغلب على نقاط ضعفها الجغرافي والديمغرافي، ويرى بيترسون (Peterson) [3] أن قطر قد تمكنت من التغلب على ضعفها الجغرافي والديمغرافي من خلال تبني بعض الاستراتيجيات، ومنها:

أولاً: إستراتيجية حسن الجوار.

ثانياً: إستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية.

---

(1) جودة، شبه الجزيرة العربية، ص 243؛ أبو العلا، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، ص 65.

(2) Peterson, J. E. (2006). Qatar and the world: branding for a micro state. Middle East Journal, v60,no4. 4, autumn.

(3) Peterson, Qatar and the world: branding for a micro state.

ثالثاً: إستراتيجية تكوين سمة وطنية وذلك لبناء مكانة فريدة من نوعها، عبر تقديم خدمات أو سلع يستفيد منها الجيران والمنطقة، أو العالم. لأن هذا في المقام الأول يُعزز الشرعية، وفي الدرجة الثانية يُظهر للآخرين قيمة وفائدة الدولة.

2.2.1 المقومات الاقتصادية :

لا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لقوتها الاقتصادية، وإن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها، ولقد كانت القوة الاقتصادية دائماً للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية[1].

وتحتل دولة قطر مكانه اقتصادية عالمية متميزة على المستوى العربي والعالمي، فالعالمية أصبحت هي السمة الغالبة بعد ذلك على الاقتصاد القطري، وقد ساهم في وصولها الى هذا المستوى العالمي، ولا شك أن قطر تمتلك احتياطاً نفطياً كبيراً يصل في معظم الأحيان الى (25،4) مليار برميل، وكذلك تمتلك ثلث احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي ويقدر بحوالي (896) تريليون قدم مكعب. وتعدَّ اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة في مقدمة الدول المستوردة للنفط القطري. وقد رفعت قطر طاقتها الإنتاجية من الغاز المسال من4.5 ملايين سنوياً في العام 2002م إلى 43 مليون طن في العام 2009م، وتعد دولة قطر الآن المصدر الأول للغاز المسال في العالم[2]. وفي عام 2011 ومطلع 2012 قامت دولة قطر بإنجاز مزيد من مشاريع الغاز، حيث رفعت إنتاجها إلى حوالي 78 مليون طن سنوياً بعد عام 2012م.

---

(1) عبدالله، عمران محمود، 1976، في أصول الجغرافيا السياسية، القاهرة، ص107.

(2) التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص63.

هذا وقد دخلت دولة قطر في شركات واسعة مع كبرى شركات النفط والغاز العالمية مثل: ايكسون وشيل وموبيل لاستخراج الغاز المسال والمتوافر بغزارة في الحقل الشمالي، وتمثل عائدات المسال ما يقارب من 70% من الدخل الحكومي[1].

وقد سجلت قطر أعلى نمو اقتصادي خلال العام 2012، فيما شكلت صادرات النفط والغاز الطبيعي أكثر من نصف عائدات الحكومة القطرية، وقد سجل نمو القطاع الخاص فيها تطوراً نشيطاً في السنوات الأخيرة، ناهيك على أن قطر تتمتع بأعلى دخل للفرد في العالم، وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي فأن متوسط دخل الفرد في قطر وصل إلى 77.567 الف دولار سنة 2009م، و 88.221 ألف دولار في عام 2010، و102.943 الف دولار في 2011م في حين بلغ في عام 2012م حوالي 106.238 الف دولار. وقدر صندوق النقد الدولي النمو الإجمالي للناتج المحلي القطري بـ 17% في العام 2010م، و19% في العام 2011م. كما توقع هذا الصندوق أن تسجل الميزانية العامة القطرية فائضاً بحوالي 16.7 مليار دولار، وان يستمر هذا الفائض حتى العام 2015م[2].

3.2.1 المقومات العسكرية :

يبلغ عدد القوة البشرية العسكرية القطرية حوالي 11800فرداً، يقدر بأن 70 % منهم هم أجانب لا يحملون الجنسية القطرية، بينما تعتبر قطر ثاني أصغر قوة عسكرية من حيث العدد في الشرق الأوسط.

هذا وقد زودت فرنسا قطر بحوالي 80 % من الأسلحة بالرغم من التعاون القطري الأمريكي والقطري البريطاني في مجال الدفاع، واستنفذت قطر 32.5 % من إجمالي إنفاقها بين الفترة 2000م و2004م لصالح قوتها العسكرية، كما أنفقت قطر حوالي 2.91 مليار دولار على قطاع الدفاع في عام 2005م، ومنذ تلك الفترة

---

(1) Kinnin Ment. Jane. From Football to Military Might. How Qatar wieds global power. the observer.3 February . 2013

(2) IMF. Qatar 2012 Article IV consultation. IMF country report NO.12/18. international monetary fund. publication services. washingtion. 2012. p2

صارت قطر وفق برنامج محدد من التسلح، والتحديث فقط على ما تم شراءهُ من أنظمة الأسلحة الأمريكية للدفاع ضد الهجمات الصاروخية المحتملة[1].

ونظراً لوقوع قطر في منطقة الخليج العربية المتنافس عليها بين عدة قوى عالمية وإقليمية، من باب أنها منطقة إستراتيجية وحيوية من حيث الموقع والثروات النفطية ومخزون الغاز الطبيعي، إضافة الى وقوع عدة أزمات وحروب فيها، ونتيجة للهيمنة الأمريكية على معظم الأقاليم الإستراتيجية في العالم ومن ضمنها دول الخليج، وبناءً على عدم فاعلية وكفاية أدوات قطر العسكرية من حيث أنها لا تستطيع مجاراة المملكة العربية السعودية وإيران، قامت قطر بالتعويض عن ذلك بقبول استخدام الولايات المتحدة قاعدتي العديد والسيلية كبديل لوجستي؛ لإقامة مقر القيادة المركزية الوسطى مقابل توفير الحماية والمظلة الأمنية لها، وقامت قطر بذلك إدراكاً منها لأهمية المقومات العسكرية، ليس لأنه أكثر عناصر الأمن القومي تأثيراً على المرتكزات الأخرى ولكن لكونه العنصر الوحيد المسؤول عن تحقيق الحماية المباشرة للدولة عند تعرضها للتهديدات المباشرة في الوقت الذي تفشل فيه السبل والوسائل الأخرى[2]. حيث وجدت قطر نفسها بحاجة إلى مظلة أمنية أمام ترتيبات أمنية أمريكية نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقناعها بالتحالف معها[3].

أما بخصوص النشاطات العسكرية القطرية فقد لعبت قطر دوراً بارزاً في كثيراً من الأحداث، ففي عام 1991م وخلال حرب الخليج الثانية - لا سيما - خلال معركة الخفجي حيث قامت الدبابات القطرية بتوفير الدعم الناري لقوات الحرس الوطني السعودي خلال قتالها في شوارع مدينة الخفجي ضد القوات العراقية، كما سمحت قطر للقوات التحالف الكندية باستخدام قاعدة جوية داخل البلاد. ناهيك انه بعد اندلاع الاحتجاجات في البحرين قامت بإرسال قوات قطرية في سابقة من نوعها

---

(1) Blanchard.OP.CIT. p11.

(2) ال ثاني، عبد العزيز، السياسة الخارجية القطرية 1995 2005، الدوحة، مطابع دار الشرق، 2005، ص71.

(3) النعاس، جمال، الأبعاد الجيواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز، دراسة غير منشورة في الجغرافيا السياسية، جامعة عمر المختار، 2011، ص14.

في إطار قوات درع الجزيرة التي بدورها دعمت النظام الحاكم في البحـــرين فـــي مارس 2011م، كما شاركت القوات القطرية عسكرياً إلى جانب الإمارات والأردن في عمليات الناتو التي لعبت دوراً مهماً في إسقاط نظام معمر القذافي فـــي ليبيـــا، وكذلك شاركت إلى جانب القوات الليبية في عمليات برية إلى جانب مشاركتها فـــي فرض المنطقة العازلة[1].

ومن خلال السياق السابق، نستطيع القول: أن قطر كانت تسعى دومـــاً إلـــى الحصول على قوة عسكرية قوية من خلال تنبهها إلى ما يدور حولها مـــن أحـــداث واضطرابات وخاصة أنها تقع في منطقة ملتهبة، فسعت جاهدة ومن خـــلال عـــدة إجراءات إلى العمل على إيجاد قوة عسكرية قطرية قويـــة وخاصـــة مـــن خـــلال التحالفات العسكرية التي قامت بها، لتكون في النهاية ذات جيش قوي وجاهز للدفاع عنها في حالة حدوث أي مكروه لا قدر الله.

4.2.1 المقومات الإعلامية:

لا يخفى على أحد أن لوسائل الإعلام دور كبير ومميز فـــي إدارة وتوجيـــه الرأي العام الداخلي والخارجي إزاء قضايا معينه تطرَأ هنا وهنـــاك، ومـــن هـــذا المنطلق أدركت دولة قطر أهمية الإعلام في زيادة قوة الدولة، لكنها أرادت أن يكون ذلك بشكل غير مباشر، حيث صدر القانون رقم (5) لـــسنة 1998م بإلغـــاء وزارة الإعلام وتوزيع اختصاصاتها وتحويل بعض إداراتها إلى هيئات مستقلة.

وفي مطلع عام 2001م انطلق تلفزيون قطر فضائياً، بينما تأســـست هيئـــة الإذاعة والتلفزيون في مايو 1997م، وقبل ذلك تواجدت في قطر قناة الجزيرة منـــذ نوفمبر 1996م، وفي عام 2009م أنشئت المؤسسة القطرية للإعلام، أما الـــصحافة القطرية الأهلية فقد أصبحت تصدر عن دور نشر خاصة بها[2].

---

[1] رجب، ايمان، كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد185، 2012، ص16.

[2] وزارة الخارجية القطرية.

هذا وقد امتلكت دولة قطر جهازاً إعلامياً واسعاً تمثل بمجموعة من الوحدات أهمها: المؤسسة القطرية للإعلام والتي بدورها ينبثق عنها إذاعة قطر، وتلفزيـون قطر، وإذاعة صوت الخليج، وقناة الدوري والكأس. كذلك من الوحـدات الأخـرى وكالة الأنباء القطرية والتي أنشئت في عام 1975م بموجب المرسوم الأميري رقـم 94 لسنة 1975م؛ لتكون بذلك أول وكالة إنباء عربية متخصصة في أخبار منطقـة الخليج ولتصبح بذلك أهم أحد منجزات المسيرة القطرية فـي المجـال الإعلامـي، وتسعى هذه الوكالة إلى تحقيق أهداف الإعلام والإستراتيجية الإعلاميـة الوطنيـة القطرية[1].

ولعل أبرز هذه الوحدات الإعلامية القطرية والتي شكلت بـدورها مـصدر إعلامي قوي لدولة قطر هي شبكة الجزيرة[2] والتـي تتـألف مـن عـدة قنـوات ومؤسسات، كان لها الدور البارز والفعال في زيادة قوة قطر، وتعد أبرز مؤسـسات شبكة الجزيرة هي: قناة الجزيرة التي بدأ بثها في الدوحة عام 1996م، وتعتبر أول قناة فضائية عربية متخصصة في مجال الأخبار، حيث سعت القناة جاهدة إلى تقديم إعلام عربي ينقل الأخبار بشكل ينافس القنوات الإخبارية العربية والعالمية مستعينة بذلك بما امتلكتهُ من تكنولوجيا متطورة وإمكانيات كبيرة، وقد ساعد الشيخ حمد بن خليفة على تأسيس شبكة الجزيرة بمنحة بلغت 140 مليون دولار، ومنذ ذلك الحـين زودت الحكومة القطرية أغلب تمويل القناة[3].

هذا وقد انتقلت الجزيرة والتي كان لها الدور البارز في تغطيـة الانتفاضـة الفلسطينية تغطية متميزة إلى العالمية مع بداية الحرب على أفغانستان، ومع تصاعد حدة الصراع في المنطقة وبخاصة بعد الحرب الأمريكية على العراق، وفي إطـار

---

[1] وكالة الانباء القطرية، 2012.

[2] لمزيد من المعلومات عن قناة الجزيرة وتأثيرها في العالم انظر: سيب، فيليب، 2011، تأثير الجزيرة: كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية، ترجمة: عـز الـدين عبـد المولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ومركز الجزيرة للدراسات، قطر، ص33 .223

[3] Blanchard OP.CIT. p 19.

توسيع نطاق تأثيرها أطلقت الجزيرة باقة قنوات رياضية عام 2003م، وقناة الجزيرة للأطفال عام 2005م، والجزيرة مباشر عام 2005م، والجزيرة الدولية عام 2006م والتي تعد أول قناة فضائية عربية متخصصة بالأخبار وناطقة باللغة الانجليزية، وكذلك أطلقت الجزيرة الوثائقية عام 2007م وهي كذلك تعد أول قناة فضائية عربية متخصصة بالفلم الوثائقي[1].

وقد وظفت القيادة في قطر هذه القناة؛ للتعبير عن سياستها عبر إيحاءات تتمثل في تسليط الضوء على هذا الخبر أو ذاك في منطقة ما وإدارة الحوارات المختلفة وإجراء استطلاعات الرأي حوله.

ومن هنا، يرى الحروب أن الجزيرة كانت أكثر من قناة تلفزيونيه تقليدية، فبفضل إقدامها بلا خوف على الخوض في السياسة العربية، نجحت في خلق منبر جديد للحرية السياسية، وهو ما بلغ ذروته في دعمها الصريح والصادق للثورات العربية. فالجزيرة بمثابة ناطق قوي بلسان دولة قطر وأميرها حمد ال ثاني، وبالتالي فأن الجزيرة تشكل جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية لدولة قطر وطموحاتها في كثيراً من المجالات[2].

ومن هذا المنطلق، فأن قدرة الجزيرة على التأثير في الرأي العام في جميع أنحاء المنطقة هي مصدر قوة كبير لنفوذ قطر، كما أنها تستخدم في نفس الوقت كأداة لتحسين العلاقات مع الدول الأخرى، وخير مثال على ذلك هو تسهيل تغطية الجزيرة الايجابية لنشاطات العائلة الملكية السعودية للمصالحة بين الدوحة والرياض خلال الأعوام الماضية.ولا تزال الجزيرة واحدة من أهم الأدوات الدبلوماسية الأكثر فعالية بيد الحكومة القطرية[3].

---

[1] المهداوي، فارس، تحليل مضمون لاخبار العراق في قناتي الجزيرة والعربية الفضائيتين، اطروحة دكتوراة غير منشورة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2009، ص61.

[2] . Hroub. OP.CIT. p37

[3] التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص85.

وبناءً عليه أصبحت شبكة الجزيرة الإعلامية بكل مؤسساتها تشكل أداة هامة في تراسانة الدفاع عن صمود وثبات دولة قطر في مواجهة القوة الدولية والإقليمية والمحلية المتصارعة في منطقة الخليج العربي، فإن كان ممكناً لهذه القوى أن تعتدي على دولة قطر في غفلة من العالم في زمن ما قبل انطلاق قناة الجزيرة؛ أي عـــام 1996م. فإن هذا الأمر بات من المستحيل في ظل وجود شبكة الجزيرة، التي تنقل الصورة والأخبار مباشرة للملايين في كل أنحاء العالم، ونكاد لا نبالغ بـــالقول فـــي وصف شبكة الجزيرة بأنها أداة في درع دولة قطر الدفاعي. ونلحـــظ فـــي بعـــض الأحيان أن دورة قناة الجزيرة يتقدم ليأخذ موقع الهجـــوم عنـــدما يـــصعب علـــى الدبلوماسية العامة لدولة قطر تحقيق ما تصبوا إليه في قضية ما، وعندما تشعر دولة قطر بأن هنالك قوة إقليمية تحاول تهميش أو إقصاء الدور القطـــري لـــذلك فقنـــاة الجزيرة هي الأداة الأكثر قدرة على المواجهة والتأثير في الرأي العام المستهدف[1].

---

[1] التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق علـــى نمـــوذج قطـــر، ص86.

الفصل الثاني

العلاقة السعودية القطرية خلال الفترة (1970- 1980)

تمهيد:

تعتبر منطقة الخليج العربي من إحدى المناطق العربية التي شهدت عدة الأحداث كما توالت عليها الأزمات الدولية، ولكونها غنية بالثروات الطبيعية والموارد النفطية والذي جعل منها محط أنظار الدول الأوروبية الكبرى، وتنوعت سياسات تلك الدول للحصول على امتيازات اقتصادية أو عن طريق القوة بهدف السيطرة على المناطق الإستراتيجية، الأمر الذي زاد من تنافسها حتى انتقلت بعض ميادين حروبهم في أوروبا إلى هذه المنطقة. علاوة على ذلك الصراعات الإقليمية والداخلية التي هدفت إلى المنافسة للحصول على أكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية.

هذا ما جعل الحكومات المحلية في محك سياسي قوي للحفاظ على مناطقهم، لذا نشاهد أن العلاقات الخليجية تتحسن تارة و تتدهور تارة أخرى، واغلب الأسباب ذات الطابع الاقتصادي الذي يعتبر هي المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية لتلك الحكومات.

أن منطقة الخليج العربي شهدت تغيرا جذريا في بداية القرن العشرين، خاصة بعد أحداث الحرب العالمية الأولى، والتي تعتبر نقطة تحول للخارطة السياسية في الوطن العربي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، وأدى إلى بروز المصلحة البريطانية العليا في الخليج العربي والتي تثبت أركانها في المنطقة.

إذا نظرنا إلى الشأن الداخلي في الخليج العربي فإننا نرى أن حروب البلقان بين عامي 1911 و 1912 أنهكت الدولة العثمانية، مما ساعد بريطانيا على احتواء الامتيازات التجارية في إمارة قطر إحدى إمارات الساحل المتصالح الممتد من مضيق هرمز شمالا إلى خور العديد و سواحل شبه جزيرة قطر، وعندما شعرت الدولة العثمانية بضعفها في المنطقة تقدمت للتفاوض مع الانجليز لتسوية الإشكاليات العالقة في الخليج العربي ومن ضمنها الوجود العثماني في إمارة قطر.

أسفرت المفاوضات الأنجلو _ تركية في يوليو عام 1913 تنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر، والتي كان يحكمها الشيخ قاسم آل ثاني بشرط أن يتوارث أبناء أسرته الحكم من بعده، وأن لا يتم الاعتداء على قطر من قبل جيرانهم.

ظلت المملكة العربية السعودية هي المنافس القوي في المنطقة نظرا لمساحتها الشاسعة والمترامية على أطراف شبه الجزيرة العربية، الأمر الذي جعل من بريطانيا تكون حذره في التنافس مع المملكة العربية السعودية كون الولايات المتحدة الأمريكية هي المنافس القوي في المنطقة، حيث برزت الإدارة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك برزت السعودية في لعب الدور السياسي مع الشركاء المحليين من حكام الخليج العربي في تسوية الإشكاليات الحدودية رغم أنها أخذت عقود من الزمن إلا أنها انقضت بفعل تحكيم منطق التقارب والمصير المشترك نظرا لكثرة المنافسين في المنطقة.

1.2 إشكالية ترسيم الحدود بين قطر والسعودية

إن للأوضاع السياسية في المنطقة وانهيار الدولة السعودية الأولى كان لها الأثر الكبير في توحد القبائل القطرية، التي التفت حول أحد حكماءها وهو الشيخ علي بن ثاني، والذي بدوره قاوم المنافسات المحلية من حوله. وكانت القبائل في الدوحة تجمع الزكاة لآل سعود في الفترات المتأخرة من الدولة السعودية الأولى بواقع 5 آلاف ريال سعودي، إلا أن تلك الزكاة باتت تدفع إلى الشيخ علي بن ثاني بعد انهيار الدولة السعودية، واعتبرت هي المرحلة الأولى لتطور شبه جزيرة قطر كمشيخة قائمة بذاتها، وتتكون من مجموعة قبائل تعمل في جمع اللؤلؤ في القوار والوكرة.[1]

وبعد تثبيت الحاكم الجديد لشبة جزيرة قطر أركان حكمه الذي تزامن مع الاستقرار السياسي في الجزيرة العربية والاستقرار البحري الذي استطاعت بريطانيا

---

[1] ولينكسون، جون. س.، 1994، **حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء**، مجدي عبدالكريم (مترجم)، القاهرة، مكتبة مدبولي، صفحة 74.

فرضه على اهل المنطقة بتكبيل حكوماتها بالاتفاقيات التي تصب في صالح بريطانيا، ومن هذا المنطق بدأت الحكومة البريطانية تمسك بزمام الأمور وتسيطر على اتحاد قبائل القطرية، مما شجع قبائل قطر على إدارة والمفاوضات بصفة الاستقلالية وكيان جديد في الإمارات المتصالحة. [1]

رغم تثبيت الحكم القطري الجديد في الدوحة إلا أن قبائل الاتحاد القطري دخلوا في صراع بسبب نيتها التوسع وضم أراضي الشمال والذي فشلوا فيه في بادئ الأمر، بسبب إدانة قبائل الشمال لحكام آل خليفة في البحرين ولأميرهم الجديد الشيخ عيسى بن على آل خليفة، حيث أن تلك الأسرة الحاكمة اتخذت من الزبارة مقرا لها وهي كبرى مناطق الشمال في شبه الجزيرة القطرية ثم بداية انطلاق عملية فتح جزيرة البحرين على يد جدهم الكبير محمد الفاتح والقضاء على حكم آل مذكور. [2]

استمرت محاولات الشيخ قاسم آل ثاني والأتراك من احتلال الزبارة وكلها باءت بالفشل حتى وفاة الشيخ قاسم سنة 1913، ثم استمرت تلك المنطقة تحت سيطرة البحرين إلى أن ضعف نفوذ آل خليفة في شمال جزيرة قطر الأمر الذي عجل هزيمة قبائل الشمال وسقوط الزبارة على يد حاكم قطر الجديد ليصبح حاكما فعليا على شبه الجزيرة القطرية بشكل مطلق.[3]

كانت السياسية البريطانية تجاه إمارة قطر متشابه مع إمارات الساحل المتصالحة الأخرى، حيث استطاعت تقييد حكومة قطر بتعهد في عام 1916، ومن جميع حكام الإمارات المتصالحة عام 1922، وجاءت هذه المعاهدات البريطانية مقابل الاعتراف البريطاني بهم وحمايتهم من الأخطار الخارجية مع حرية تدبيرهم للأمور الداخلية

---

(1) ولينكسون، **حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء**، صفحة 74.

(2) ولينكسون، **حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء**، صفحة 76.

(3) ولينكسون، **حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء**، صفحة 76.

لإماراتهم.[1] لذلك نلاحظ بداية المفاوضات بين حكام الإمارات المتصالحة و بريطانيا في إدارة أمور البترول والتفاوض مع الشركات الغير بريطانية فيما سبق، وهذا مؤشر يدل على شبه استقلالية لإدارة المنطقة من قبل حكامها.

1.1.2 ترسيم الحدود القطرية السعودية.

سادت العلاقات الخليجية توترا ملحوظا عندما أقدمت بريطانيا على ترسيم الحدود الهندسي لتلك الإمارات الخليجية ومن الطبيعي أن تتأثر العلاقة بينهما، رغم تدخل بريطانيا في حل مسألة الحدود إلا أن قطر ظلت تحت السيادة العثمانية، حيث بدئت المفاوضات العثمانية البريطانية عندما بادر بها توفيق باشا في مذكرته عام 1912[2]، التي تشير إلى أهمية قطر للدولة العثمانية، إلا أن الدولة العثمانية سعت إلى إنهاء خلافات الحدود بين قطر وجيرانها عن طريق الاتفاق على إنشاء الاتفاقية الأنجلو تركية والتي لم يكتب لها أن تبرم في عام 1913 بسبب لدخول المنطقة في الحرب العالمية الأولى، والتي أدت إلى سقوط الدولة العثمانية أحد الأطراف الرئيسية في إنهاء مشكلات الحدود العربية في الخليج العربي ومن ضمنها إمارة قطر.

لذلك استمرت النزاعات حول منطقة خور العديد حتى عام 1893 وهي آخر إشارة دبلوماسية أرسلها وزير الخارجية التركية إلى السفير البريطاني في اسطنبول والتي تفيد بتمسك الحكومة العثمانية بحقها في خور العديد، وحل الخلافات العالقة بين القضاءات العثمانية في الخليج والمناطق التي تحت السيطرة البريطانية.[3]

إلا أن المفاوضات بين قطر وجيرانها ظلت مستمرة حتى اكتشاف النفط في جبل النخش، حيث تباينت وجهة النظر البريطانية حول حصول السعودية على ذلك

---

[1] الحميدي، سعد ثامر، 2001، **دور النفط في علاقات قطر الدولية**، القاهرة، المركز الأكاديمي للدراسات والبحوث، صفحة 4.

[2] ولينكسون، **حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الـــصحراء**، صفحة 120.

[3] العبدالله، **العلاقة القطرية البريطانية 1914 1945**، صفحة 45.

الجبل الحدودي والذي يفصل بين قطر والسعودية، الأمر الذي جعل بريطانيا تتفق على إنهاء مسألة خور العديد.[1]

وعندما ضمت السعودية الإحساء عام 1913 لنفوذها حدودها متاخمة لمشيخات الخليجية الأخرى شمالا وجنوبا، حيث اثر ذلك على ولاء القبائل العربية مما عزز سياسة السيطرة على الأرض لكل الأطراف المتجاورة، وهي السياسة التي يقوم على كسب ود تلك القبائل الحدودية لضم اكبر عدد من الأراضي لها.[2]

لذلك سعت بريطانيا لتوفير الحماية للشيخ عبدالله آل ثاني في إمارة قطر، مقابل الحصول على امتيازات النفط، وخلال الفترة ما بين عامي 1933 و 1935 كانت سياسة بريطانيا النفطية تديرها ثلاث جهات وهي حكومة الهند ووزارة الخارجية، والشيخ عبدالله آل ثاني، و فأول المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، وأولى الاتفاقيات التي ابرمها الشيخ عبدالله آل ثاني كانت مع شركة APOC التي لم يستمر عقدها أكثر من سنتين إلا أن اتفاقية التنقيب عن النفط أبرمت في الدوحة في 17 مايو من عام 1935 وقام بتوقيعها الشيخ عبدالله آل ثاني والسيد كلارك ميلز عن الشركة.[3]

كان لاكتشاف النفط في البحرين عام 1933 وانفتاح الخط الجوي على الساحل الغربي لإمارات الساحل المتصالحة، أثره الكبير على إمارة قطر، حيث أن الضغط البريطاني المستمر على استخراج بترول الكويت ولد الانتقاد للحكومة البريطانية والتي بدأت توازن في استخراج وإبرام العقود في إمارات الساحل المتصالح، حيث عقدت مذكرات تفاهم مع الساحل المتصالح في عام 1925، ومع إمارة قطر المذكرة نفسها في عام 1933.[4]

---

[1] قاسم، **تاريخ الخليج العربي، دول الخليج العربية ما بعد فترة الانسحاب**، صفحة 273.

[2] الخصوصي، بدر الدين، 1975، محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن، **الخليج في مواجهة التحديات**، الكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، صفحة 409.

[3] العبدالله، يوسف إبراهيم، 1999، **العلاقة القطرية البريطانية 1914 1945**، الدوحة، دار الكتب القطرية، صفحة 126.

[4] الحميدي، **دور النفط في علاقات قطر الدولية**، صفحة 35.

واستعراضا للدور البريطاني في إمارة قطر، يتبين أن بريطانيا غيرت سياستها مع إمارات الساحل المتصالح، حيث أن اكتشاف النفط في المنطقة جعل من بريطانيا حذره في التعامل مع حكام منطقة الساحل المتصالح، خشية التوجه إلى المنافس الأمريكي القوي في منطقة الشرق الأوسط على غرار التوجه السعودي إلى الشركات الأمريكية مثل شركة ستاندرد تشارتر أوف كاليفورنيا Standard Chartered Of California، وكما أن سقوط الدولة العثمانية إثر في إخلال التوازن السياسي في المنطقة إلا أن تمسك بريطانيا بمنطقة الساحل المتصالح جعلها أكثر هدوءا وانضباطا في التعامل مع الإمارات المتصالحة وقطر.

2.1.2 التنافس البريطاني الأمريكي و ترسيم الحدود القطرية السعودية.

مشكلة البريمي هي النقطة التي التقت فيها قطر والسعودية أبوظبي و عمان وهي تعتبر من أكبر الإشكاليات الحدودية في منطقة الخليج، حيث تزامنت أحداثها مع الثورة العلمية الجغرافية لاستكشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، ومنطقة البريمي هي عبارة تسع واحات غنية بالبترول، وهذا ما جعل من تلك الأزمة مثار جدل واسع بين حكومات المنطقة والمنافسين الدخلاء.

أثارت امتيازات التنقيب عن البترول حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما جعلها تقدم على حل مشكلة الحدود بين دول المنطقة حتى تنال نصيبا من امتيازات التنقيب عن البترول لبعض شركاتها الوطنية المدعومة من قبلها، لذلك نرى انحيازها للمملكة العربية السعودية في مشكلة البريمي عام 1955 فيما انحازت بريطانيا في المنطقة إلى جانب حكومات من الساحل المتصالح مثل قطر و ابوظبي.[1] إلا أن الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية توخيا الحذر من تفاقم أزمة البريمي خاصة في عام 1956على أثر العدوان الثلاثي على مصر وحرصا على أن لا تتأثر علاقتهما بسبب أزمة البريمي، والنظر في المصالح المشتركة مثل الوقوف في وجه السوفييت.

---

[1] الخصوصي، محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن، **الخليج في مواجهة التحـــديات**، صفحة 419.

وكان بداية النزاع على ملكية تلك الواحات عندما منح الملك عبدالعزيز بن سعود شركة النفط الأمريكية ستاندرد شارتر أوف كاليفورنيا Standard Charted of California حق التنقيب في المنطقة الشرقية والتي شملت الواحات التسع في عام 1939.[(1)] إلا أن الشركة لم تبدأ العمل في التنقيب لحين التأكيد الفعلي عن أحقية التنقيب فيها حتى يتم رسم الحدود أو توضيحها، وعلى اثر ذلك قام وزير الخارجية الأمريكية بإرسال رسالة إلى الحكومة البريطانية عن ملكية تلك الأراضي.[(2)] فكان رد الحكومة البريطانية إن تلك المنطقة لا تتبع الأراضي السعودية واستندت بذلك على اتفاقية عام 1913.[(3)]

الإشكالية القانونية هي أن الاتفاقية التي استندت عليها بريطانيا في الرد على الشركة الأمريكية لم يتم إبرامها مع الدولة العثمانية في أواخر عام 1913 رغم الاتفاق عليها إلا أن إبرامها تأجل لحين انخفاض حدة التوتر الدولي الذي تراكم وتفجرت من خلاله الحرب العالمية الأولى في عام 1914. والذي أدى إلى سقوط الدولة العثمانية، أي تلاشى حلم بريطانيا في إبرام صفقاتها الاقتصادية في المنطقة و ترسيم الحدود في كافة الخليج العربي.

وأول محاولة لحل بين السعودية وقطر كان في إبريل من عام 1935 عندما بدأت المباحثات بين أبوظبي والسعودية، ووضعت السعودية تصورها والذي قدمه ممثل الملك عبدالعزيز بن سعود في المفاوضات السيد حمزة حيث عرف هذا التقسيم باسمه وهو **خط حمزة** والذي جاء على النحو الآتي:

1. تبدأ الأراضي السعودية من نقطة على الساحل جنوب خور العديد ب16ميل.
2. يسير نحو الجنوب باتجاه 10 أميال.

---

(1) أباضه، فاروق عثمان، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، صفحة 339.

(2) السعدون، خالد حمود، 2005، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي مشكلات الحدود بين دول الخليج العربي**، جامعة الشارقة، الشارقة.

(3) صالح، يسري محمد، 2002 2012، **السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ الانتهاء الحرب الباردة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى، ص 41

3. ينحرف باتجاه جنوبي شرقي حتى يلتقي بخط طول 65 شرقا.
4. يسير الخط السابق حتى يصل إلى تقاطع خط عرض 19 شمالا.
5. ينحرف بشكل مستقيم إلى نقطة التقاء خط عرض 17 شمالا وخط طول 52شرقا.[1]

رغم بداية المباحثات المبدئية بين السعودية أبوظبي كان هناك تشدد من الجانب السعودي في **مشروع خط حمزة** والذي سوف يغير الخارطة الجغرافية، لذلك كان الرفض واضحا من حكومة أبوظبي و عمان إلا أن المبعوث البريطاني قدم اقتراحا سمي باقتراح (الخط الأخضر) حيث أدخلت تعديلات على اتفاقية عام 1913 الغير مبرمة ولكنها قوبلت بالرفض من الجانب السعودي.[2]

لكن الأحداث الإقليمية في المنطقة بعد قيام رئيس وزراء الإيراني د.محمد مصدق بتأميم شركة النفط الانجلوفارسية أرعبت الشركات الأمريكية مما جعل الإدارة الأمريكية تلعب دور الوسيط بين السعودية وجيرانها للعمل على تفعيل اتفاقية خط عام 1949.[3]وافقت السعودية على مؤتمر عرف بمؤتمر الدمام عام 1952، إلا أن الموقف السعودي لم يتغير في تلك المفاوضات حيث ألزمت السعودية بان أساس المفاوضات هو:

1. خط حمزة هو بداية انطلاق المباحثات.
2. إخراج خور العديد من النزاع وإضافتها إلى إمارة أبوظبي.

في أكتوبر من عام 1952 تدخلت الإدارة الأمريكية مرة أخرى في تجميد الأوضاع في المنطقة والتي تعرف سياسة إلstandstill agreement أي يحتفظ كل جانب لما تحت يده من الأراضي بالإضافة إلى تجميد التنقيب عن النفط في تلك المنطقة لحين الوصول إلى حل سلمي، حيث بدأ التحرك الدبلوماسي بعد تشكيل لجنة ثلاثية تكونت من بريطانيا و أمريكا والسعودية لحل الأزمة بشكل نهائي إلى أن شابتها الكثير من الإشكاليات وعدم الاتفاق النهائي والتمسك بحق كل طرف.

---

[1] السعدون، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي مشكلات الحدود بين دول الخليج العربي**.
[2] السعدون، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي مشكلات الحدود بين دول الخليج العربي**.
[3]السعدون، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي مشكلات الحدود بين دول الخليج العربي**.

كان لاتفاق عام 1972 تم الاتفاق على ترسيم الحدود النهائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد تضمن بنود مشتركة تعني بالحدود مع قطر والسعودية وهي الآتي:

1. إنشاء ممر بحري يصل المملكة بالخليج شرق دولة قطر عرضة 16 ميل على أن تتنازل السعودية عن آبار النفط المتواجدة على الجرف القاري المقابل لخور العديد لدولة الإمارات العربية المتحدة.
2. إعطاء الإمارات ممرا بريا إلى خور العديد ومنها إلى قطر. [1]

ويمكن القول أن إشكالية الحدود الجنوبية لقطر مع المملكة العربية السعودية اصطدمت مع التنافس الاقتصادي الدولي خاصة بين بريطانيا وأمريكا لذلك لو أديرت تلك الإشكالية بين الشخصيات المحلية لكانت أجدر وأسرع، كما أنها سوف تقلل من الدور التنافسي البريطاني الأمريكي في المنطقة، حتى لا تحول المنطقة من منافسة تجارية إلى منافسة إستراتيجية يمكن الاستفادة منها في وقت الأزمات والحروب، والذي سوف يقحم المنطقة في تنافس دولي وتتكاثر إطرافه كما شهدت في فترة الحرب العالمية الأولى من خلال التنافس الروسي والألماني على المنطقة.

3.1.2 الإشكالية الحدودية البحرية السعودية و القطرية مع إيران

تبلغ أبعاد المنطقة العليا من الخليج الواقعة بين السعودية وإيران حوالي 120 ميل بحري في الطول ومن 95 إلى 135 ميل عرض، حيث أنها تعتبر أطول حدود بحرية بين إيران ودول الخليج العربي، لذلك لها تأثير مباشر بين الدولتين ذات المساحة الجغرافية الكبيرة، هذا ما جعلها من أقدم الخلافات الحدودية والتي بدأت في عام 1948 بعد توقيع اتفاقيات البترول في الجرف القاري التابع لكل منهما. [2]

---

[1] صالح، **السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ الانتهاء الحرب الباردة**، ص 42.

[2] العفيفي، فتحي، 2000، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، القاهرة، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، صفحة 108.

ولعل من ابرز الإشكاليات البحرية بين السعودية وإيران تتضمن التنازع على جزيرتي فارس والعربية، بالإضافة إلى إيجاد حل قانوني لجزيرة فرج قرب الشواطئ الإيرانية، والتي كانت تؤثر على مستقبل الاستثمارات في هذه الجزيرة المتنازع عليها. إلا أن زيارة الملك فيصل بن عبدالعزيز إلى إيران عام 1955 والتي بدأت فيها المناقشات حول القضايا الحدودية البحرية بين البلدين، كما تم التوصل إلى حل الخلافات في عام 1965 والمصادقة عليها في عام 1968 بعد إدخال التعديلات عليها ومن أهم بنودها الآتي: [1]

1. جزيرتي فارس والعربية، أقرت الاتفاقية السيادة الإيرانية حول جزيرة فارس والسيادة السعودية على جزيرة العربية.
2. قبول قياس خط المنتصف من نقطة (اقل مياه منخفضة، بطول سواحل البلدين بدون أن يكون هناك تأثير على الجزر التي لا تبعد أكثر من 12 ميل من ارض الرئيسة للبلد.
3. اتفاق البلدين على جزيرة خارج الإيرانية (التي تبعد أكثر عن 12 ميل عن الأراضي الإيرانية) رغم استمرار مفاوضاتها بعد اكتشاف البترول فيها، حيث تم تسوية الخلاف على تلك الجزيرة في اتفاقية طهران عام 1968.

رغم الاتفاقيات الحدودية البحرية بين إيران والسعودية التي ذكرت آنفا إلا أن الاتفاقيات يسودها النقص في تجديد الجرف القاري الجنوبي للبلدين، وهذا لا يتحقق إلا بعد إبرام اتفاقيات حدودية بحرية مع قطر والبحرين، حيث أن تعديلات الحدود القطرية الإيرانية سوف ينبني عليها ترسيم الجرف القاري الجنوبي بين السعودية وإيران.

أما إشكالية الحدود البحرية الإيرانية القطرية فبدأت في ستينات القرن الماضي حيث تولت بريطانيا دفة المفاوضات القطرية مع الجانب الإيراني، وذلك للوصول إلى تسوية واتفاقية حول الجرف القاري بين إمارة قطر وإيران، حيث تركزت المباحثات على تحديد الخط القاعدي لتعيين حدود الجرف القاري، رغم

---

[1] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 109.

تجاهل المفاوضات التي عقدت في عام 1969 بين البلدين الخلافات بين الجزر في الخليج، حيث لم يتطرقوا لها بل ركزوا على الجرف القاري.[1]

وكان لعدم دخول قطر في اتفاقية جنيف عام 1958 حول الجرف القاري، هذا ما جعل كلا البلدين يتبنون مبدأ السيادة الوطنية المحددة على المنطقة الساحلية من البحر المغمور، الوارد ذكره في البيانات العامة التي لا تنص على تعريف دقيق للجرف القاري، إلا أن قطر وإيران توصلا إلى عقد اتفاقية في الدوحة في 20 سبتمبر من عام 1969، تضمنت حل للإشكاليات الحدودية البحرية العالقة بين البلدين.[2]

وبعد الاتفاق الحدودي البحري بين قطر وإيران بلغ طول الجرف القاري الإيراني القطري 131 ميل بحري ويبلغ معدل المسافة بين الخمس نقاط التي تحدد ذلك 3275 ميلا بحريا، كما تبلغ الأعماق عند نقاط الانعطاف حدود الجرف القاري من 15 إلى 41 عقدة بمعدل عمق يبلغ 30.8 عقدة. وتعد النهاية الشمالية للجزء المحدد للجرف القاري بمسافة 30.5 ميلا بحريا، من حدود الجرف القاري البحريني والسعودي وترتبط إلى نقاط أخرى بخط مستقيم.[3]

من الملاحظ أن هناك علاقة هندسية في ترسيم الحدود وشراكة قطرية سعودية تجاه ترسيم الحدود مع إيران، حيث لا يمكن التوصل إلى اتفاق منفرد في حل الحدود البحرية إلا بالتوافق بين الإطراف الثلاثة، لذلك نأت تلك الدول إلى النزاعات وتصعيد الموافق بل أن المفاوضات والتوصل إلى حل سلمي كان هو المحتم على الموقف السعودي القطري الإيراني تجاه ترسيم الحدود البحرية بينهم، وهذا ما يؤكد ربط ترسيم الحدود البحرية بين قطر والسعودية والتي من دورها تمهد إلى حل جميع الإشكاليات العالقة بين الدولتين فيما بعد.

---

[1] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 113.

[2] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 115.

[3] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 115.

2.2 الإشكالية الحدودية القطرية البحرينية حول الجزر و الزبارة.

إن مشكلة الحدود القطرية البحرينية من أهم الإشكاليات في الخليج العربي وبين الجارتين، حيث أخذت تلك الإشكالية البعد الجغرافي والاقتصادي، إلا أن بعدها الاستراتيجي أصبح هاما بعد اكتشاف النفط في تلك الجزر المتنازع عليها، لذلك نلاحظ أن تلك الأزمة استمرت في التصاعد والتمسك بالآراء والنظريات التي تفرضها كل دولة، وحقها في تلك الجزر من حكم واقعها وخلفيتها التاريخية السياسية قبل اكتشاف البترول، والسيطرة السياسية ذات الطابع القبلي القديم والذي يعتمد على ولاء القبيلة وحدودها القبلي الذي كان يتمدد تارة ونحسر تارة أخرى.

لذلك يجب علينا من خلال النظر في واقع تلك الإشكالية استعراض جوانب محيطة مهمة مثل نشأة الحكم في الدولتين، بالإضافة إلى جغرافية تلك الجزر المتنازع عليها وهي حوار وفشت الديبل وجرادة ومنطقة الزبارة. ومحاولة استعراض الجوانب التاريخية والتي سوف توضح لنا الحقوق التاريخية لتلك الدول.

إن الجذور التاريخية بين قطر والبحرين توضح لنا عمق العلاقة السياسية بين الجارتين فمنذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي، كانت شبه جزيرة قطر تحكم تحت حكم قبيلة بني خالد في الإحساء عن طريق (آل المسلم)، في المقابل كانت البحرين تحت السيادة الاسمية الفارسية عن طريق الشيخ نصر المذكور حاكم بوشهر من بني كعب الموالي للحكومة الفارسية في تلك الفترة، نظرا للسيطرة السياسية الفارسية على بوشهر والتي كانت تحكم شيوخ تلك القبائل العربية طواعية بما فيها توابع حكم الشيخ نصر المذكور من مناطق في الجانب الآخر من الخليج العربي بما فيها البحرين.[1]

وكانت الهجرة الكبيرة التي ضمت قبائل عتيبة (آل الصباح وآل خليفة الجلاهمة) دور كبير في تغيير التركيبة الحاكمة في منطقة الخليج العربي، استقرت فيها قبائل آل الصباح قرب مدينة الكوت حيث وضعوا أسس الإمارة فيها، واختصوا الحكم بعد مبايعة سكان المدينة لهم، في الوقت الذي انشغل فيه آل خليفة بالتجارة في

---

[1] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 303.

المرحلة الأولى، إلا أن تلك القبيلة من بني عتيبة كانت لها مرحلة ثانية تحولت فيها إلى المجال السياسي حيث آثروا الرحيل إلى شمال شبه جزيرة قطر حيث حكم آل مسلم، فيما أسندت أعمال التجارة البحرية في إمارة الكويت إلى الجلاهمة في عام 1701م. [1]

1.2.2 الخلفية التاريخية للزيارة

لم تكن سيطرة آل خليفة على منطقة الزبارة بالسهلة، لأنها مرت بأحداث استطاع فيها محمد بن خليفة، العمل في التجارة في تلك المنطقة والتي اتخذ من منطقة فريحه بداية انطلاق العمل التجاري له ولقبيلته، وعمل على تطوير وتحديث ميناء الزبارة كميناء تجاري هام، استطاع بناء الأسوار لذلك الميناء نظرا لبعد النظر في مستقبل هذا الميناء وهذا ما تميز به محمد بن خليفة من فكر، بالإضافة إلى اهتمامه في تثبيت وجوده في تلك المنطقة، كما أن الظروف التي مرت بها البصرة عندما حل الطاعون فيها بالإضافة إلى الحصار الفارسي عام 1772-1775، زادت من على أهمية ميناء الزبارة، الأمر الذي شجع العاملين والتجار إلى القدوم إلى الزبارة فرارا بتجارتهم من البصرة.[2]

ساعد هذه الأحداث محمد بن خليفة من الاطلاع على شؤون التجارة في الزبارة، مما جعله من الركائز السياسية في المنطقة، في الوقت الذي بدت في الثقل السياسي لبني خالد يقل في الزبارة وبروز أقطاب جديدة في المنطقة، والذي ساعد بروز آل خليفة ثم السيادة والحكم المطلق على الزبارة. والذي عزز وجودهم وتثبيت حكمهم الجديد نزوح أبناء عمهم من تجار الكويت ثم التفكير بجزر البحرين فيما بعد وهي بداية المرحلة الثانية من حكم آل خليفة على تلك الجزر.[3]

تعتبر جزر البحرين هي من أهم المراحل التي تلت نزوح آل خليفة إلى شمال شبه جزيرة قطر، وكان هدفاً للتجارة في بادئ الأمر عندما أراد تجار آل

---

[1] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 303.

[2] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 304.

[3] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 305.

خليفة نقل تجارتهم إلى البحرين، لذلك بدأت قبائل العتوب في عامي 1782 و 1783 بالاستنفار والتخطيط الجاد للوصول إليها وتخليص أهالي البحرين من تبعية الجزر العربية إلى ال مذكور التابعين إلى الحكم الفارسي، وقاموا بدراسة الموقف السياسي في تلك الجزر حيث استطاعوا النزول إلى شواطئها في عام 28 يوليو من عام 1783، رغم بقاء الشيخ احمد بن محمد بن خليفة في الزبارة، حيث تولى ذلك ابنه الشيخ سلمان ونجح في الوصول إلى الرفاع والتي اتخذ منها مقرا للحكم في عام 1794.[1]

بدأت العلاقة بين قطر والبحرين تتخذ مرحلة جديدة بدخول آل خليفة إلى جزر البحرين، حيث بدأت القبائل القطرية من المعاضيد تتبلور سياسيا، لهدف الوصول إلى الزبارة، بعد توحيد صفوفها في الدوحة ومدن الجنوب في شبة الجزيرة القطرية، وساعد هذا التحول السياسي الوجود البريطاني في المنطقة والذي جعل من قبائل المعاضيد كياناً سياسياً بعد ضعف السيطرة السعودية على مناطق في شبة الجزيرة القطرية، والتي عززتها بريطانيا بإتفاقية عام 1868 مع قبائل قطر حيث آلت الدفة السياسية للبريطانيين بصورة مطلقة. [2]

رغم بروز بريطانيا في المنطقة إلا أنها واجهت تحديات سياسية في منطقة الخليج العربي بشكل واضح من قبل الدولة العثمانية، والتي ازدادت بالحملة التي قام بها مدحت باشا في 20 ابريل من عام 1871 على الإحساء وشرق الجزيرة العربية، الأمر الذي سبب انزعاجا للحكومة البريطانية من احتمال دخول الدولة العثمانية كمنافس لها في ظل السيطرة التجارية البريطانية.[3]

وما أكد تلك التوقعات البريطانية هي دعوة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني للعثمانيين وقبوله الراية التركية، والهدف من ذلك نية الشيخ قاسم التخلص من سيطرة آل خليفة السياسية على شمال شبة الجزيرة القطرية، بالإضافة إلى محاولة

---

[1] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 305.

[2] العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**، صفحة 306.

[3] حمدان، محمد، 2013، **قطر ودول الجوار**، القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام، صفحة 76.

التخلص من الضرائب البريطانية التي كانت تفرض عليهم، كما أن الدولة العثمانية أرادت من قطر مركزا لها مما زاد من التعقيد السياسي في المنطقة، وازدياد حدة التنافس البريطاني العثماني في تلك الفترة، الأمر الذي جعل من بريطانيا تتخذ مواقف تجاه التمدد العثماني في المنطقة. [1]

من هذا المنطلق ارتسمت محاور التنافس البحريني القطري عن طريق مظلة التنافس البريطاني العثماني حول منطقة الزبارة، حيث ازدادت بعد تردي الأوضاع السياسية في شبة جزيرة قطر في عام 1896، إثر أعمال الشغب وكان المسؤول عنها مجموعة من قبائل شبة الجزيرة القطرية، حيث انقسمت ولاءاتهم في الزبارة بين محمد بن ناصر المنشق من تبعية البحرينيين، وتحزب الآخرين إلى آل نعيم الموالين إلى حاكم البحرين، حيث تفيد التقارير البريطانية أن شيوخ الدوحة وقبائلها النزاع في الزبارة لصالح إضعاف النفوذ البحريني في تلك المنطقة. [2]

استمرت محاولات السيطرة على الزبارة من قبل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، حيث ارتبطت تلك المحاولات بإشكالية القرصنة والسياسة البريطانية في محاولة إخماد المقاومات العربية في مياه الخليج العربي بحجة القرصنة، الأمر الذي خلطت بها الأوراق الخاصة بأزمة الزبارة، وأدى إلى رجوح كفة الشيخ قاسم في نهاية المطاف، حيث ازداد نفوذه في شبة الجزيرة الأمر الذي جعل من بريطانيا توقع اتفاقية مع شيخ البحرين في عام 1880، والذي يهدف إلى الحد من نشاط الشيخ قاسم.

بهذه الاتفاقية أتيح لبريطانيا الدفاع عن مصالح البحرين الخارجية والتي اشتملت الزبارة، والتي على ضوءها صلاحية استخدام القوة ضد الشيخ قاسم، خاصة بعد قيام الشيخ قاسم بن محمد بتهديد التجار البريطانيين وطردهم من البدع وتهديده بضرب البلدة، وهذا ما عزز الموقف التركي في إمكانية السيطرة على الزبارة، حيث دعمت ذلك الموقف بزيارة متصرف الإحساء محمد رؤوف أفندي إلى الزبارة وبصحبته مجموعة من الجنود الأتراك، وبذلك تأزم الموقف بعد ازدياد القوة الموالية

---

[1] حمدان، **قطر ودول الجوار**، صفحة 76.

[2] حمدان، **قطر ودول الجوار**، صفحة 77.

للأتراك من القبائل الموالية للشيخ قاسم، حيث أعلن المتصرف أن الزبارة أرض تركية. وان آل بنعلي هم رعايا تركيا، الأمر الذي أثار حفيظة البريطانيين والتي كانت ردة فعلها أن نقلوا معظم قوارب آل بنعلي إلى البحرين عن طريق القوة البريطانية هناك.[1]

وكانت السيطرة الفعلية والنهائية على الزبارة في عام 1895 حيث استخدم المتصرف العثماني القوة في تدمير الزبارة، ومنذ تلك السنة لم تشهد العلاقات القطرية البحرينية اتصالا مباشرا أو أحداث تنافسية ميدانية، حيث ظلت بريطانيا و العثمانيين على إبقاء الوضع على ما هو عليه، وبذلك التزموا على هذا الوضع، حتى بدأت قطر تتماشى مع متطلبات السياسة الجديدة والتي تتطلب الميول إلى السياسة البريطانية، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وخروج الدولة العثمانية من اللعبة السياسية في منطقة الخليج العربي، ووضعت قطر استنادا إلى المادة الثامنة من المعاهدة الموقعة مع بريطانيا في عام 1916 تحت الحماية البريطانية، التي قامت بدورها بتعيين معتمدها السياسي في قطر.[2]

2.2.2 الخلفية التاريخية لجزيرة حوار وفشت الديبل.

لا توجد أية إشارة في الوثائق البريطانية عن تأزم العلاقة القطرية البحرينية حول جزر حوار وفشت الديبل حتى عام 1939، إلا أن هناك إشارات عن بعض التقارير التي كانت ترسل من قبل ضابط البحرية البريطانية في الخليج العربي الكابتن جي. بالي J.H.Pelly، يفيد في تقريره لشهر أغسطس من عام 1895 أن السفينة الحربية التركية (زوحاف) زارت فشت الديبل لترى ما إذا كان هناك قوارب بحرينية، حيث تأكد للعثمانيين عدم وجود أي قوارب بحرينية وأن جميع تلك القوارب المتواجدة تابعة لسكان الزبارة الذين غادروها، حيث طلب من مسئولي تلك القوارب أن يتولوا مسؤولية حراسة المنطقة.[3]

---

[1] حمدان، **قطر ودول الجوار**، صفحة 81.

[2] حمدان، **قطر ودول الجوار**، صفحة 85.

[3] حمدان، **قطر ودول الجوار**، صفحة 86.

في عام 1899 انزعجت بريطانيا من تعرض قاربين لأعمال النهب في فشت الديبل حيث ترجع ملكيتهما إلى رعايا بريطانيين هنود، مما جعل بريطانيا تطلب من الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بالتدخل لمنع أعمال النهب والتخريب في منطقة فشت الديبل.[1] من هذه الحادثة يتبين لنا أن بريطانيا تحاول فرض سياسة تقسيم غير معلنة وذلك من خلال توزيع أدوار الحماية على شيوخ المنطقة، والتي بدورها تمهد لعملية التقسيمات التي سوف نراها لاحقا من خلال ظهور البترول في تلك المناطق.

رغم وجود السياسة البريطانية المطلقة في القرارات الخارجية لتلك الإمارات الخليجية. إلا أن الحاجة البريطانية كانت قائمة على تقسيم وترتيب أوراقها في ظل التنقيب عن النفط في المنطقة، وجاءت أهمية فشت الديبل بعد إمكانية الحصول على تلك الامتيازات البترولية، أما أن تكون قطرية أو بحرينية، رغم أن بريطانيا كان لها النصيب الأوفر في تلك الامتيازات بعد تحييد السياسة التركية بعد سقوط الدولة العثمانية، إلا أن بريطانيا انتبهت على قدوم المنافس الأمريكي في المنطقة، لذلك حاولت التعجيل في حل الإشكاليات في تبعية تلك الجزر المتنازع عليها، حالها كحال باقي مناطق الخليج العربي وجزرها المنتشرة في المياه المحلية التابعة لمشيخات الخليج.

3.2.2 الخلفية التاريخية لجزر حوار.

جزر حوار وهي الجزر الأقرب إلى الساحل الغربي من شبه جزيرة قطر والذي يبلغ طوله حوالي 12 ميلا كما يبلغ عرضه ميلين، وهي جزر وتقدر مساحتها بحوالي 15 ميلا مربعا، ويعني اسم حوار الجمل الصغير، وهي جزر بركانية لا تصلح للزراعة، إلا أن أهميتها برزت بعمليات التنقيب وبذالك تشدد الطرفان بأهميتها.

والتفصيل في تاريخ الخلاف على تلك الجزر بدء في عام 1936 عندما بعث مستشار حكومة البحرين البريطاني بلجريف برسالة إلى المقيم السياسي في البحرين

---

[1] حمدان، **قطر ودول الجوار**، صفحة 87.

ابلغه فيها بموقف شيخ البحرين حمد بن عيسى من مجموعة جزر حوار باعتبارها تابعة لجزر البحرين بلا منازع، حيث أضاف بأن هذه الرسالة بمثابة تصريح رسمي حول ملكية البحرين لهذه الجزر، وقد نقل المعتمد البريطاني جوردان لوخ مطالب البحرين إلى المقيم السياسي البريطاني، حيث نوه في رسالة من احتمال اكتشاف النفط في البحرين وفي تلك الجزر، وفي المقابل طالبت قطر بضم تلك الجزر وادعت ملكيتها وسيادتها عليها، إلا أن البحرين تمسكت بها حيث أن البريطانيين قد اعترفوا بتبعيتها للبحرين في عام 1938. [1]

من خلال تحليل رسالة المستشار البريطاني للحكومة البحرينية يتبين لنا أن بريطانيا تنظر إلى مصالحها العليا في إمكانية الحصول على امتيازات التنقيب عن البترول في جزر حوار، وأن المستشار البحريني البريطاني ينظر إلى مصلحة العليا كما هو حال والمقيمية السياسية في البحرين، وهنا يؤكد دور تلك والمقيمية السياسية في تأهيل مواطنيها للوقوف بشؤون الداخلية لإمارات الخليج العربي، وذلك عن طريق وضع مستشارين إلى تلك الحكومات ودعم الدور السياسي لمكاتب دور الاعتماد البريطانية المنتشرة في الخليج العربي، والتي تدار من قبل والمقيمية السياسية البريطانية ومقرها البحرين.

إلا أن السياسة البريطانية في جميع محاور الخلاف القطري البحريني أخذت نفس المنحى من حيث وحاولت تقريب وجهات النظر وحل المواضيع العالقة بالتفاوض بينهم حتى لا تتأثر مصالحها إذا ما عمدت الجارتين إلى تصعيد الموقف، وبذلك تقدمت بريطانيا من ضمن مشاريعها بمشروع يقضي بتجميد مطالبة البحرين بالزبارة، والذي يهدف إلى إنهاء الخلاف من خلال ترسيم الحدود الهندسية البحرية بين الجارتين، إلا أن البحرين رفضت المقترح وقدمت له مقترحا مضادا تعارض مع المطالبات القطرية، وبذلك تشدد الطرفين في المواقف و الخلاف على تلك الصخور والجزر الرملية الواقعة بين البلدين. [2]

---

[1] العيدروس، **التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة**، صفحة 298.

[2] العيدروس، **التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة**، صفحة 298.

ظل الخلاف مستمراً بين قطر والبحرين بشأن تلك الجزر حتى عام 1947، عندما طلب المعتمد السياسي البريطاني حل الخلافات بشكل نهائي، وتقدم برسالة إلى كلٌ من حاكم البحرين وحاكم قطر، طالب فيها الطرفين تحديد نقاط الخلاف ومحاولة حلها وهي:[(1)]

1. تحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين.
2. تحديد منطقة جزر حوار التابعة للبحرين في رأي الحكومة البريطانية.
3. تقرير تبعية فشت الديبل و جرادة للبحرين.

إلا أن الحكومة البحرين احتجت على هذا القرار، ورأت أن ليس من حق بريطانيا تحديد الصفة النهائية للجزر الأخرى العالقة بين البلدين، إلا أن بريطانيا تحججت بأنها استندت إلى القانون الدولي في ترسيم الحد الفاصل وينهي إشكالية فشت الديبل و جرادة، والحد الفاصل، كما قامت قطر أيضا بالاحتجاج في 21 فبراير من عام 1948 على القرار نفسه مؤكدا حقوق قطر على هذه الجزر. [(2)]

ظلت الأوضاع عالقة حتى عام 1969، حتى حلت إشكالية النزاع حول تخطيط المياه الإقليمية، الأمر الذي جعل من تلك الإشكاليات الحدودية ترى النور ولو بشكل بسيط. وذلك عندما زار حاكم قطر البحرين في مايو من العام نفسه وتمت بتلك الزيارة تسوية النزاع حول تخطيط المناطق البحرية بين البلدين، وكذلك مناقشة المواضيع العالقة في الجزر.[(3)] لعل الناظر في مجريات تلك السنة يدرك أهمية إقدام الحاكمين إلى إزالة العقبات والإشكاليات التي لو بقيت فإنها سوف تضعف الدفة السياسية بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة والتي تزامنت في نفس السنة بعد انسحابهم إلى ما وراء قناة السويس.

إلا أن النزاع حول الجزر الرئيسية و الزبارة ظلت عالقة بين البلدين رغم التسوية المبدئية في عام 1969، حيث استمرت في فترة الثمانينات من القرن

---

(1) العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية في الجزيرة العربية، ط1، دار الكتاب الحديث، دبي، الامارات، 2002م، صفحة 298.

(2) العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 298.

(3) العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 307.

الماضي، حيث ظلت البحرين تطالب بتبعيتها للجزر في الوقت الذي تراهن فيه قطر على تبعية الجزر بناء من الجانب الجغرافي حيث أن جزيرة حوار لا تبع ميل بحري واحد كما يفصلها عن مياهها الإقليمية حيث يستطيع المرء المشي على يابس والوصول لها، حيث أنها تبعد عن البحرين قرابة 20 ميلا وتفصلها مياه عميقة تصلح لسير الملاحة البحرية.

من أبرز ما مرت به هذه الإشكالية في فترة الثمانينات هو ارتفاع حدة التشدد بين الطرفين بشأن تلك القضية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع وتيرة التصعيد إلى المواجهة المسلحة، وذلك في 26 ابريل من عام 1986 عندما هاجمت أربع طائرات هيلوكبتر تابعة لسلاح الجو القطري جزيرة فشت الديبل، حيث هاجمت مباني إنشائية كان ينوي الجيش البحريني التمركز فيها، مما أسفر عن سقوط جرحى بين الفنيين العاملين في تلك المباني الإنشائية من عمال الشركة الهولندية. كما أسرت القوات القطرية 30 فردا منهم. [1]

في الوقت التي صعدت في البحرين الموقف أيضا من تعزيز قواتها وقطاعاتها العسكرية في جزيرة حوار، عندما قامت قطر بحشد مدرعات من قواتها المسلحة في فشت الديبل ورفعت العلم القطري على الجزيرة، هذا ما أدى إلى قطع العلاقات بين الدولتين، الأمر الذي استدعى تدخل الأطراف الخليجية من خلال مظلة مجلس التعاون لحل للحد من ذلك التصعيد بين الجارتين.[2]

ويمكن القول أن بدخول أطراف خليجية لحل تلك الأزمة يعزز من أهمية إنشاء مجلس التعاون الخليجي في تفعيل دورها الدبلوماسي بين الدول الأعضاء، حيث تأثر دولتين في المجلس يؤدي إلى خلل بنسبة 32,3% من قرارات و تعاون دول المجلس، وهذا ما يحتم على مجلس التعاون التدخل السريع في حل الموقف، بسبب الأوضاع التي مرت بها المنطقة من خلال الفترة الحرجة من الحرب الإيرانية العراقية، واتخاذ إيران سياسة الهجوم على ناقلات النفط في الخليج العربي.

---

[1] العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 311.

[2] العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 311.

4.2.2 الموقف السعودي من الإشكالية الحدودية بين البحرين وقطر.

إن الموقف السعودي من البحرين وقطر ذو أهمية كبيرة، نظراً للقرب الحدودي والجغرافي الرابط بين الحدود البحرية مع قطر والبحرين، بالإضافة إلى اشتراكها في ترسيم الحدود البحرية مع إيران، حيث كما بينا سابقا لم تتم الاتفاقية السعودية الإيرانية في ترسيم حدودها البحرية الجنوبية إلا بعد إبرام اتفاقية الحدود القطرية الإيرانية، وهذا الأمور تخدم على السعودية لعب دور أساسي في التخفيف من حدة النزاع بين جيرانها حتى لا تتأثر هي كذلك بها.

من أبرز الأدوار التي قامت بها السعودية للتخفيف من حدة التوتر، حيث لعبت دورها هاما في الوساطة الدبلوماسية، كما قامت السعودية بتمرير قرارات عبر مجلس التعاون وطرح مشاريع هدفها إيجاد حل بين الأطراف، بعد تصعيد الموقف في عام 1982، في الاجتماع الوزاري للمجلس: [1]

1. تبني السعودية المساعي الحميدة وإنهاء النزاع بين الجارتين.
2. طالبت بوقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين البلدين وعدم اللجوء إلى الإثارة.
3. تأكيد استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين.

تبنت السعودية زمام المبادرة وحصلت على ضمانات من الطرفين على الدفع بعجلة حل الأزمة والتي قبلها الطرفين، حيث تعهد الطرفان للوساطة السعودية بالاتي:

1. عدم القيام أي طرف بتصرف من شأنه أن يعزز مركزة القانوني أو يضعف المركز القانوني للطرف الآخر.
2. الامتناع عن ممارسة أي نشاط إعلامي ضد الطرف الآخر، سواء تعلق ذلك بالخلاف أو غيره لحين التوصل إلى حل نهائي.
3. يمتنع الطرفان عن أي تصرف يعيق سير العمليات التفاوضية بين البلدين.
4. يتعهد الطرفان بالامتناع عن عرض الخلاف على أي منظمة دولية. [2]

---

[1] العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 311.

[2] العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 311.

تعتبر هذه الضمانات المقدمة للسعودية بمثابة إجراءات لتهدئة الأوضاع لحين الوصول على حل دولي، وإذا ما وقفنا على تلك البنود نلاحظ في الصفة القانونية التي أملت السعودية أن لا يتم استخدام كل طرف منها ضد الآخر أي استخدام مبدأ الحشد القانوني للقضية، وهذا ما يتبين لنا أن الطرفين يرتبون أوراقهم للجوء إلى عرض الخلاف إلى جهات دولية.

يؤكد هذا التوقع السعودي هو أن قامت بوضع بند ينص على عدم اللجوء إلى المنظمات الدولية للبت في القضية، حيث أن السعودية تدرك مدى صعوبة الموقف الذي يمكن أن يجرها هي الأخرى إلى تلك المحاكم الدولية في حل النزاعات الحدودية ليس من طرفها ربما من أطراف أخرى تسعى للحصول على تسوية مع السعودية في خلافاتها الحدودية المترامية الأطراف في شبة الجزيرة العربية.

استمرت المملكة العربية السعودية بتعهدها في حل الخلاف القطري البحريني، وأكد ذلك عودة حدة التوتر بعد التصعيد العسكري في عام 1986 كما ذكرنا سالفا، حيث قامت السعودية بإقامة اجتماع ثنائي مع وزراء الخارجية البحريني والقطري في الرياض في مايو من العام نفه وعملت على الوصول على حل سلمي والرجوع إلى التفاوض حيث تضمنت الآتي:[1]

1. إعادة الوضع إلى ما كان عليه فبل 26 ابريل 1986.
2. التعهد بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية في ظل الوقوف على حل يرضي الطرفين.
3. تشكيل هيئة للإشراف والرقابة العسكرية لإعادة الأوضاع إلى ما كنت عليه.
4. يتم النظر في كافة الخلافات الحدودية بين الطرفين في الإطار القانوني والتاريخي، حيث يقدم كل طرف ما يثبت من وثائق في المناطق والجزر المتنازع عليها.

نلاحظ هنا حدة التفاوض والوساطة السعودية تباينت عن ذي قبل، حيث قيام السعودية بالإسراع إلى وقف التصعيد العسكري بين الدولتين، ولعل إصرار السعودية على ذلك يفيد إلى توخيها التوجس من تفاقم أعمال الفوضى التي سببتها

---

[1] العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 313.

إيران في عام 1986 في ظل ارتفاع وتيرة حرب الخليج الأولى، وذلك باستهداف إيران ناقلات البترول، حيث أن الميادين البحرية لتلك الحرب لا تعبد كثيرا عن الجزر المتنازع عليها بين البحرين و قطر، هذا ما يستوجب على السعودية التدخل والإصرار على إنهاء النزاع العسكري بين الجارتين حتى لا تستغل و يتوسع الميدان الحرب البحري أمام الأطراف المتحاربة في حرب الخليج الأولى.

تحليلا لطلب السعودية مناشدة الأطراف بالحل القضية المبني على الأساس القانوني والتاريخي، يجعل من السعودية تتسرع في اتخاذ هذا القرار أو المناشدة وذلك لخلو مجلس التعاون الخليجي من محكمة تختص بحل النزاعات بين الدول الأعضاء، كما أرى انه فتح باب التوجه إلى المحاكم الدولية، والذي يلغي الاتفاق المبرم بين الأطراف في عام 1982 من عدم اللجوء إلى المحكمة الدولية، حيث تشير التطورات في القضية إلى توجه الدولتين إلى المحكمة الدولية، مما يلغي دور المملكة في الوساطة وإمكانية إيجاد حل جذي لها.

لكن تشير المصادر إلى استمرار الملك فهد بن عبدالعزيز في مايو من عام 1991 بالوساطة بين الأطراف رغم توجههم إلى المحاكم الدولية، حيث رحب الإطراف باللجوء إلى المحكمة الدولية بناء على الصيغة البحرينية التي قبلتها قطر والإجراءات المترتبة عليها، كما استمرت السعودية بلعب الدور الأخوي بين الأطراف والتهدئة في فترة التحكيم، كما استمرت السعودية بمطالبة الطرفين للتوصل إلى حل والذي سوف يؤدي إلى سحب القضية من التحكيم.[1] لان نهاية الخلاف بشكل ذري يخفف أعباء السعودية السياسية نظرا لدخول المملكة بشكل مباشر وفعال في حرب الخليج الثانية عام 1991 والمشاركة الفعلية في عملية عاصفة الصحراء التي أنهت الغزو العراقي لدولة الكويت.

كانت المملكة العربية السعودية محل تقدير من قبل حكومتي قطر والبحرين، نظراً لدورها البارز في تخفيف حدة التوتر، والدليل على ذلك هي إعلان الديوان الأميري البحريني عن توجه أمير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بتاريخ 21 مارس 2001 إلى المملكة العربية السعودية في زيارة للملك فهد بن

---

[1] العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 311.

عبدالعزيز لتقديم الشكر والامتنان على الجهود التي بذلتها المملكة حيال إنهاء تلك الأزمة.[1] وهذا دليل على الدور والثقل السعودي في منطقة الخليج العربي ودورها في حل الخلافات بين جميع الأشقاء الخليجيين و العرب بشكل عام في القضايا العالقة.

5.2.2 المحكمة الدولية وإشكالية الحدود القطرية البحرينية.

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي التابع للأمم المتحدة بحسب تعريفه من ميثاق المادة 92 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي التي وصلت لها قضية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين في مارس من عام 2001، لتضع لها حد نهائي، حيث اعتبر من أطول النزاعات الحدودية في منطقة الخليج في التاريخ الحديث والمعاصر، وكانت المحكمة قد باشرت في القضية بكل سهولة لأن الدولتين هما أعضاء في فيها وهذا يجعلهما مشرعين في تلك المحكمة.

إلا أن محكمة العدل الدولية قد واجهت بعض الإشكاليات الإدارية في كيفية البت بالقضية كون الدولتين مشرعين فيها، وذلك لا يعني أن المحكمة تملك سلطة قضائية لفض النزاعات فيما بينهما، هذا ما تعين على المحكمة صياغة قانون يمكنها أن تكون محكمة بسلطة قضائية في فض النزاع، حيث أن المحكمة في لا تبت في القضايا إلا بعد إلا بموافقة الدول المعنية بالنزاع. إلا أن المحكمة في نهاية الأمر باشرت في الاستماع إلى الطرفين والتداول في الحكم والتسوية النهائية.[2]

قامت المحكمة بالنظر إلى جميع الوثائق والإثباتات القانونية للأطراف، كما أنها أشادت بالموقف القطري والبحريني من التنحي في السلاح والقوة في حل النزاع الحدودي، والتي تعتبر ممارسة محظورة كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية من فصلها الرابع، وبقبول قطر والبحرين التسوية السلمية عن طريق

---

(1) العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 400.

(2) ديستيفانو، جيوفاني 2008، (ورقة بحثية)، مركز الامارات للدراسات للبحوث الإستراتيجية (مترجم و ناشر)، **نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين،** سلسلة محاضرات الامارات، ابوظبي، صفحة 3.

المحكمة، حيث أصبحت مثالاً لجميع النزاعات الحدودية التي في العادة تنتهي بنزاعات وتصعيد عسكري.[1]

كان التحكيم النهائي لمحكمة العدل الدولية قد صدر بتاريخ 16 مارس من عام 2001 إنهاء الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين على الجزر، حيث قضت المحكمة بمنح السيادة على جزر حوار للبحرين وأن منطقة الزبارة لقطر، وقد رضي الطرفين على القرار.[2] كما قضت المحكمة بإعطاء الجزر الأخرى الصغيرة أيضا حتى يكون الحل نهائي ولازم للطرفين، آلت فشت الديبل إلى قطر و جزيرة قطعة جرادة إلى البحرين، وبذلك انتهت الدولتين فصلا طويلا من المد والجزر في تلك الإشكاليات الحدودية.[3]

ومنذ إعلان نتيجة التحكيم سعت كل من قطر والبحرين على توطيد العلاقة التي شابتها بعض التوترات، إلا أنها فرصة إعادة التعاون المشترك، وكانت أول تباشير رد العلاقات الأخوية هي القمة القطرية البحرينية التي اتفق فيها أميري قطر والبحرين على تشكيل لجنة العليا المشتركة، والتي تولاها أولياء العهود الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولي عهد قطر السابق[4]، والشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد البحرين، والتي أسندت لها عدة مهام وأولها البدء العملي بالترتيبات التي نص

---

[1] ديستيفانو، **نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين**، صفحة 38.

[2] عبدالله، جمال، 2014، **السياسة الخارجية لدولة قطر دوافعها واستراتيجيها 1995 2013**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة 115.

[3] العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 396.

[4] **الشيخ جاسم بن** حمد آل ثاني: كان ولي للعهد لفترة زمنية، بعد تولي والدة الأمير حمد بن خليفة مقاليد الحكم في قطر، إلا انه تنازل عن ولاية العهد رغبة منه إلى أخيه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في 5 أغسطس 2003، الذي تولى الحكم أيضا بعد تنازل والده في 25 يونيو 2013.

عليها قرار التحكم.[1] كما تطلعت قطر والبحرين في العام نفسه إلى إنشاء جسر بين البلدين بطول 40 كيلومتر يكون له دور فعال وتبادل ملموس بين البلدين.[2]

3.2 السعودية وقطر واتحاد الإمارات العربية المتحدة.

تعتبر منطقة الخليج العربي ذاك كيان اجتماعي واحد وذلك لقرب وصغر إمارات الخليج العربي، إلا أن الناظر إلى العادات والتقاليد في الإمارات المتصالحة يرى مدى التقارب الاجتماعي الكبير والمنسجم في تلك الإمارات و قطر وسكان القبائل القريبة من الحدود السعودية من تلك الدولتين. كما يوجد مزيج كبير بين القبائل العربية المتواجدة تلك الجغرافية من الخليج العربي.

سبب انسحاب بريطانيا من الخليج العربي عام 1968 إلى ما وراء قناة السويس فراغا سياسيا في المنطقة بعد وصول حزب العمال البريطاني في البرلمان وإدارة شؤون المملكة البريطانية المتحدة، وبذلك ظهرت الأطماع الإيرانية والسوفيتية تجاه تلك الإمارات الخليجية، هذا ما جعل القلق يسود المنطقة في احتمال تجدد الصراعات الإقليمية فيها، حيث التنافس الشيوعي يمكن أن يسببه اتحاد الجنوب العربي، الذي هو على اتصال بالبعث في العراق، وهذا ما مثل خطرا على إمارات الخليج العربي.[3]

هذا ما جعل حكام الإمارات المتصالحة يوحدون آمال شعوبهم ليس فقط لأسباب تتعلق بالسياسة إنما لها جوانب اجتماعية حيث اشتراك العادات والتقاليد والحياة الاجتماعية المتماسكة بين سكان الإمارات المتصالحة. وبذلك توافقت آمال وشعوب الإمارات المتصالحة مع فكرة الاتحاد، حيث أن على تلك الإمارات أدارت

---

[1] العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، صفحة 406.

[2] عبدالله، **السياسة الخارجية لدولة قطر دوافعها واستراتيجيها 1995 2013**، صفحة 115.

[3] الشلق، احمد زكريا، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، الدوحة، دار الثقافة، 1998، صفحة 17.

شؤونها الخارجية بنفسها كما حدث لمثيلاتها في الخليج العربي مثل دولة الكويت في عام 1961، التي استقلت واستبدلت معاهدة الحماية بمعاهدة الصداقة مع بريطانيا.[1]

لذلك نرى أن إمارتي أبوظبي ودبي قد سبقتا الإمارات الأخرى في فكرة الاتحاد، ثم فكرت الإمارات الباقية في لم الشمل بسبع إمارات بالإضافة إلى قطر والبحرين اللتان تراجعتا عن الفكرة لاحقا.[2] حيث تأثرت الإمارات المتصالحة من ممارسات إيران المهددة للجزر الخليجية بشكل عام و جزر طنب الصغرى والكبرى وابو موسى بشكل خاص، لذلك اتخذت تلك الإمارات موقفا حازما من الاتحاد. وعندما علمت كذلك من توطيد العلاقة الإيرانية الأمريكية.[3]

أولى الجهود التي بذلت في الاتحاد كانت من قبل الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي والشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي، حيث قام حاكم دبي في 22 يناير من عام 1968، عندما زار الشيخ زايد بن سلطان، حيث استعرض الحاكمان مسألة الاتحاد بينها وحل الإشكاليات العالقة بين الإمارتين، وان الاتحاد هو المصير الأمن بين الإمارتين، كما استعرضا كل الوسائل الكفيلة لقيام الاتحاد.[4]

4.2 الموقف القطري من الاتحاد التساعي عام 1968.

تعتبر إمارة قطر من الإمارات التسع التي شاركت في المشاورات الأولية للاتحاد، حيث أعلن حاكم قطر في 8 فبراير من عام 1968 انه من الطبيعي أن

---

(1) الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 17.

(2) البحارنة، حسين محمد، 1975، **محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن، الخليج في مواجهة التحديات**، دولة الكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، صفحة 226.

(3) ابن سليمان، حصة عبدالله، **دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات الدولـــة**، د م، دن، الطبعة الأولى، 2009، صفحة 147.

(4) الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 24.

تتضامن وتتضافر الجهود الخليجية لتحقيق التقدم للشعوب و توطين الأمن.[1] وهنا دليل على قلق حاكم قطر إلى ما قد تسود إليه المنطقة في حالة فقدان المنظومة الأمنية والسياسية القوية بعد الفراق السياسي الذي حلفته بريطانيا.

ويعتبر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني والذي كان وليا للعهد أكثر المتحمسين لقيام الاتحاد لذلك يعتبر من أهم الشخصيات البارزة التي تقوم بالمباحثات التي تدار من قبل حكام الإمارات المتصالحة و قطر والبحرين، إلا أن النظرة على الاتحادية لقطر بدأت تتضاءل حينما حس القطريون أنهم لن يستطيعوا مزاحمة إمارة أبوظبي في رئاسة الاتحاد كونها ذات ثروة ومساحة كبيرة بالإضافة إلى تراجع البحرين التي لم ترى أن طموحها في الاتحاد.[2]

أولى الخطوات الفعلية لإمارة قطر في الاتحاد جاء بعد إعلان اجتماع حاكمي أبو ظبي ودبي، حيث تقدمت قطر في 24 يناير قدم الدكتور حسن كامل المستشار القانوني لحكومة قطر إلى حاكم قطر الشيخ احمد بن على آل ثاني مشروعا بعنوان (اتفاقية اتحاد الإمارات العربية)، والذي قام بدراسته عشية انسحاب البريطانيين من المنطقة. يتضمن المشروع على 34 مادة تقع في 6 أبواب والتي تنص على قيام اتحاد الإمارات العربية ويضم خمسة إمارات وهي: قطر أبوظبي، البحرين و دبي وإمارات الساحل العربي التي تتكون من اتحاد مركزي يضم الشارقة ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة).[3]

ومن أبرز بنود المقترح القطري للاتحاد هي:

1. توثيق الصلات بين الأعضاء وتقوية التعاون بينهما.
2. دعم واحترام كل منها لاستقلال الأخرى وسيادتها.

---

(1) الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 24.

(2) قاسم، جمال زكريا، 2001، **تاريخ الخليج العربي، دول الخليج العربية ما بعد فترة الانسحاب**، القاهرة، دار الفكر العربي، المجلد الخامس، صفحة 262.

(3) الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 5.

3. وضع نظام لتسوية الخلافات بينهما.

4. توحيد سياستها الخارجية وتنظيم الدفاع عنها.

5. تحتفظ كل إمارة بسيادتها و استقلالها في الحدود التي يقرها الميثاق الكامل الدائم.

أما بخصوص إمارات الساحل العربية في المقترح القطري والتي تضم كل من (رأس الخيمة والشارقة و عجمان والفجيرة وأم القيوين) فكان المقترح أن تخفض حصة تلك الإمارات إلى إمارة وتسمى إمارات الساحل العربية، على أن يحكمها ولاة ينتخب منهم حاكم لتلك الإمارات المتحدة، ثم تنضم إلى اتحاد الإمارات العربية (المقترح)، والتي تضم الإمارات الكبرى مثل دبي و قطر والبحرين أبوظبي، إلا أن هذا المقترح قوبل بالرفض من قبل حكام تلك الإمارات، لاعتزازهم بحكمهم وعلى أن تساوى جميع الإمارات التسع في الاتحاد. [1]

بعد إعداد المشروع القطري، توالت الصريحات في الإمارات الأخرى، حيث تم تحديد موعد إلى اجتماع لمناقشة جميع المقترحات الاتحادية في 25 فبراير من عام 1968، إلا أن اجتماع آخر قد سبقه وهو اجتماع غير مسبق ومعلن عنه إلا في حينه بين أبوظبي ودبي في السميح، الذي نتج عنه اتفاق ثنائي بين الإمارتين اتفقوا فيه على توحيد النظم التعليمية والصحية ومسائل الجنسية والهجرة وكذلك السلطة التشريعية. [2]

هذا ما أثار حفيظة حاكم قطر الذي أراد تفسيرا عن هذا الاجتماع لذلك قام حاكم قطر بالسفر إلى أبوظبي، لتوضيح بيان الاتحاد بين أبوظبي ودبي، وذلك حتى

---

[1] الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 5.

[2] الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 5.

تزال جميع الظنون والتساؤلات القطرية من تحسب فشل إقامة اتحاد الإمارات التسع وفشل مشروع قطر الاتحادي.[1]

رغم ذلك عقد اجتماع دبي في موعده المحدد والذي استمر مدة ثلاثة أيام، قدم فيه الوفد القطري المشروع القطري وتمت مناقشته مدة ستة عشر ساعة، حيث صدرت بعد صياغتها من جديد (باتفاقية اتحاد الإمارات العربية) واشتهرت باتفاقية دبي وذلك في 72 فبراير من عام 1967، والتي وقع عليها الحكام التسعة، كما صدر بيان مشترك يفيد بتشكيل لجنه تحضيرية من المستشارين والخبراء لإعداد جدول الأعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى للحكام.[2]

إلا أن المشروع القطري و وثيقة دبي وجهت لها الانتقادات حيث أنها لا لم تنتقص السيادة الداخلية التي يمارسها الحكام داخل إماراتهم لصالح دولة الاتحاد، حيث أن التركيز واضحا على تأييد استقلال الإمارات تجاه بعضها البعض. [3] وهذا ما يضعف من قوة الاتحاد من حيث القرارات الداخلية وكذلك طموح وأماني شعوب تلك الإمارات، حيث أن الإدارة المحلية سوف تواجه صعوبات إدارية و مالية يترتب على تلك الإمارات إعادة النظر في اتفاقية دبي والمقترحات القطرية.

بدأت تظهر بوادر فشل المشروع الاتحادي عندما عجز المجلس الأعلى أن يجتمع في موعده المحدد في اتفاقية دبي، والتي نصت أن يكون في 30 مارس من عام 1968، والأمر الذي زادت في التأويلات التي أضرت بسمعة وهيبة الاتحاد، لذلك تم تشكيل لجنة تحضيرية لتمهد لاجتماع المجلس الأعلى لاتحاد وتضم ممثلين ومستشارين عن الحكام، يعهد إليها بأعداد جدول أعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى.

---

[1] الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 5.

[2] الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 28.

[3] العيدروس، محمد حسن، **التطورات السياسية في دولة الامـــارات العربيـــة المتحـــدة**، دار الحديث، 2002، صفحة 382.

استمرت المباحثات بين وفود الإمارات التسع على مدى عام كامل، إلا أن الحكومة القطرية بدأت تنظر إلى المشروع الاتحادي بعين الفشل من عدة زوايا. كما أن الدورة الرابعة من المباحثات كانت المصيرية والأخيرة لم يقدر للحكام أن يجتمعوا مرة أخرى في مجلسهم الأعلى.[1]

هذا يدل على وجود الخلافات في البنود الرئيسية للاتحاد التي لم يتوصلوا لحلها على مدى المباحثات التنسيقية والتي استمر عاما كاملا. كما أن زيادة المشاريع التي قدمها الأعضاء قد سببت في زيادة هوة الخلاف بين الأعضاء، مثل المشروع القطري الذي قوبل بالرفض في بعض بنوده من قبل إمارات مؤثرة في القرار في الاتحاد مثل رأس الخيمة والشارقة.

أما الخلاف القطري في المجلس الأعلى الاتحادي، له الأثر الكبير في إنهاء مشروع الاتحاد الإماراتي، حيث أصدرت قطر بيانا في أكتوبر من عام 1969 ذكرت فيها موقفها من فشل الدورة الرابعة وحددت فيه نقاط عدم الاتفاق وهي:

1. الاختلاف في توزيع الحقائب الوزارية، والذي ترتب عليه نتيجة سلبية
2. لم يتطرق الاجتماع نصيب الإمارات في ميزانية الاتحاد.
3. عدم الاتفاق في تحديد الأماكن الملائمة للقواعد العسكرية.
4. انسحاب حاكم قطر من اجتماع الدورة الرابعة الأخير كان له اثر كبير في فشل المباحثات. وعلل الشيخ احمد بن علي انسحابه من الاجتماع بسبب وجود المعتمد السياسي البريطاني في أبوظبي السير جيمس ترودويل والتدخل بالحديث أثناء نقاش بعض المواضيع.

وبذلك مهدت قطر خروجها من الاتحاد التساعي بإعلان النظام الأساسي المؤقت للحكم في 2 ابريل من عام 1980، والذي اعتبر مؤشرا لاختيار قطر خروجها كدولة مستقلة عن الاتحاد التساعي، حيث اعتبرت دولة قطر ثاني دولة دستورية في الخليج بعد الكويت بعد اختيارها النظام الدستوري، حيث ضم دستورها

---

[1] الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 49.

على 77 مادة، تناولت نظام الحكم وتنظيم السلطات العاملة وتحديد حقوق المواطنين وواجباتهم.[1]

كان لتعثر لجنة نواب الحكام في التمهيد للاجتماع دور كبير في نظر جميع الإطراف إلى العمل بشكل منفرد، بالإضافة إلى فشل بريطانيا في الوساطة من شهر يونيو حتى أكتوبر من عام 1970 ثم تلتها الوساطة الكويتية السعودية في من شهر يناير إلى ابريل من عام 1971، هذا ما عجل من موقف ابوظبي ودبي والإمارات الخمس الأخرى بإعلان الاتحاد في 2 ديسمبر من عام 1970، والتي تلتها إمارة رأس الخيمة حيث انضمت في 18 يوليو عام 1971، وثم انفردت البحرين بالاستقلال في 14 أغسطس و قطر في 1 سبتمبر من عام 1971، لتستقل بذلك ثلاث دول بحكم سيادي معترف به من قبل الدول خاصة بريطانيا المنسحبة من الخليج العربي.[2]

تقبل قطر لفكرة الخروج على الاتحاد كان مسنودا بالبنية التحتية القطرية في إدارة الدولة، حيث أنها كانت مؤهلة لإدارة نفسها، وذلك عندما قطعت شوطا كبيرا في الستينات، كما أن لها تنظيمات في الخمسينات أيضا مثل وزارة المعارف والذي انشأ في عام 1957 و وزارة المالية في 1960، وبذلك الغي منصب المستشار البريطاني على المشهد السياسي في قطر وتولى صلاحياته الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، والذي كان نائبا للحاكم ووليا للعهد في تلك الفترة.[3]

بذلك استطاعت حكومة قطر منذ استقلالها، تعريب دوائرها الإدارية من الهيمنة البريطانية، وذلك بإقصاء مدير الأمن البريطاني كوكرين بالإضافة إلى

---

[1] قاسم، **تاريخ الخليج العربي، دول الخليج العربية ما بعد فترة الانسحاب**، 263.

[2] الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 230.

[3] الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 231.

الاستغناء عن معظم المديرين البريطانيين، حيث لم يأت عام 1967 إلا ولم يتبقى بالإدارة القطرية إلا بعض المختصين في الشؤون الفنية والعسكرية.[1]

5.2 الموقف السعودي من قيام اتحاد الإمارات العربية في 1971.

ترتبط المملكة العربية السعودية ارتباط وثيق بالإمارات العربية المتحدة، عن طريق التقارب الاجتماعي لسكان الجزيرة العربية خاصة في مناطق الحدود مع إمارة ابوظبي، بالإضافة إلى الصلات الوثيقة السياسية والدينية بينها وبين بعض إمارات تلك الدولة الحديثة مثل رأس الخيمة والشارقة والتي تحكم من قبل القواسم، حيث ارتبطت السعودية بهاتين الإمارتين منذ العهود الأولى في الدولة السعودية الأولى والتي انهارت بعد دخول حملة إبراهيم محمد على باشا إلى الدرعية عام 1818 إيذانا بسقوط تلك الدولة وبهذا ينفك الرابط السياسي مع القواسم في الإمارات.

إلا أن فترة قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة، وانفرادها كدولة مستقلة، كانت العلاقات ذات توتر بسبب استمرار الشد والجذب بما يتعلق بالإشكالية الحدودية، والدليل على ذلك عدم اعتراف المملكة العربية السعودية بالدولة الجديدة، حيث لم تقم علاقات دبلوماسية بين البلدين في بادئ الأمر، ولعل ابرز تلك الإشكاليات هي واحات البريمي، ثم تأتي إشكالية خور العديد و حقل زرارة.[2]

إلا أن حكمة الشيخ زايد بن سلطان الرئيس الأول لدولة الإمارات كانت حاضرة في المشهد السياسي الجديد، والذي كان يتطلع إلى لم الشمل الخليجي أسوة بالتجربة الناجحة في اتحاد إمارات الساحل المتصالح، ومحاولة الوقوف والتغلب على الصعاب التي سوف تواجه الدولة الحديثة، لذلك بادر بزيارة المملكة العربية

---

[1] الشلق، وآخرون، **قطر واتحاد الامارات العربية السبع في الخليج العربي 1967 – 1971**، صفحة 231.

[2] عبيد، نايف علي، 2004، **السياسية الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، بين النظرية والتطبيق**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، صفحة 151.

السعودية ومن تاريخه اعترفت السعودية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتم التبادل الدبلوماسي بين الجارتين.[1]

وأهم ما يميز هذه الزيارة هي إنهاء الخلاف الحدودي بين المملكة والإمارات وتم توقيع اتفاقية الحدود المشتركة بين البلدين في 21 أغسطس 1974، حيث تنازلت السعودية عن واحات البريمي الستة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة مقابل تنازل الإمارات عن خور العديد للسعودية، كما تم الاتفاق أيضا على إنشاء ممر بري يصل إلى خور العديد على الساحل العربي لإمارة أبوظبي في مقابل تنازل السعودية عن أبار نفط واقعة في الجرف القاري المقابل لخور العديد.[2]

وينظر إلى هذه الاتفاقية بين الإمارات والسعودية بداية انطلاق العمل المشترك بين الإمارات والسعودية، والعمل كمراكز ثقل في دول الخليج العربي، حيث تعتبر الإمارات في مصاف الدول الكبيرة في الوطن العربي بجانب السعودية في مختلف المجالات خاصة في الجانب الاقتصادي والتصدير للنفط، حيث أن العمل المشترك يوحد السياسات الخارجية ويقويها إذا ما صفت السعودية والإمارات في خط واحد، والشاهد على ذلك هو اتخاذ قرار وقف البترول في حرب أكتوبر في عام 1973 رغم عدم وجود علاقات في تلك الفترة بين الإمارات والسعودية، إلا إنها كانت قرارات ذات وزن سياسي عالمي.

الشاهد على أوجه التعاون بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، هي الاتفاقيات التي تلك عام 1974، من تسهيل المعاملات والإجراءات التجارية بين الدولتين، حيث وقعتا الإمارات والسعودية مجموعة اتفاقيات تجارية تسمح بانتقال العمالة والسلع التجارية والزراعية ورؤوس الأموال بحرية تامة بين البلدين، ودعمت تلك الاتفاقيات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقع عليها قادة

---

[1] عبيد، **السياسية الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، بين النظرية والتطبيق**، صفحة 151.

[2] العيدروس، **التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة**، صفحة 254.

دول الخليج في إطار مجلس التعاون الخليجي في قمة الرياض بتاريخ 1981/11/11.[1]

6.2 السعودية و قطر و احتلال الجزر الإماراتية عام 1971م.

يتميز الخليج العربي بكثرة الجزر التي تقترب من الساحل الغربي من الخليج وأخرى هي قريبة من الساحل الشرقي العربي أي الضفة الإيرانية وكثير منها يقع على مدخل مضيق هرمز، المضيق الحيوي ذو الأهمية الاقتصادية والسياسية حيث انه بوابة الخليج العربي ومقر انطلاق أكثر من نصف إنتاج البترول العالمي.

معظم هذه الجزر ذات ترسبات النهرية وبعضها ذات الترسبات الناتجة من التيارات البحرية وبعضها تكون بفعل حيوان المرجان كما تكون بعضها نتيجة تحرك القشرة الأرضية أو لغمر المياه لأجزاء من اليابس نتيجة لارتفاع مياه الخليج العربي.[2]

عندما رتب الانجليز أوراقهم الأخيرة في الخليج العربي عام 1968 بالانسحاب إلى ما وراء قناة السويس بعد وصول حزب العمال البريطاني في البرلمان وإدارة شؤون المملكة البريطانية المتحدة، هذا ما جعل حكام الإمارات المتصالحة يوحدون آمال شعوبهم ليس فقط لأسباب تتعلق بالسياسة إنما لها جوانب اجتماعية حيث اشتراك العادات والتقاليد والحياة الاجتماعية المتماسكة بين سكان الإمارات المتصالحة.

لذلك نرى أن إمارتي أبوظبي ودبي قد سبقتا الإمارات الأخرى في فكرة الاتحاد، ثم فكرت الإمارات الباقية في لم الشمل بسبع إمارات بالإضافة إلى قطر

---

[1] عبيد، **السياسية الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، بين النظرية والتطبيق**، صفحة 152.

[2] أبو العلا، محمود طه، محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن، **الخليج في مواجهة التحديات**، دولة الكويت، مؤسسة الوجدة للنشر والتوزيع، 1975، صفحة 99.

والبحرين اللتان تراجعتا عن الفكرة لاحقا.[1] وبدورها بريطانيا أهملت ملف النزاع الإيراني العربي حول الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة و جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة.

أما سياسيا فقد كانت الأحداث التي سبقت الاحتلال، كان لإيران دور سياسي كبير في المنطقة مما أدى إلى توطيد علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية و كانت السياسة الإيرانية الأمريكية في قمتها حيث كانت السياسة الأمريكية في المنطقة تقوم على حفظ مصالحها والتي يقودها شاة إيران محمد رضا بهلوي الذي استطاع أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية في منأى بعيد عن القضية واحتلال الجزر.[2]

هذا يدل على اتساع تمرس الجانب الإيراني في السياسة الخارجية التي أدت إلى ميل كفه النزاع لصالحها من حيث عدم تدخل الدول الكبرى في القضية بما فيهم بريطانيا التي استطاعت أن تنسحب من المنطقة وإلى ما وراء السويس بعد صعود حزب العمال البريطاني في إدارة شؤون بريطانيا والمستعمرات، وتجعل دائرة الصراع العربي الفارسي مشتعلا حتى يكون لها موطأ قدم في السياسة الخارجية وخاصة في منطقة الخليج العربي لما يتمتع بشريطه البترولي الغني.[3]

شجع التقريب الأمريكي الإيراني الاتحاد السوفيتي آن ذاك بحذو السياسة الأمريكية في الحصول على الامتيازات الاقتصادية والسياسية من إيران حيث قام الاتحاد السوفيتي عقد صفقة مع إيران في عام 1966 على أن تقوم إيران بتزويدهم بالغاز الطبيعي مقابل أن يصنع السوفييت مصنعا للفولاذ وهذا ما يسهل مهمة تمديد خط أنابيب في شمال إيران إلى القوقاز.[4] ولعل هذا ما ساعد إيران على تكديس الترسانة العسكرية الروسية أيضا، حيث واكبت التطور الأمريكي والسوفيتي بناءا

---

[1] البحارنة، **محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن، الخليج في مواجهة التحديات**، صفحة 226.

[2] ابن سليمان، **دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات الدولة**، صفحة 147.

[3] ابن سليمان، **دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات الدولة**، صفحة 147.

[4] النفيسي، عبدالله، محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن، **الخليج في مواجهة التحديات**، دولة الكويت، مؤسسة الوجدة للنشر والتوزيع، 1975، صفحة 196.

على العلاقات الودية التي كانت تقوم بها طهران لإرضاء الطرفين. والدليل قيام موسكو بإبرام اتفاقية عسكرية مع طهران في عام 1967 تقوم فيه موسكو بتزويدهم بأسلحة بقيمة 110مليون دولار.[1]

1.6.2 الموقف السعودي من احتلال الجزر الإماراتية

ارتبطت السعودية برأس الخيمة إحدى الإمارات الخليجية منذ القدم، حيث كانت رأس الخيمة ذات صلات بالنظام السعودي في الدولة السعودية الأولى، و كانت تتبع الدولة السعودية الأولى فكريا بعدما تبنت أفكار الشيخ محمد بن عبدالوهاب وحركته الإصلاحية في شبه الجزيرة العربية، مرورا بالعلاقة السعودية بالقواسم التي واجهت بها البريطانيين والذي خلف سقوط رأس الخيمة بعد سنة من سقوط الدرعية عاصمة السعوديين على يد إبراهيم محمد علي باشا في عام 1818.

ظلت المواقف السعودية حاضره في أزمة الجزر طنب الكبرى والصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة وكانت جميع المباحثات التي كانت يديرها الشيخ صقر بن محمد القاسمي تكون بحضور ممثل من الحكومة السعودية، ونلاحظ من خلال قراءة الوثائق نلتمس عمق الارتباط السياسي بين إمارة رأس الخيمة والحكومة السعودية.

تأكيدا على ذلك محتوى وثيقة المعتمد السياسي البريطاني بتاريخ 11-6-1970 عندما رفض ما نقله المعتمد السياسي البريطاني من الحكومة الإيرانية عن بعض الإغراءات للتنازل عن الجزيرة أو تأجيرها، وذكر في جزء من الوثيقة إن ترسل قوات من رأس الخيمة والسعودية إلى تلك الجزر.[2]وهذا ما أكده الشيخ صقر بن محمد القاسمي في وثيقة مؤرخه بتاريخ 5-8-1970 يذكر فيها انه اجري

---

[1] النفيسي، محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن، **الخليج في مواجهة التحديات**، صفحة 196.

[2]**وثيقة المعتمد السياسي البريطاني، مقترحات المعتمد للشيخ صقر بن محمد القاسمي 1970**، مصدر الوثيقة **كتاب الجزر الإماراتية في الوثائق البريطانية**، حسين بن غباش، الشارقة، دار الخليج – وحدة الدراسات، 2002، صفحة 79.

اتصالا مع الحكومة السعودية لبحث موضوع الاشتراك بإرسال قوات سعودية مع قوات من رأس الخيمة إلى الجزر[1].

لعل عدم اتخاذ قرار عسكري سعودي في تدعيم قوة رأس الخيمة في الجزر ارتبط بمحدودية القوات السعودية التي من شانها التصدي لأي هجوم إيراني مرتقب على الجزر، بالإضافة إلى أن الارتباط العسكري السعودي سوف يقحم السعودية في التدخل بشأن جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة والتي تلاقي نفس المصير والتهديد من قبل الحكومة الإيرانية، هذا يعني تدخلا عسكريا أخر في مناطق صراع بعيدة جغرافيا عن السعودية، وكون السعودية تدرك أن الإمارات المتصالحة مقبلة على اتحاد هذا ما خفف من تدخلهم السياسي والعسكري حتى لا تتخالط أوراق القضية سياسيا في ظل قيام دولة جديدة والتي سوف تتولى إدارة تلك الأزمة.

كانت السعودية ترى أن أي تهديد على رأس الخيمة هو تهديد على المملكة العربية السعودية وهذا ما نقلة السفير السعودي إلى المعتمد السياسي البريطاني السير وليام لوس في اجتماعهم بتاريخ 12-8-1970 والتي نصت بنوده كالآتي:

1. يجب على إيران التوقف عن الضغط على الشيخ صقر بن محمد القاسمي بخصوص الجزر وان السعودية ورأس الخيمة لا يخيفها تهديد إيران لأنه سبق لهم أن اتخذوا مثل هذه المواقف مع البحرين.
2. طلب السفير السعودي من المعتمد السياسي البريطاني أن يستشير المكتب القانوني البريطاني لإيضاح الجانب الإيراني إن أحقية الجزر تعود إلى رأس الخيمة وليس إيران استنادا للقانون لن تكون هناك أية تنازلات عن الجزر.
3. السعودية لن توافق على أي اقتراح من الجانب الإيراني بشان الجزر مثلها مثل عدم الموافقة التي ذكرها الشيخ صقر حيث ابلغ المعتمد السياسي البريطاني إن

[1] **خطاب الشيخ صقر بن محمد القاسمي والمؤرخ بتاريخ 8 8 1970**، مصدر الوثيقة **كتاب الجزر الإماراتية في الوثائق البريطانية**، حسين بن غباش، الشارقة، دار الخليج – وحدة الدراسات، 2002، صفحة 81

الجزر يجب أن تكون ذات السيادة لإمارة رأس الخيمة ومن ثم يمكن التفاهم على الأمور الأخرى.[1]

استمر الموقف السعودي تجاه الجزر المحتلة واضحا، حيث استمر القلق السعودي الواضح تجاه قضية الجزر بعد فشل المباحثات بين دولة الإمارات العربية المتحدة و إيران، في 29 سبتمبر من عام 1992، مما أدى إلى استياء الحكومة السعودية على عدم إنهاء المباحثات وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل حيث اعبر عن تأييد الحكومة السعودية للموقف الإماراتي في القضية وان على إيران أن تنصاع لحل القضية عبر القنوات الدولية والقبول بطرح القضية على مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.[2]

2.6.2 الموقف القطري من احتلال الجزر الإماراتية.

الأحداث التي سبقت احتلال الجزر الإماراتية، كان لإيران دور سياسي كبير في المنطقة مما أدى إلى توطيد علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية و كانت السياسة الإيرانية الأمريكية في قمتها حيث كانت السياسة الأمريكية في المنطقة تقوم على حفظ مصالحها والتي يقودها شاة إيران محمد رضا بهلوي الذي استطاع أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية في منأى بعيد عن القضية واحتلال الجزر.[3]

رغم التعاون الاقتصادي القطري الإيراني إلا أن قطر ما زالت تتوخى الحذر من التوسع الإيراني والسياسة الإيرانية الموجهة ضد الدول الخليجية، حيث أنها ليست ببعيدة عن خطر السياسة الإيرانية بل في مرصد إيران كونها دولة خليجية وذات احتياطي كبير من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى أنها من الدول البترولية المصدرة.

---

[1] **وثيقة اجتماع المعتمد السياسي البريطاني مع السفير السعودي في 12 8 1970**، مصدر الوثيقة كتاب **الجزر الإماراتية في الوثائق البريطانية**، حسين بن غباش، الشارقة، دار الخليج – وحدة الدراسات، 2002، صفحة 80.

[2] ابن سعيد، احمد عبدالله، **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 2003**، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008، صفحة 362.

[3] ابن سليمان، **دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات الدولة**، صفحة 147.

كما أن السياسة القطرية إبان حكم الأمير السابق خليفة بن حمد تدرك مدى الطموحات الإيرانية وتعزز ذلك بعد قيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر الإماراتية طنب الكبرى والصغرى و أبو موسى، حيث ناشد الشيخ خليفة بن حمد إيران بإتباع الحكمة في قضية الجزر، كما عمدت قطر إلى تعزيز أمنها من خلال منظومة مجلس التعاون الخليجي، وتوحيد قراراتها تجاه قضية احتلال جزر الإمارات.

وتحليلا للموقفين السعودي والقطري تجاه قضية الجزر، نرى القاسم المشترك بينها وهو الرفض التام لما أقدمت عليه إيران من احتلال الجزر الإماراتية، وكان يجب على السعودية لعب دور اكبر في ظل ثقلها السياسي في منطقة الخليج العربي، رغم الإشكاليات الحدودية بينها وبين الإمارات، إلا أن اختلاط الأوراق السياسية في تلك الفترة هي التي حالت دون تدخل قوي من دول المنطقة. وان انسحاب قطر من الاتحاد التساعي كان مبررا في انشغالها بنفسها عن التدخل المباشر في حل قضية الجزر او حتى المشاركة بأي نشاط سياسي ضاغط ضد إيران.

7.2 موقف السعودية وقطر من اتفاقية السلام بين مصر و إسرائيل عام 1978.

أن سياسة الرئيس المصري السابق أنور السادات في التحول الجذري من المعسكر السوفيتي إلى المعسكر الأمريكي وما ترتب عليه طرد الخبراء الروس من مصر عام 1971 سبب انزعاجا كبيرا للدول الاشتراكية، ورغم الضغط الذي أرهق مصر من الجانب الغربي والدعوة إلى عقد المفاوضات بشأن انتهاء العمليات العسكرية والمفاوضات التي تلتها لتهدئة الأوضاع بين العرب و إسرائيل. جعلت من مصر منفردة في قراراتها والدليل على ذلك الزيارة التي قام بها أنور السادات إلى إسرائيل والتي كانت هي المفصل بين العلاقة المصرية مع بعض الدول العربية.

1.7.2 الموقف السعودي من اتفاقية كامب ديفيد.

وصفت المملكة العربية السعودية الممارسات المنفردة التي انتهجتها السياسة المصرية بالمحرجة للعالم العربي والإسلامي، خاصة بعد تلك الزيارة إلى القدس في

19 نوفمبر من عام 1977، كون القدس تمثل معنا دينيا للسعودية والتي تؤكد دائما أنها ذات هوية إسلامية وعربية.[1]

بناء على هذه الزيارة عقد مؤتمر بغداد عام 1978 والذي قررت فيه الدول العربية مقاطعة جمهورية مصر العربية إلا أن المملكة العربية السعودية اتخذت عكس ذلك حيث لم تقطع العلاقة معها إلا أنها رفضت اتفاقية كامب ديفيد التي تجاهلت حقوق الفلسطينيين.وفي البيان النهائي لم ترغب السعودية في تأييد الإجماع العربي في عزل مصر حيث لم تشترك في البيان الختامي الذي قرر عقوبات سياسية واقتصادية على مصر في حال قيام أنور السادات بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل. كما أنها لم توافق على وفرض عقوبات مصر.

كان توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام[2] في عام 1979 تغييرا للموقف السعودي حيث قامت السعودية في مؤتمر وزراء الخارجية في 27 مايو من نفس السنة بتأييد وإجماع على قطع العلاقات العربية حيث تأجل قطع العلاقة مع مصر إلى ابريل من عام 1979. ربما كانت السعودية تود أن تثني أنور السادات من القيام بالمزيد من الإجراءات التي لا تتماشى من سياسة جامعة الدول العربية لذلك نرى التريث السعودي في اخذ قرار المقاطعة مع مصر.

ويمكن تلخيص الأسباب التي دفعت السعودية إلى قطع العلاقة مع مصر بالاتي:

---

[1] صالح، يسرى محمد، 2002 2012، **السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ الانتهاء الحرب الباردة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى، صفحة 58.

[2] **اتفاقية كامب ديفيد**: هي الاتفاقية الموقعة في 17 من سبتمبر من عام 1978 بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، بواسطة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وهو عبارة عن اتفاقيتي إطار وقعتا بالبيت الأبيض بعد 13 يوم من المفاوضات السرية في كامب ديفيد، وتبعها توقيع أول اتفاقية سلام بين إسرائيل ودولة عربية (معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية عام 1979).

1. إن اتفاقية كامب ديفيد خلقت انقساما في العالم العربي لكونها اتفاقية صلح منفردة مع الكيان الصهيوني.
2. لا يمكن للسعودية الوقوف مع أنور السادات بسبب زيارته للقدس لما تمثله الأخيرة من معنى ديني خاص لدى المملكة.
3. إن المملكة تسعى إلى تحقيق تسوية شاملة وان اتفاقية كامب ديفيد ليست إلا صلحا منفردا لا يعالج التهديدات ويهضم الحق الفلسطيني.
4. إن الوقوف مع السادات يعني القبول بتسوية كامب ديفيد والتي لم تكن المملكة طرفا فيها.

رغم القطيعة السعودية والعربية إلا أن المملكة العربية السعودية ظلت تسعى إلى إعادة مصر إلى الصف العربي وذلك لأهمية وثقل مصر السياسي في الجامعة العربية.[1]

2.7.2 الموقف القطري من اتفاقية السلام:

لم تخلو البيانات العربية المتتالية حول اتفاقية كامب ديفيد بعد إصرار أنور السادات اتخاذ القرار المنفرد فيه، وتعتبر دولة قطر من إحدى الدول العربية، التي هي عضو في جامعة الدول العربية والتي انضمت لها يوم 11 سبتمبر من عام 1972، بعد عام من استقلالها.[2] وتجدر الإشارة هنا إلى اتفاق قطر مع الدول العربية جامعه في القرار الخاص بالضغط على مصر، كما أن عدم تفرد قطر في قراراتها يدل على البداية السليمة لأي دولة وليدة العهد في السياسة الخارجية.

لذلك نلاحظ أن مجلس وزراء قطر أصدر بيانه والذي احتوى على اهتمام قطر بالمصلحة العربية العامة وحرصها على الهدف القومي الموحد، بالإضافة إلى التزام

---

[1] صالح، **السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ الانتهاء الحرب الباردة**، صفحة 59.

[2] عبدالله، **السياسة الخارجية لدولة قطر دوافعها واستراتيجيها 1995 2013**، صفحة 169.

جميع الدول المعنية بمبدأ التسوية من في حل النزاع العربي الإسرائيلي وبنوده الرئيسية التي أقرها وطالب بها مجلس الوزراء القطري وهي كآلاتي:[1]

1. تنفيذ قرار رقم 242، الخاص بتطبيق المبادئ والأحكام المنصوص عليها في قرار انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والتي احتلتها إسرائيل بالقوة في عام 1967 بما فيها القدس.
2. الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

كما عبر مجلس الوزراء القطري عن أسفه من أن هذه البنود لا تتضمنها اتفاقية كامب ديفيد، ولا حتى تعهدا صريحا إلى إسرائيل باحترامه، وهذا ما سوف يضعف من دور منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية تجاة القضية الفلسطينية، ولهذا السبب نرى قيام قطر بالتشدد في موقفها مع باقي الدول العربية تجاة اتفاقيتي كامب ديفيد والموافقة على أي قرار يصدر بالإجماع من جامعة الدول العربية، والذي اتخذ في مؤتمري الجزائر و الرباط. [2]

كما أعلنت حكومة قطر أن اتفاقيتي كامب ديفيد لا تشكل أساسا صالحا للمضي الصحيح للتسوية السليمة العادلة والتي كان جميع العرب يتطلعون إليها ومن ضمنهم مصر. كما ناشد المجلس أيضا بضرورة المضي في إيجاد حل وتغليب الحكمة والتي تهدف إلى تذليل جميع الصعوبات، حتى يتمكن العرب من النصر في قضيتهم الأولى.[3] وهذا يظهر لنا الدور التوافقي بين قطر وجميع الدول العربية تجاه المصير الموحد للعرب.

ومن خلال استعراض وجهات النظر والمواقف السعودية القطرية تجاه اتفاقيتي كامب ديفيد يتبين لنا أن السعودية وقطر اتخذت مواقف مختلفة في بداية الزيارة التي

---

(1) مجلة العروبة، **بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاقيتي كامب ديفيد 1978/9/20**، العدد 443، قطر، 1978/9/28، صفحة 8.

(2) مجلة العروبة، **بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفـــاقيتي كامـــب ديفيـــد 1978/9/20**، صفحة 8.

(3) مجلة العروبة، **بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفـــاقيتي كامـــب ديفيـــد 1978/9/20**، صفحة 8.

قام بها أنور السادات، حيث تريثت السعودية في اتخاذ قرار المقاطعة بينما باشرت قطر موقفها بالتعاون مع كافة القرارات الناتجة من جامعة الدول العربية.

الفصل الثالث

موقف المملكة العربية السعودية ودولة قطر من تطورات الحرب العراقية-الإيرانية

المقدمة

واجهت دول الخليج العربية الحرب العراقية ــ الإيرانية بصعوبة بالغة وكان يتعين عليها ان تختار بين طرفيها، ولم يكن لها خيار الانحياز بالأمر السهل، نظراً إلى الحساسية المتناهية للأوضاع الخليجية السائدة هناك. كانت إيران تسعى من جانبها إلى تحييد دول الخليج والضغط عليها بكافة السبل للتخلي عن دعمها للعراق مادياً، ولا سيما الكويت والمملكة العربية السعودية، وكانت ترى في هاتين الدولتين دولتين منحازتين إلى جانب العراق. فمن المنظور الإيراني لا يجوز الوسيط خصماً وحكماً في آن واحد. اما العراق فقد كان يرى ان على الدول العربية مساندته باسم العروبة وبما ينص ميثاق الدفاع العربي المشترك. وعندما اندلعت الحرب في شهر أيلول 1980 كانت احد مطالب العراق إعادة الجزر.

خلَّفت الحرب العراقية_ الإيرانية، التي امتدت ثماني سنوات، آثاراً وجروحاً كثيرة، طالت مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والفكرية، والاجتماعية، ولم تقتصر هذه الآثار على الدولتين المتحاربتين، وإنما امتدت إلى دول المنطقة، وتجاوزتها إلى كثير من دول العالم. وهكذا أصبح من العسير حصر أطراف الحرب، وتبين تداخلاتها التي اختلطت وشابتها ضبابية كثيفة. وفي الوقت الذي ظنَّت فيه دول الخليج العربي أن نهاية الحرب ستؤمن لها الاستقرار، بدأت مرحلة جديدة تداخلت فيها العلاقات، واختلطت المصالح، وتلاحقت التغيرات

وليس من شك في أن أي حرب تنعكس على كل ما حولها ومَنْ حولها، وخاصة إذا كانت حرباً طويلة طاحنة كالحرب العراقية – الإيرانية، هذه الحرب التي يحاول هذا البحث تسليط الضوء عليها، من خلال الإشكالات التي أدركنا اليوم أنها محكومة بها، وأبرز هذه الإشكالات:

أولاً: التشـــويش الكـــبير الـــذي تعـــرضت إليه أفكارنـــا حـــول أسباب الحرب، ومجرياتها، ونتائجها، على ضوء ما آلت إليه الحقبة الزمنية التي كانت تلك الحرب من أهم علاماتها الفارقة.

ثانياً: افتضاح الموقف الخليجي من العراق "أرضاً وشعباً"، وقد بني ذلك الموقف على أصول عقدية وأنانية وعاطفية، وتفاوت في درجات سوئه من النظام العـــراقـــي بشكـــل خـــاص، وأفضى إلى تدمير بلد عربي بكـــل مقوماته، وهويته، وتجانسه، وثقله. وهو موقف أثبت قصر النظر لدى الذين اتخذوه، حيث لم يدركوا نتائجه الخطيرة إلا بعد فوات الأوان، فقد بدأت دول الخليج العربي تتلمس النتائج الخطيرة التي أسفر عنها ما جرى في آذار 2003م، تلك النتائـــج التي أخذت تهدد وحدة دول الخليج وكياناتها، بل ووجودها، وقد صرح بعض السياسيين بذلك، ولكن على استحياء، بينما كظم سياسيون آخرون مخاوفهم إكراماً أو خوفاً من الأطراف الجديدة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من إسقاط النظام العراقي في 9 نيسان 2003م.

لقد أدركت دول الخليج العربي أنها أمام معضلة مزدوجة، ورأت أن أفضل حلٍّ لهذه المعضلة هو جعل الجارين الكبيرين المتربصين بها يمتص كل منهما قوة الآخر وزخم اندفاعه، وقد عبّر الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود عن هذا الموقف عندما قال مقيماً الحرب العراقية- الإيرانية: (عسى أن تموت الأفاعي من سموم العقارب)(1).

1.3 الموقف السعودي والقطري من تداعيات الحرب:

اتخذت معظم دول الخليج العربي موقفاً داعماً للعراق في حربه ضد إيران، وقد تفاوت هذا الدعم وفقاً للمصالح العليا لكل دولة، ووفقاً لأيديولوجيتها، وكان الثالوث الخليجي المتقدم: الكويت والسعودية والإمارات يظهر تحالفه الاستراتيجي مع العراق رافعاً شعاراً علنياً لذلك هو: دعم العرب لشقيقهم ضد عدوه الطامع في أرضه، وكانت تستتر تحت هذا الشعار مصالح خفية، فالعراق يخوض حرباً بالنيابة

---

(1) هيكل،محمد حسنين، 1992م، حرب الخليج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص123.

عن هذه الدول ضد عدو مشترك يمكنه أن يهدد مصالحهم وتجانس مجتمعاتهم، ليس عن طريق الحرب المعلنة، وإنما عن طريق التغلغل في هذه المجتمعات، وخاصة أن إيران تسيطر على المضيق الذي يمثل متنفساً مهماً لهم على مختلف المستويات، وأهمها المستوى الاقتصادي حيث تعبر ناقلات نفطهم. كما أن إيران تدعي باستمرار عائدية أراض في هذه الدولة أو تلك من دول الخليج، بل زعمت أن دولة بكاملها تعود لها.

وفي الواقع كانت مظاهر التحالف الخليجي – العراقي لا تتوقف عند حد، فقد قدمت دول الخليج العربي للعراق الدعم الدبلوماسي والمادي والإعلامي بشكل ملحوظ، إذ كانت الدبلوماسية الخليجية صدى لمتطلبات العراق في الحرب، ولم تبخل دول الخليج على العراق بأموالها، إذ كانت تمول صفقات السلاح التي يعقدها العراقيون(1)، ولا يخفى ما للمال من أهمية في الحروب، إذ يقول (دي ساكس)(2) : "لأجل أن تشن الحرب يلزم ثلاثة أشياء: أولاً: المال، وثانياً: المال، وثالثاً: المال"[(3)]. وقد ساند الخليجيون العراق بأموالهم وخاصة في السنوات الست الأولى من الحرب.

وأما من الناحية الإعلامية فقد كان الإعلام الخليجي وخاصة الكويتي يتقدم في الدعاية للحرب على الإعلام العراقي نفسه، وقد ساعد على ذلك تطور الإعلام الخليجي تقنياً وفنياً، وتوافر مؤسسات إعلامية كبرى أشاد بها الرئيس العراقي نفسه في أكثر من مناسبة(4).

ومن هنا كان بعض شيوخ الخليج وأُمرائه يزورون ساحات الحرب عندما تشتد المعارك على حدود العراق الجنوبية الشرقية(5)، وصار الحديث عن امتداد

---

(1) Syria Under Assad, Edited by Moshe Mooze adnd Avner Yaniv, London, pp. 108.

(2) دي ساكس: مفكر ألماني عسكري استراتيجي ظهر في القرن الثامن عشر.

(3) بوتول،جاستون، الحرب والمجتمع، بيروت، دار النهضة العربية، د.ت، ص30.

(4) وزارة الإعلام العراقية: لقاءات الرئيس العراقي صدام حسين مع رؤساء الصحف الكويتية في مناسبات مختلفة، 1986م، بغداد، ص: 6، 10،9.

(5) منهم الشيخ فهد الاحمد الصباح

ساحة العمليات العسكرية العراقية نحو الجنوب، وخاصة في بعض الجزر الكويتية، أمراً مألوفاً(1)، يضاف إلى ذلك أن موانئ الدول الخليجية فتحت أبوابها لاستقبال ما يحتاجه العراق من عدد عسكرية وعتاد، حتى أن القوات العسكرية العراقة فتحت ممثليات لها في تلك الموانئ.

ومن هذا المنطلق تحالف أصدقاء دول الخليج مع العراق، وأمدوه بما يلزم لإدامة الحرب، وليس من شك في أن طائرة (الأواكس) الأمريكية التي وصلت إلى السعودية قد أسهمت في المجهود الحربي للعراق، ولكن بشكل غير مباشر، حيث حرص العراق كثيراً على موقفه الرافض لتدخل القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يخفف من تشدده إزاء ذلك إلا بعد أن طالت الحرب، وكثرت متغيراتها، ومع ذلك انتهت الحرب من غير دعم أجنبي واضح على مستوى الإمداد بالأسلحة والتجهيزات(2). وربما يستثنى من ذلك: الدعم المعلوماتي الذي تم الكشف عنه علناً عندما تمكنت القوات الإيرانية من احتلال مدينة الفاو في شباط 1986م، ويبدو أن هذا الدعم لم يكن حقيقياً، فقد أنحت القوات العراقية، من بعد تحرير الفاو في نيسان 1988م باللائمة على المعلومات المضللة التي قدمتها للعراق دول تآمرت عليه لهزيمته في الفاو، وكان العراق قد حشد قواته المسلحة باتجاه محور آخر شمالاً على الحدود المقابلة لمحافظة ميسان العراقية، حيث ظنّ – بتأثير المعلومات المضللة- أن الهجوم الإيراني سيكون على ذلك المحور، وليس على مدينة الفاو(3).

---

(1) جزيرة بوبيان المهمة في شمال الخليج العربي أصبحت قاعدة بحرية متقدمة للبحرية العراقية.

(2) زكي،خيري، الحرب العراقية الإيرانية (قضايا الدفاع عن الوطن والثورة)، د.ن، 25 نيسان، 1987م، ص20.

(3) مدينة الفاو: مدينة عراقية تقع في أقصى جنوب العراق، وتطل على شمالي الخليج العربي، ويفصلها عن إيران شط العرب، احتلتها بريطانيا عام 1914م في بداية نزول قواتها لاحتلال العراق أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم تقدمت منها واحتلت مدينة البصرة.

كان موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما فيها المملكة العربية السعودية ودولة قطر يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي وبعض الميول والانحياز نحو العراق على الصعيد العملي مع بعض الاستثناءات التي لعبت فيها المصالح الاقتصادية وعلاقات الصداقة القديمة المميزة لإمارتي دبي والشارقة مع إيران، ناهيك عن التخوف من انتقام إيراني لا تستطيع دولة الإمارات مواجهته، نظراً إلى قدرتها المحدودة، وعدم ثقتها بقدرة شركائها في دول مجلس التعاون على حمايتها .

ومن هنا لم يمنع الموقف المحايد للدول الخليجية من مساندة العراق، والذي كان في الأساس قراراً سعودياً، فقد قدرت مساهمة الدول الخليجية للعراق في المجهود الحربي بـــ(200) مليار دولار كما جمعت السعودية والكويت (000، 300) برميل نفط يومياً لتعويض العراق عن تراجع إنتاجه النفطي، بسبب الدمار الذي لحق بحقوله ومنشأته النفطية وسمحت السعودية للعراق ببناء خط انابيب قادرة على نقل (1.5) مليون برميل نفط يومياً تصب في ميناء (ينبع) على الساحل السعودي في البحر الأحمر .

وفي الواقع كان موقف دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنوات الحرب 1980 ــ 1988 يتطور مع تطور مجريات الحرب فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب في امن هذه الدول ومصالحها، ازدادت ردود أفعالها السياسية والدبلوماسية وبما يتناسب مع قدراتها. وفي هذا السياق يشار إلى النشاط السياسي والدبلوماسي الذي قامت به دول مجلس التعاون خلال تلك الحرب التي دامت ثماني سنوات(1)

عندما أعلن عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان قد مضى على الحرب العراقية ــ الإيرانية تسعة أشهر منذ اندلاعها في أيلول 1980. وقد نالت هذه الحرب عناية مؤتمر القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في (ابو ظبي) في 25 ايار 1981م اذ أكد البيان الختامي السعي إلى وقف هذه الحرب بوصفها من المشاكل التي تهدد امن المنطقة وتزيد من احتمال التدخل الاجنبي فيها. وناقش مؤتمر القمة الثاني لمجلس التعاون الذي عقد في الرياض في 10 ــ 11

(1) الطائي، عبدالرزاق خلف،قراءة في موقف دول الخليج من الحرب العراقية الايرانية، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، 2011،ص120

تشرين الثاني 1981م، تطورات الحرب الجارية بين العراق وإيران، واعرب عن تمنياته بان تتوج المساعي السلمية بالنجاح، ومؤكداً دعمه قيام المساعي الإسلامية المنبثقة من المؤتمر الإسلامي وجهود دول عدم الانحياز ومساعي هيئة الأمم المتحدة.

عندما بدأت إيران بهجومها في اذار وفي شهر ايار 1982م(1)، شهدت عواصم مجلس التعاون الخليجي نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً وتبعتها اجتماعات استثنائية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون ففي 15 ايار 1982، وبناء على طلب دولة الكويت، عقد وزراء خارجية دول المجلس جلستين مغلقتين في العاصمة الكويتية لبحث مخاطر استمرار الحرب العراقية ــ الإيرانية.

انتقد العراق ما آلت اليه اجتماعات مجلس التعاون الخليجي على لسان النائب الأول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان في ايار 1982، والذي كان يرغب بدعم أكثر للعراق كما أشار إلى ان دولة الإمارات قد رفضت طلباً من بغداد باثارة قضية الجزر الثلاث .

وخلال اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 7 ــ 9 تشرين الثاني 1983 في الدوحة أعرب المجلس عن تأييده لقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 31 تشرين الأول 1983 والذي يدعو إلى وقف جميع العمليات العسكرية في الخليج وعدم التعرض للمدن والمنشآت الاقتصادية والمواني وللوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية في منطقة الخليج بما في ذلك جميع الممرات والطرق المائية، ولاحظ بارتياح موافقة العراق على هذا القرار ودعا إيران للتجاوب مع هذا القرار وعدم التعرض لحرية الملاحة في الخليج

هذا و شهد ربيع عام 1984 مهاجمة السفن المحايدة وغير المحايدة في الخليج مما كان له تاثير كبير في ردود فعل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اذ أصبح القتال يصب في شريانها الحيوي، فعندما قُصِفَتْ الناقلتان الكويتيتان للنفط (ام القصبة) و (بحرة) في 13 ــ 14 ايار 1984 والناقلة السعودية للنفط (مفخرة ينبع)

---

(1) مسعد، نفين عبدالمنعم، 2002م،صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، مركــز دراسات الوحدة العربية، بيروت ــ ص123

في ميناء راس تنورة السعودي وهي محملة بحوالي (210) الف طن في 16 ايار 1984م، اتهمت دولة الكويت رسمياً إيران بقصف الناقلتين، فيما هددت إيران بانها لن تترك طرق الملاحة امنة في الخليج اذا ما بقي الطريق إلى مينائها النفطي في جزيرة خرج مهدداً .

كان رد فعل دول مجلس التعاون سريعاً إذ دعا إلى اجتماع استثنائي لوزراء خارجية دول المجلس في 17 ايار 1984م في الرياض، واصدر بياناً ختامياً جاء فيه : " ان الاعتداءات الإيرانية على الملاحة من وإلى موانيء الدول الاعضاء في المجلس، هو اعتداء على جميع الدول وانسجاماً مع هذا الموقف، فان المجلس يدين هذه الاعتداءات "، كما قرر المجلس طرح الموضوع على الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية من اجل اتخاذ موقف عربي موحد. " ونظراً لما لهذا الاعتداء من مخاطر تهدد الأمن والسلام الدوليين، قرر المجلس عرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي(1)

كانت هذه المبادرة السياسية جزءاً من الدبلوماسية التي يتبعها مجلس التعاون الخليجي لغرض الحفاظ على مصالح وسيادة الأقطار الست الأعضاء. لذلك رحب المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته الحادية عشر المنعقدة في الطائف في حزيران 1984 بقرار مجلس الأمن، واستنكر الاعتداء على الباخرة الكويتية (كاظمة) الذي جاء في أعقاب قرار مجلس الأمن الأنف الذكر .

وخلال دورتها الرابعة عشر المنعقدة في الرياض في آذار 1985 اعلن المجلس الوزاري تضامنه الكامل مع العراق في المحافظة على سيادته وسلامة أراضيه ووحدة ترابه. ودعا إيران للاستجابة للمساعي الدولية لإيجاد حل سلمي للحرب. وقرر المجلس إرسال وفد إلى كل من طهران وبغداد في مبادرة جديدة من مجلس التعاون لوقف الحرب. اذ كلف المجلس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد بالتوجه إلى بغداد وطهران لإقناع المسؤولين في إيران والعراق، الذي أعلن مراراً استعداده للجلوس إلى مائدة المفاوضات لوقف

---

(1) ادريس،محمد السعيد، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيروت ـــ 2000م، ص85

الحرب وكانت هذه الزيارة في 18 اذار 1985. كما كلف المجلس وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي وصل طهران في 19 اذار 1985 واجتمع مع وزير خارجيتها علي اكبر ولايتي بحضور مسؤولين من الجانبين وعقب الاجتماع صرح مصدر مسؤول في الوفد السعودي ان المحادثات تناولت القضايا المتصلة بامن منطقة الخليج وبصفة خاصة الحرب الإيرانية وما تجلبه من مخاطر على المنطقة واتسمت المحادثات بالصراحة والوضوح وتناولت العلاقات الثنائية، وتعد هذه الزيارة هي الأولى من نوعها لمسؤول سعودي منذ بدء الحرب العراقية ـــ الإيرانية(1) .

وفي الواقع ومن خلال التصورات السابقة لم تفلح المساعي الدبلوماسية لإنهاء الحرب وعلى الرغم من ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اشارت إلى عدم رغبة إيران في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الا انها كررت استعدادها للقيام بمساعي مباشرة قد تحقق تقدماً باتجاه حوار ومفاوضات. وقد اظهر البيان الختامي لقمة مسقط 6 تشرين الثاني 1985 ليونة في موقف مجلس التعاون لدول الخليج، مشيراً إلى الحقوق الشرعية ومصالح كلا الطرفين، وقد امتدحت إيران هذا الاجتماع(2)

ومن هذا المنطلق تكونت قناعة لدى قادة مجلس التعاون الخليجي، بان إيران لن توقف الحرب وان التركيز يجب أن يكون مع الأطراف العربية التي تدعم إيران لإيقاف الحرب. وجاءت زيارة بعض كبار المسؤولين من دول الخليج إلى دمشق وليبيا في محاولة لإقناع إيران بالاستجابة لجهود السلام ومنها محاولات الملك فهد بن عبدالعزيز ملك العربية السعودية. وولي عهده عبدالله بن عبدالعزيز والشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. فضلاً عن جهود مجلس التعاون من خلال اللجنة السباعية العربية لمتابعة تطورات الحرب، المنبثقة من

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام1985م، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـــ 1986م

(2) عبيد، نايف علي، 2002م، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلـــى التكامـــل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـــ ص133

الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية المنعقدة في بغداد في 14 اذار 1984. ومن خلال حركة عدم الانحياز والجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة لوضع نهاية للحرب العراقية ــ الإيرانية .

وبينما استمر مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذه الجهود، قام في الوقت ذاته بتنسيق دفاعي وامني جماعي. وهو ما برهنت عليه قوات درع الجزيرة التي تركزت في منطقة قرب الكويت بعد احتلال إيران لشبه جزيرة الفاو .

وتاكيداً لتهديداتها قامت إيران ببعض الاستفزازات والاعتداءات ضد دول مجلس التعاون الخليجي ومنها : قصف حقل (ام البخوش) النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول 1986م. وهجماتها المتقطعة ضد ناقلات النفط السعودية؛ وعدت موسم الحج فرصة ذهبية لها، للتعبير عن إيديولوجيتها السياسية ففي اب 1987م تظاهر حجاج إيرانيون في مكة المكرمة وحجاج اخرين ومواطنين أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا ناهيك عن وقوع خسائر مادية مما استدعى تدخل القوات السعودية لضبط الأمن. وقد أصدرت وزارة الداخلية السعودية بياناً أشارت فيه: " ان الاضطرابات التي أثارها الإيرانيون أسفرت عن مصرع (402) شخصاً منهم (85) من رجال الأمن والمواطنين السعوديين و (42) حاجاً من الجنسيات الأخرى، و(275) من الإيرانيين المتظاهرين ومعظمهم من النساء اما المصابون فكان عددهم (649) منهم (145) من رجال الأمن والمواطنين السعوديين و (201) من الحجاج من جنسيات أخرى و (302) من الإيرانيين ". وحدثت أعمال شغب في الكويت عام 1987 كانت إيران تساندها بشكل مباشر أو غير مباشر ومنها إطلاق صواريخ على منشآت النفط والسفن الكويتية.

في اجتماع القمة العربية في عمان ــ الأردن في أواخر شهر تشرين الثاني 1987م، قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجهود دبلوماسية جديدة من اجل زيادة الضغوط الدبلوماسية القائمة على إيران ولمتابعة إيجاد تسوية. ومما يشار في هذا الاجتماع إن سوريا شاركت الدول العربية في إدانة التعنت الإيراني في الحرب، وجاء التحرك السوري نتيجة لتشجيع من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبشكل خاص بوساطة النفوذ السعودي في دمشق وباستخدام دبلوماسية الشيكات ــ

أي المساعدات المالية ــ وقد تم إدانة احتلال إيران لأجزاء من الأراضي العراقية ورفضها وقف إطلاق النار بين المتحاربين والعودة إلى حدود ما قبل الحرب(1)

وبعد ذلك تدارس المجلس الأعلى للتعاون الخليجي تطورات الحرب العراقية - الإيرانية وما تمثله من مأساة يعيشها شعبا البلدين المتحاربين، وما تحدثه من إفرازات سلبية تهدد المنطقة، وأعرب المجلس الأعلى في هذا المجال عن أسفه العميق لما نجم عن هذه الحرب المدمرة، وأعرب المجلس الأعلى في هذا المجال عن أسفه العميق لما يجم عن هذه الحرب المدمرة، وقلقه الشديد إزاء استمرارها ومحاولات توسيع رقعتها، كما استعرض المجلس الجهود الدولية المبذولة في سبيل وضع حد لهذه الحرب، وأشاد في هذا الشأن بقرار مجلس الأمن لدولي رقم (598) الصادر بتاريخ 20 يوليو 1987 م بإجماع الدول الأعضاء، ذلك القرار الذي يمثل إرادة المجتمع الدولي والذي رحب به الرأي العام العالمي لما يستهدفه من حقن للدماء ووقف للدمار. وإذ يؤكد المجلس علي قرار القمة العربية غير العادية الذي انعقد في عمان في شهر نوفمبر الماضي والذي يعبر عن الموقف العربي الموحد تجاه الحرب العراقية - الإيرانية، والذي التزمت به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليعرب عن تقديره لموقف العراق الايجابي من قرار مجلس الأمن رقم (598) والذي وافق على تنفيذه دون أية تحفظات. ويلاحظ المجلس بكل أسف محاولة إيران التسويف إزاء قبول القرار ويطالب المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن بأن يتحمل مسئوليته باتخاذ الخطوات الكفيلة لتنفيذ قراره رقم (598) بأسرع وقت. وأعرب المجلس عن أمله في أن تتخذ إيران موقفا يستجيب لإرادة المجتمع الدولي وأن تلبي نداء الأمة الإسلامية بإنهاء الحرب وإحلال السلام وحقن دماء المسلمين وتوفير طاقاتها لمواجهة أعداء الأمة الإسلامية(2)

ومن هنا ومن خلال السياق السابق يتضح ان الحرب العراقية الإيرانية خلقت مأزقًا حقيقيًّا للدول الخليجية؛ لأن المنتصر في الحرب سوف يكون المهيمن على

---

(1) ابو طالب، حسن، 1988م، " التطورات الاخيرة في حرب الخليج "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، السنة 24، العدد 92، القاهرة ــ نيسان

(2) البيان الختامي لمجلس التعاون،الرياض، 26 29 ديسمبر 1987

الخليج، إلا أنها قررت الوقوف بجانب العراق وبخاصة الأنظمة المتقاربة مع الولايات المتحدة، وترتب على هذا الانحياز التزامات سياسية وعسكرية ومالية ونفطية إزاء العراق، وقدرت مساهمة الدول الخليجية للعراق في جهوده الحربية بحوالي مائتي مليار دولار. كما جمعت السعودية والكويت (300) ألف برميل نفط يوميًّا لتعويض العراق عن تراجع إنتاجه النفطي بسبب التدمير الذي لحق بحقوله ومنشآته النفطية، وسمحت السعودية للعراق ببناء خط أنابيب قادر على نقل 1.5 مليار برميل نفط يوميًّا على الشاطئ السعودي في البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه اتبعت السعودية سياسة نفطية معادية لإيران أدت إلى خفض أسعار النفط؛ وهو ما سبب خسائر فادحة لإيران، ووصل الأمر بالسعودية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران إبريل 1988م(1)

ورغم هذا الدعم الخليجي للعراق فإنه كان يعتريه تقلبات تبعًا لمسار الحرب، إذ لم تكن هذه الدول تنحاز إلى العراق انحيازًا مطلقًا بقدر انحيازها إلى مصالحها الإستراتيجية العليا التي لم تتغير عن المخاوف من إيران والعراق إذا انتصر أي من الطرفين على الآخر؛ لذلك كان الدعم الخليجي بهدف استمرار الحرب وليس بهدف تحقيق انتصار لأي من الدولتين وهو ما عبر عنه وزير الدفاع السعودي في مقابلة مع إحدى الصحف حيث قال: "لن نسمح بهزيمة العراق ولا بهزيمة إيران

كذلك نرى بأن الثورة الإيرانية أحدثت نتيجتين على المستوى الإقليمي، أولاهما حدوث اختلال نسبي في القوة لصالح العراق في ظل التداعيات الداخلية في إيران، والنتيجة الثانية أن إيران سعت لتصدير ثورتها إلى دول الخليج، وشكل ذلك تهديدًا حقيقيًا لهذه الدول، عندما وجدت نفسها مستهدفة من هذه الثورة وبخاصة العراق، وكان أبرز شعارات هذه الثورة تغيير النظام العلماني القائم في العراق، وحرّضت المعارضة الشيعية العراقية لتحقيق هذا الشعار، لذلك كان قرار الحرب الذي اتخذه صدام حسين لحماية نظامه السياسي، وتحقيق زعامة العراق على الخليج، في مرحلة اتسمت بغياب مصر عن النظام العربي بعد مقاطعة العرب لها نتيجة اتفاقية كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل.

---

(1) السيد، هاني، الحرب العراقية الايرانية، مجلة الابتسامة، 4 ابريل 2009م

وعلى المستوى الدولي هددت الثورة المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الخليج بعد سقوط الشاه الحليف السابق لواشنطن، ورفع الثورة شعارات معادية لواشنطن، باعتبارها الشيطان الأكبر في العالم، وضرورة إبعاد نفوذها عن الخليج في وقت كانت فيه واشنطن شديدة التوتر بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان

2.3 موقف المملكة العربية السعودية ودولة قطر من اتفاق الطائف:

مر لبنان قبل اتفاق الطائف بحرب أهلية استمرت 15 عاما برغم محاولات متكررة لبنانية وعربية لإسكات صوت المدافع باءت كلها بالفشل وبلغت الأمور ذروتها مع حصول فراغ في سدة رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل ومن ثم انقسام السلطة التنفيذية إلى حكومتين أولى برئاسة سليم الحص وثانية برئاسة ميشال عون، قبل أن تتدحرج الأمور مع إعلان العماد عون (قائد الجيش) بداية «حرب التحرير» من الوجود السوري في لبنان، فكان أن تداعى العرب إلى عقد قمة لحل الأزمة المتفاقمة في لبنان.

إزاء تفاقم الأوضاع العسكرية وحالة الفراغ في سدة رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل وعدم انتخاب خلفٍ له وتعيين قائد الجيش حينها العماد ميشال عون رئيساً لحكومة عسكرية، وانقسام هذه الحكومة واستقالة وزرائها المسلمين وعدم الاعتراف بها في الجانب المسلم، عمدت لجنة المتابعة العربية التي انبثقت عن مؤتمر القمة العربي إلى دعوة النواب اللبنانيين من خلال الموفد العربي الأخضر الإبراهيمي إلى التوجه إلى مدينة الطائف للاتفاق على تسوية تُنهي الحرب اللبنانية[(1)].

رفض العماد ميشال عون ذهاب النواب إلى الطائف لكن هذا لم يمنع 63 نائباً (من أصل 76 نائباً هم النواب الأحياء حينها من 99 نائباً هم عدد أعضاء مجلس النواب) من التوجه في 29 أيلول 1989 إلى هناك، وبعد جلسات عديدة توصل المجتمعون إلى إقرار صيغة الاتفاق وذلك يوم 22 تشرين الأول 1989.

[(1)] الخازن، فريد، تفكيك اوصال الدولة في لبنان، دار النهار، بيروت، 2002، ص152.

فأصدر رئيس الحكومة العماد ميشال عون يوم 4 تشرين الثاني 1989 مرسوم حل مجلس النواب.

ولكن قرار عون لم يمنع مجلس النواب من الاجتماع في 5 تشرين الثاني 1989 في مطار القليعات في شمال لبنان لإقرار وثيقة الطائف التي نالت موافقة 58 نائباً وتحفَّظ عليها 3 نواب، وجرى بعد ذلك انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية[1].

ما هو اتفاق الطائف ؟

اتفاق الطائف هو الاسم الذي تعرف به وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، التي تعتبر المرجعية الأولى التي يستند إليه اللبنانيون كمرجع نهائي يستمدون منه اللبنانيون وفاقهم الوطني وسلمهم الأهلي بعد الحرب الأهلية التي استمرت قرابة 15 عاما.

وقد جاءت وثيقة الوفاق الوطني التي يصطلح على تسميتها "اتفاق الطائف" بعد انفجار الوضع العسكري والقصف المدمر بين المنطقتين الشرقية والغربية في مطلع العام 1989 حيث تم تهجير قسم كبير من سكان العاصمة وقد أتى ذلك استمراراً لمسلسل الحرب الأهلية منذ العام 1975. وقد أقر الاتفاق في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية بتاريخ 22 تشرين أول 1989 ووافق عليها مجلس النواب اللبناني في جلسته التي انعقدت في مطار القليعات بتاريخ 5 تشرين الثاني 1989. وقد تضمنت الوثيقة أربع فقرات أساسية هي: المبادئ العامة والإصلاحات، بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي والعلاقات اللبنانية السورية. وبناءً على هذه الوثيقة، تم إدخال تعديلات جديدة على دستور 1926 حيث صوت عليها المجلس النيابي بتاريخ 21 أيلول 1990. والملاحظ ان قسماً كبيراً من أحكام هذه الوثيقة لم يفرد له مكان في الدستور ولا في مقدمته، والعديد منها لم يدخل حيز التنفيذ بعد[2].

---

(1) صحيفة السفير، 2009/10/26.

(2) منسى، بشارة، بين الطائف والطوائف، شركة المشرق، 1994، ص92.

ومن هنا نوجز فنقول بأن " أتفاق الطائف" قد أحتوى على أربعة عناوين أساسية:

اولاً : مبادئ عامة وإصلاحات.

ثانياً : بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية.

ثالثاً : تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

رابعاً : تنظيم العلاقات اللبنانية السورية.

اما عن المكونات الأساسية للاتفاق فتمثلت بـــ[1]:-

أ. هوية لبنان: لبنان حر ومستقل، وعربي الهوية والانتماء.

ب. طبيعة النظام اللبناني: لبنان جمهورية برلمانية ديمقراطية ذات نظام اقتصادي حر، قائم على احترام الحريات العامة والشخصية، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد.

ج. صلاحيات رئيس الجمهورية: بقي الرئيس اللبناني يتمتع بصلاحيات واسعة للغاية، مع بعض التقليص لصالح صلاحيات رئيس الحكومة. رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يُعين رئيس الحكومة (من خلال استشارة رئيس مجلس النواب) ويقوم بتعيين الحكومة (بالإتفاق مع رئيس الحكومة).

د. صلاحيات رئيس الحكومة: رئيس الحكومة مسؤول عن تنفيذ السياسة بواسطة الوزارات الحكومية المختلفة. وهو يقوم بالتوقيع على أمر تأليف الحكومة وتشكيلها الى جانب رئيس الجمهورية. وقد طرأت بعض الزيادة على صلاحياته، غير أن رئيس الجمهورية مازال الشخصية السائدة في نظام الحكم اللبناني.

هـــ. مجلس النواب: ارتفع عدد أعضائه إلى 108 أعضاء (ولاحقا زاد إلى 128 عضواً)، من خلال التوزيع المتساوي بين النواب المسيحيين والمسلمين (بدلاً من نسبة 6:5 التي كانت في الماضي لصالح المسيحيين). إلى جانب ذلك، تقرر قيام مجلس النواب بالعمل على سن قانون انتخابات جديد يتم وفقه انتخاب النواب "على أساس وطني وليس على [أساس] طائفي". والى ذلك

---

[1] ارليخ، رؤوفين، اتفاق الطائف : مكوناته الاساسية وابعاده، مقالة، 2005/3/10

الحين يتم توزيع مقاعد البرلمان بالتناسب بين الطوائف المختلفة وبين المناطق المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تقرر إقامة مجلس للشيوخ على أساس طائفي حال انتخاب مجلس النواب "الوطني".

و. إلغاء الطائفية: تقرر إلغاء الطائفية التي يقوم عليها النظام السياسي اللبناني، بصورة مرحلية، بخصوص الوظائف العامة، الجهاز القضائي والمؤسسات العسكرية والأمنية، باستثناء وظائف الفئة الأول.

الموقف السعودي والقطري من الاتفاقية :

تستمد دراسة الدور السعودي في القضية اللبنانية أهميتها من حقيقة أن هذا الدور كان مركزياً ومستمراً، ذلك أن الجهود السعودية لوقف القتال في لبنان ومحاولاتها تحقيق الوفاق الوطني وتسوية الصراع اللبناني، لم تكن مؤقتة أو مرحلية، بل رافقت الحرب اللبنانية منذ بدايتها في أبريل 1975، واستمرت طوال الحرب اللبنانية حتى حالفها النجاح في الطائف.

وهناك الاستمرارية التي تميز بها الدور السعودي في محاولاته تسوية الصراع اللبناني وتحقيق الوفاق الوطني وإعادته، وقد ارتكز كل ذلك على اهتمام الملك فهد بالقضية اللبنانية، إذ أبدى كما تدل أقواله وأفعاله منذ اندلاع الحرب اللبنانية في أبريل 1975، ومنذ أن كان ولياً للعهد، اهتماماً خاصاً بإنهاء هذه الحرب، وكان وراء الكثير من الجهود والمقترحات السعودية الهادفة لتسوية الصراع اللبناني. هذا الاهتمام الخاص من الملك فهد، غير مستغرب، ذلك أن «تاريخ العلاقات الأخوية الوثيقة التي تشد لبنان إلى المملكة العربية السعودية»، حسب قول الرئيس السابق لمجلس النواب اللبناني حسين الحسيني للملك فهد: «ليدفع أي استغراب.. لما نراه من نجدة ومساعدة لنا منكم»[1].

وإلى ذلك، لا بد من فهم الدور السعودي في القضية اللبنانية في إطار الدور التوفيقي المؤثر الذي بدأت تلعبه المملكة في النزاعات العربية في الفترة التي تلت حرب 1973. جاء هذا الدور الذي بدأت المملكة تقوم به في النظام السياسي

---

[1](1) صحيفة الشرق الاوسط، 22 نوفمبر 2001 العدد 8395.

الإقليمي العربي متزامنا مع عدد من التغييرات الإيجابية في البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية السعودية، أهمها تنامي الإمكانات الاقتصادية للمملكة بسبب ارتفاع إيرادات النفط، والتحسن الملحوظ في الظرف الإقليمي المرتبط بمجمل التحول الإيجابي، الذي طرأ على العلاقات العربية في أعقاب حرب 1967. وقد اتضح تأثير هذه العوامل في البروز الواضح لدور المملكة العربي، الذي تحدثت عنه الكثير من الأدبيات المتعلقة بالسياسات العربية أو بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بشكل عام، أو بالسياسة الخارجية السعودية بشكل خاص، فقد وصفت هذه المرحلة من العلاقات العربية بالحقبة السعودية، وذلك بسبب الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المملكة في مجمل التفاعلات السياسية العربية والذي يمكن رؤيته وبوضوح في دور المملكة في المواجهة العربية مع إسرائيل ودورها كوسيط ذي دور توفيقي مؤثر في الكثير من النزاعات العربية الإقليمية والداخلية، والتي تبرز القضية اللبنانية أحد أمثلتها الواضحة.

وعودة لأهم محاور الجهود السعودية في تسوية الصراع اللبناني، تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ بداية الحرب اللبنانية عام 1975، وحتى الوصول لتطبيق اتفاقية الطائف عام 1990، قامت المملكة بمساع توفيقية كثيرة لوقف الحرب وتسوية الصراع اللبناني. وطوال سنوات الحرب اللبنانية سلكت المملكة، في كلمات مختصرة قالها كاتب عربي: «أسلوبا في التحرك جنبها من جهة أولى خطر التورط في رمال الأزمة المتحركة، وحافظ من جهة ثانية، على مصداقيتها كوسيط لا يمكن الاستغناء عن مبادراته التوفيقية». وعلى الرغم من أن المملكة قامت منذ بداية الحرب اللبنانية في ابريل عام 1975، بجهود متميزة لوقف القتال وحاولت باستمرار تحقيق الوفاق الوطني وتسوية الصراع اللبناني، إلا أن هناك محطات رئيسية في تاريخ الجهود الدبلوماسية السعودية المستمرة، بدأت بمؤتمر القمة السداسي في الرياض 1976، مروراً بمؤتمري الحوار الوطني في جنيف 1983، ولوزان 1984، وانتهاء بمؤتمر الطائف عام (1)1989.

---

(1) ثوابت السياسة السعودية وسط رمال متحركة، صحيفة الأيـام، 22 أبريـل 2010، العـدد 7682

وبرعاية وجهود الملك فهد، شهدت السعودية وقائع مؤتمر الطائف الذي عقد في الفترة من 30 سبتمبر إلى 22 أكتوبر 1989، وعلى عكس مؤتمري الحوار الوطني، فقد نجح (وفي ظل دور سعودي كبير)، في التوصل لاتفاق حول عدد من الإصلاحات في النظام السياسي اللبناني وعلى تأكيد هوية لبنان العربية. في الطائف جرى التعامل ولأول مرة بجدية وفاعلية مع قضيتي الإصلاح السياسي وهوية لبنان، وهما المطلب الحقيقي لتسوية الصراع اللبناني وتحقيق الوفاق الوطني.

اتفاق الطائف يمثل، في رأي سياسي لبناني، (قفزة عملاقة في طريق حل المشكلة اللبنانية وصيغة لا بديل لها للإنقاذ). هذه القفزة العملاقة في تاريخ الصراع اللبناني جاءت نتيجة الجهود المتميزة التي قامت بها حكومة خادم الحرمين الشريفين، ويتضح حجم الجهد السعودي في تعليق دبلوماسي لبناني على أحداث مؤتمر الطائف، حيث كتب: «أدى الأمير سعود الفيصل دوراً رائداً في تذليل العقبات وتقريب وجهات النظر وطمأنة المتخوفين وتخفيف تعنت المتشددين وقد عرف أن يكسب ثقة الأطراف كلها، وما كان لهذا المؤتمر أن ينجح لولاه». هذه التعليقات على الدور السعودي في الطائف، تؤكد ما قاله الكاتب اللبناني محمد السماك بأن «الميزة الأهم والأبرز للدور السعودي في القضية اللبنانية هي أن هذا الدور وضع لنفسه هدفاً ثابتاً هو تحقيق الوفاق الوطني اللبناني»[(1)].

وخلاصة القول، فقد كان نجاح المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في تسوية الصراع اللبناني وتحقيق الوفاق الوطني في مؤتمر الطائف عام 1989، ثمرة جهود المملكة المتميزة لوقف القتال في لبنان ومحاولاتها المستمرة لتحقيق الوفاق الوطني وتسوية الصراع اللبناني. هذه الجهود والمحاولات السعودية لم تكن مؤقتة أو مرحلية، بل رافقت الحرب اللبنانية منذ بدايتها في أبريل 1975، واستمرت طوال الحرب اللبنانية حتى حالفها النجاح في الطائف. ويمكن رؤية هذه الاستمرارية في الدور السعودي باهتمامها المبكر بالحرب اللبنانية والذي تعكسه مبادرتها بعقد مؤتمر القمة السداسي في الرياض عام 1976، ودعوتها ورعايتها لمؤتمري الحوار الوطني اللبناني في جنيف ولوزان

[(1)] سليمان، زينب، هكذا ولد اتفاق لطائف، مجلة إنجازات بلدية 2010

عامي 1983 و1984، وصولاً لدورها المتميز في ما تحقق في الطائف عام 1989. هذه الاستمرارية التي تميز بها الدور السعودي في محاولاته تحقيق الوفاق الوطني وتسوية الصراع اللبناني تعود في الجزء الأكبر منها إلى اهتمام الملك فهد الخاص بالقضية اللبنانية، إذ أبدى حرصا متواصلا لإنهاء الحرب اللبنانية وكان وراء الكثير من الجهود والمقترحات السعودية الهادفة لتسوية الصراع اللبناني(1).

وعلية يمكن القول بان هذه الوثيقة حظيت بوجهيها القانوني والسياسي بدعم إقليمي ودولي بارز إستطاع، منذ البدء، أن يحصّنها ويكفل استقرارها واستمرارها. فهي لم تعكس إجماعًا برلمانيًا لبنانيًا وحسب وإنما جاءت نتيجة مناخ إقليمي ودولي مؤاتٍ من دون أية مواجهات إقليمية حادة. وإذا كان من المعروف، تاريخيًا، أن الساحة اللبنانية تتأثّر سلبًا أم إيجابًا بالتطوّرات أو الأزمات الإقليمية المتأثّرة بدورها بالتجاذبات الدولية، فإن وثيقة الطائف عبّرت عن هذا المناخ التوافقي العام. ولعلّ هذا المناخ المؤاتي سهّل صياغتها وإقرارها ووّفر لها الدعم العربي والدولي المناسبين[2].

وبذلك شكّل اتفاق الطائف الإطار السياسي والقانوني ووافقت عليه الدول العربية الأخرى كافة في مناسبات عديدة منفردة أو مجتمعة.

وبذلك أيضًا أقرّ مضمونه مجلس الأمن الدولي في بيانيه المؤرّخين في 1989/11/7 و 1989/11/22، واللذين أكّد فيهما دعمه لبنود هذا الاتفاق كافة الذي نجح في «تسوية للأزمة اللبنانية بكلّ جوانبها مع ضمان سيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامة أراضيه والوحدة الوطنية فيه». وحرص مجلس الأمن كذلك على التأكيد أن اتفاق الطائف «هو الدعم الأساسي والضمان لحرية واستقلال ووحدة لبنان». كذلك حظيَ اتفاق الطائف بموافقة ودعم المجلس الأوروبي المعلن (في 1989/12/9) والذي كرّر تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف وعبّر «عن اقتناعه بعدم

---

[1] ورقة عمل قدمت بندوة السياسة الخارجية للمملكة بمناسبة الاحتفالات بمرور 20 عاما على تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الملك والحكم في 1982

[2] المصري، شفيق، إتفاق الطائف: عناوين الوحدة الوطنية والتحديث، مجلة الــدفاع الــوطني، 2006/4/1

وجود بديل وذلك في الظروف الحالية للعملية التي يرتئيها الاتفاق من أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام[1].

ويؤكد فؤاد السنيورة، رئيس الوزراء الأسبق، ورئيس كتلة المستقبل النيابية، أنه من دون المساعدات السعودية في أكثر من مناسبة، « لما استطاع لبنان، أن يتجاوز المحن التي وقع فيها في مواجهة العدوان الإسرائيلي وإزالة آثاره في عام 1982، وكذلك أيضا بالنسبة للعدوان الإسرائيلي في عام 2006، وهي أيضا كانت مبادرة في العمل الجاد من أجل تعزيز قدرة لبنان على مواجهة الإرهاب، وأخطاره في عام 2014.

ويقول السنيورة: «إن المملكة اعتمدت في إستراتيجية تقديم المساعدات للبنان، على تحقيق هدف سام واحد، وهو تمكين لبنان ودعمه بما يريد، ودعم تثبيت وقيام دولته، ودعم استقراره وازدهاره، وتقدمه بما يتفق مع مصالح الشعب اللبناني في البقاء واحة سلام وعيش مشترك، بحيث لم تضع السعودية أية شروط أو أهداف سياسية في أي عمل قامت به تجاه لبنان. ويضيف: «ما تحرص عليه السعودية، هو دعم صمود لبنان واللبنانيين ودعم قيام الدولة اللبنانية، وهنا وفي هذا المجال نجد المفارقة الكبرى والحقيقة الكبرى وهي أن الأخوة المسؤولين في السعودية، لم يرفقوا يوماً مساعداتهم بأية شروط أو أهداف، بل كانوا دائماً يتوخون دعم الدولة والشعب اللبناني.

بالإضافة إلى ذلك قال ساعد العرابي الحارثي، مستشار وزير الداخلية السعودي، ورئيس الحملة الشعبية السعودية لإغاثة الشعب اللبناني : إن المملكة لن تألو جهداً في الوقوف إلى جانب الشعب اللبناني، في الأزمات والكوارث أو المتغيرات التي تؤثر على مسار حياتها السياسية، حيث لم تفتر همة الشعب السعودي، ولم تلن عزيمته، وهو يبادر ويسارع إلى الوقوف إلى جانب لبنان، في أزماته من أجل تضميد جراحاته وإعادة السيوف إلى أغمادها، وتوحيد صفوفه

---

[1] عادل، اسماعيل، لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، 1993، ص86 .

بتجاوز سطوة النزعات الطائفية والمذهبية، والقفز فوق الولاءات التي قعدت بقدراته، وشلت حركة النمو والإنتاج في جميع قطاعاته.

الفصل الرابع

العلاقات السعودية القطرية 1990-2002م

1.4 مشكلة الحدود السعودية القطرية:

تعود جذور العلاقات بين قطر والسعودية منذ بداية القرن العشرين في عام 1913م حيث أكدت الدولة السعودية ان قطر وعمان جزء من الأراضي التابعة لهم إلا ان بريطانيا رفضوا هذا الأمر وأكدوا ان الحدود السعودية القطرية هي المحددة في اتفاقية الخط الأزرق الموقعة في 29 يوليو 1913م بين بريطانيا والدولة العثمانية.

وقد جاء في معاهدة دارين لعام 1915م بين بريطانيا و السعودية أكدت السعودية احترامها لحدود قطر. وفي مؤتمر العقير عام 1922م أوضح المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي (بيرسى كوكس) للسعودية أن بريطانيا ستتصدى لأي تجاوز للحدود السعودية القطرية. ورسم خطاً لما يرى أن تكون عليه الحدود السعودية القطرية، وقد عرف هذا الخط باسم خط (تصريح كوكس) وفي العقد الثالث من القرن العشرين برزت مشكلة الحدود كجزء من الصراع على النفط، وفي سبتمبر عام 1933م وقع شيخ قطر اتفاقا مع ابن سعود تعهد فيه بأن لا يمنح أي امتياز نفطي في الأراضي الداخلية لقطر، وان لا يتعدى ما يمنحه من امتيازات مدينة الدوحة وهنا وجدت بريطانيا في الاتفاق السعودي القطري مدخلا للشركات الأمريكية وحذرت شيخ قطر من أن ابن سعود يسعى السيطرة على قطر ومصالحها، وفي 17 مايو 1935م أعطى شيخ قطر شركات بريطانية امتيازا للتنقيب عن النفط، فأصر ابن سعود على عدم السماح للشركات بالقيام بأعمال التنقيب حتى يتم التوصل إلى حدود واضحة للبلدين ودارت مفاوضات بين ابن سعود وبريطانيا (باعتبارها حامية قطر) طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حول الحدود السعودية القطرية، ولكن دون نتيجة تذكر.وفي عام 1945م تم استئناف المفاوضات بين الجانبين[1].

---

[1] مرهون، عبدالجليل زيد، امن الخليج بعد الحرب الباردة، ط1، دار النهار، بيروت، لبنـــان، 1997م، ص153 154.

وفي عام 1949م قدمت السعودية تصورا جديدا لحدودها مع قطر، وعرف (بالخط السعودي لعام 1949م)، وكان الأخذ به يعني انتزاع قطعة من الأراضي القطرية عرضها 25ميل.

وفي عام 1952م عقد مؤتمر الدائرة المستديرة في الدمام وحضره ممثلون عن السعودية وقطر والإمارات وبريطانيا إلا أن المؤتمر فشل في الوصول إلى حل للنزاع السعودي القطري (كما فشل في حل النزاع السعودي الإماراتي)[(1)].

في عام 1965م وقع اتفاق سعودي قطري، لم يتم الإعلان عن بنودها، ويبدو انه اخذ بخيار توافقي بين مطالب السعودية لعام 1949م، وما ثبتته بريطانيا عام 1955م [(2)]. إلا انه بطبيعة الحال لم يحسم كافة القضايا العالقة ولم يضع حدا للنزاع. وفي عام 1974م تمكنت السعودية من الحصول على (خور العديد).

تقع منطقة الخفوس بالقرب من الطريق المؤدي إلى قاعدة بحرية صغيرة شيدتها السعودية مؤخراً في خور العديد، وهو خليج صغير يقع جنوب قطر، كان يتبع دولة الإمارات قبل ان تتنازل عنه للسعودية كما في اتفاقية 1974م وترجع أهمية موقع الخفوس بالنسبة لقطر لكونه انه يربطها بدولة الإمارات اكبر شريك تجاري لها في منطقة الخليج العربي، وترى قطر أن سيطرة السعودية على هذا الموقع يجعل جميع الطرق البرية لقطر محاطة تماماً بالأراضي السعودية، وعليه أن يمروا بالنقاط المرور السعودية قبل الوصول للإمارات.

أعلنت قطر في 30 سبتمبر 1992م هجوم مسلح قامت به وحدة عسكرية سعودية على مركز (الخفوس الحدودي)، أدى بحسب الرواية الرسمية لقطر مقتل جنديين من القوات القطرية، ووقع آخر في الأسر. وفي اليوم التالي أعلنت الدوحة عن هجوم سعودي آخر وقالت أن قوة عسكرية كبيرة حاصرت مركز الخفوس

---

(1) مرهون، امن الخليج، ص 154. وانظر: النعيم، مشاري عبدالرحمن، الحدود السياسية السعودية – البحث والاستقرار ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1999م، ص 67 68.

(2) هلال، علي الدين، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005م، ص 182.

القطري وأجبرت من بقى من أفراده على المغادرة وقد كذبت الرياض الرواية القطرية للإحداث [1].

وجاء بيان سعودي ردا على الحادثة ان حقيقة الحادثة تتلخص في وقوع تراشق للنيران بين رجال البادية داخل الأراضي السعودية.

ظهر النزاع علنا على الخفوس عندما أصدرت قطر بياناً في 30 ايلول 1992م قالت فيه: " ان قوة عسكرية سعودية هاجمت مركز الخفوس القطري مما ادى الا استشهاد جنديين من القوات المسلحة القطرية". بالإضافة إلا اسر جندي ثالث واردفته في اليوم التالي ببيان اخر قالت فيه:" ان قوة عسكرية سعودية كبيرة حاصرت مركز الخفوس القطري وأجبرت من بقى من افراد القوة بالمركز على المغادرة واستولت عليه ". وعلى الفور عقد مجلس الوزراء القطري اجتماعاً طارئً برئاسة ولي العهد ورئيس الوزراء احمد بن خليفة، وأعلن المجلس وقف العمل باتفاقية الحدود المبرمة بين الدولتين لعام 1965م، والتي لا تتضمن رسم وتحديد الحدود بين الدولتين بصفة نهائية، واتهم البيان القطري السعودية بأنها سعت في الاونة الاخيرة إلى رسم 70% من حودها مع قطر بصفة منفردة خلافا لأحكام الاتفاقية المذكورة، وإنما لم تستجب لمطالب قطر لعقد مباحثات مباشرة لرسم حدود الدولتين بصفة نهائية لإحكامه خصوصا المادتين الثالثة والخامسة منه وان المجلس اخذ في الحسبان ان السعودية قد سعت في الآونة الأخيرة إلى ترسيم الحدود بين البلدين بصفة منفردة خلافا لأحكام الاتفاق المشار إليه ولم تستجب لطلبات دولة قطر المتكررة بعقد مباحثات لهذا الغرض [2].

اما موقف السعودية فقد تبلور في بيان صدر في 1تشرين اول 1992م جاء فيه ان مركز الخفوس لم يتعرض لهجوم عسكري، وان حقيقة ما حدث لم يكن سوى تراشق للنيران بين افراد البادية داخل الحدود السعودية، مما ادى إلى مقتل قطريين وسعودي، ورفض البيان قرار مجلس الوزراء القطري بوقف العمل باتفاقية عام

---

[1] مرهون، امن الخليج، ص 155.

[2] التميمي،نواف،الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية – النظرية والتطبيق علـــى نمـــوذج قطر – ط 1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2012م، 65 66.

1965م، واعتبرت السعودية الاتفاقية ملزمة للطرفين ولا يجوز الاخلال بها، ثم أصدرت السعودية بياناً اخر في 14 من الشهر نفسه في العام نفسه جاء فيه:" انه لا يوجد داخل الأراضي السعودية اي مركز او موقع باسم الخفوس وان موقع الخفوس يقع داخل حدود قطر واتهمت السعودية ان قطر انتهزت فرصة انشغال المملكة بإحداث حرب الخليج الثانية، وتوغلت داخل الأراضي السعودية مساحة لا تقل عن 14كم. واستولت على موقع أسمته الخفوس، امعاناً في تضليل الراي العام. وفال البيان ان اللجنة الفنية المشتركة الخاضعة بتعيين الحدود بين الجانبين انتهت عملها ولم يبق سوى الموافقة على اختيار الشركة التي ستقوم بوضع علامات الحدود، وأكدت السعودية على لسان الملك فهد على رغبتها في التفاوض مع قطر لإنهاء الأزمة والتزام المملكة ببنود اتفاقية عام 1965م لاسيما المادتين الثالثة والخامسة. وتنص المادة الثالثة على ان يعهد لإحدى شركات المسح العالمية بالقيام بمسح وتحديد نقاط الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وتكون هذه الخريطة بعد التوقيع عليها هي خريطة الحدود الرسمية بين قطر والسعودية، وتلحق باتفاقية عام 1965م باعتبارها جزءاً مكملاً لها. وتنص المادة الخامسة على تشكيل لجنة فنية مشتركة بنا طبها إعداد مواصفات عملية المسح وبيان نقاط الحدود بين البلدين، والإشراف على تنفيذ عملية المسح.

وفي غضون ذلك لجأت قطر إلى عدة وسائل للضغط على السعودية للانسحاب من الخفوس ومن أهم هذه الوسائل:

1. تصدير النزاع إلى داخل مجلس التعاون الخليجي فأعلنت قطر انسحابها من قوات درع الجزيرة في الوقت الذي تطالب فيه بعض دول مجلس التعاون بتطوير هذه القوات لتكون نواة الأمن القومي للخليج.
2. قاطعت قطر اجتماعات وزراء دول المجلس منذ بدأ النزاع (حادثة مركز الخفوس الحدودي).
3. قامت قطر بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، مما ادى لإعلان العراق تأييدها لدولة قطر في نزاعها الحدودي مع السعودية، ولكن سرعان ما انتهت العلاقة بين قطر والعراق.

4. التلويح القطري لإعادة العلاقات مع إيران لكسب التأييد الإيراني لصالحها.
5.الاتجاه نحو مجلس الأمن للقيام بدور الوساطة، والضغط على السعودية للانسحاب من الخفوس[1].

وردا على ذلك قامت السعودية بالرفض القاطع للقرار القطري، ودعت الرياض في 5 اكتوبر 1992م إلى تنفيذ المادة الثالثة من اتفاق 1965م التي تنص على اختيار مشترك من الدولتين لشركة عالمية متخصصة للقيام بعملية وضع ترسيمات للحدود بين البلدين، وقد تدخلت عدة وساطات للتوفيق بين الدوحة والرياض، الا ان الوساطة المصرية، هي وحدها التي استطاعت في نهاية المطاف ان تجمد الخلاف بين الجانبين دون ان تتمكن بطبيعة الحال من ايجاد حل نهائي له، فهناك جدل قانوني يدور حول الأساس الذي بموجبه كان يفترض ان تجتمع اللجنة الفنية المشتركة بين البلدين.

وفي مطلع ديسمبر 1992م قامت قطر بزيارة متمثلة بوزير خارجيتها إلى جده وهناك التقى بالعاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز حيث اكدت السعودية حرصها على حل الخلاف نهائياً.

وعقب قمة سعودية قطرية ثنائية برعاية مصرية، صدر بيان مشترك في المدينة المنورة في 20 ديسمبر 1992، عقب لقاء جمع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر (السابق) بحضور الرئيس المصري محمد حسني مبارك، الذي أثمرت مساعيه عن توقيع اتفاق ينهي الخلاف الحدودي بين البلدين. وشكلت في حينه لجنة سعودية ـــ قطرية مشتركة وفقاً للمادة الخامسة من الاتفاقية يناط بها تنفيذ اتفاق 1965 بجميع بنوده وأحكامه وما جاء في البيان المشترك وقد نص الاتفاق على ما يلي:

1. تنفيذاً لاتفاق الحدود الموقع بين السعودية وقطر في 4 ديسمبر 1965م، تم الاتفاق على إضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين يبين فيها خط الحدود النهائي والملزم لكلا الطرفين.

---

[1] مرهون، امن الخليج، ص 156.

2. تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقا للمادة الخامسة من الاتفاق يناط بها تنفيذ جميع بنود وأحكام اتفاق 1965م وما جاء في هذا البيان المشترك وتكلف هذه اللجنة بوضع علامات الحدود طبقاً للخريطة المرفقة، ولها ان تستعين في عملها بشركة مسح يتفق عليها وفقاً للمادة الثالثة من الاتفاق.
3. تنهتي اللجنة من اداء مهمتها المذكورة خلال عام واحد من توقيع البيان المشترك [1].

وفي السابع من ابريل (نيسان) 1996 أعلن البلدان رسمياً عن الاتفاق على إنهاء ترسيم الحدود بينهما واستئناف أعمال اللجنة الفنية الحدودية المشتركة، وذلك عقب لقاء جمع في الرياض الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بوزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي حمل وقتها رسالة خطية من أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تتعلق بهذا الموضوع.

وفي السابع من يونيو (حزيران) 1999 انهت اللجنة الفنية المشتركة الخرائط النهائية لترسيم الحدود البرية بين البلدين وتعيين خط الحدود على حد سواء، ووقع الجانبان على هذه الخرائط بعد عامين ونصف عام من المفاوضات واللقاءات في كل من الرياض والدوحة وباريس.

واعتبر رئيس الجانب السعودي في اللجنة الفنية الحدودية المشتركة الفريق الركن مريع بن حسن الشهراني، رئيس دائرة المساحة العسكرية في وزارة الدفاع والطيران السعودية، ترسيم الحدود بين البلدين بأنه يمثل آلية حضارية لمساعدة جهود البلدين لصيانة أمنهما الحدودي وتوضيح معالم مسؤولية كل جانب في ضبط الحركة حول خط الحدود، مشيراً إلى أن ذلك دعم لأمن المواطن واستقراره وتقوية لعلاقات الود والأخوة والمحبة.

---

[1] شحاته، محمد مصطفى، الحدود السعودية مع دول الخليج السياسة الدولية – العدد 111 يناير 1993م – ص 225 266.

وأعلن رئيس الجانب القطري العقيد الركن محمد بن عبد الله الرميحي أن اللجنة المشتركة والشركة المتعاقدة معها قامتا بتنفيذ مشروع ترسيم الحدود على الطبيعة بوضع العلامات المساحية التي تم بناؤها لشروط العقد والمواصفات الفنية.

وأرجع فرنسوا دوسوار المدير الإقليمي لشركة «آي. جي» المنفذة للمشروع، الفضل في هذا الانجاز للجانبين، موضحاً ان صعوبات مشتركة واجهت الجميع وتغلبوا عليها وكوفئوا بنجاح مشترك أيضاً، اذ حققوا نتائج ايجابية. وأبدى تقديره لإعطائه الفرصة للمشاركة في هذا الحدث وللثقة التي أعطيت للشركة بمنحها هذا العقد.

وأوضح ان هذا المشروع كان تحدياً لشركته، وقال: كانت الخطوة الأولى تكمن في تحديد مواقع نقاط الحدود وقد تم ذلك بدقة غير متوقعة، واستعملت لذلك أحدث الطرق التقنية والحسابية، وكان علينا بعدها تنفيذ الأعمال الكارتوغرافية لمنطقة الحدود وتعريف وتحديد موقع كل معلم بطريقة دقيقة، وهذا السبب يجعل دقة الخريطة من البديهيات. وقال: استخدمنا في هذا المشروع جميع التقنيات «الكارتوغرافية».

ورأى أن ميزة هذا المشروع لم تكن في التقنيات التي طبقت فحسب وانما أيضاً في المشاركة في العمل مع فريقين من البلدين الجارين لهدف واحد وهو خط الحدود بينهما.

وأوضح دوسوار ان لديه كامل القناعة على أن وضع خط حدود ليس هو للتفريق ولكنه لجمع الأطراف المعنية، مشيراً إلى انه تم تشكيل اللجنة الفنية الحدودية المشتركة من مسؤولين ذوي كفاءة عالية من كلا البلدين لترجمة القرار السياسي إلى تطبيق عملي وفني[1].

---

[1] الشرق الاوسط، الثلاثاء 24 ذو الحجة 1421 هـ 20 مارس 2001 العدد 8148.

2.4 الموقف على الاجتياح (الغزو) العراقي للكويت:

هجوم شنه الجيش العراقي على الكويت في 2 أغسطس 1990 استغرقت العملية العسكرية يومين وانتهت باستيلاء القوات العراقية على كامل الأراضي الكويتية في 4 أغسطس ثم شكلت حكومة صورية برئاسة العقيد علاء حسين خلال 4 - 8 أغسطس تحت مسمى جمهورية الكويت ثم أعلنت الحكومة العراقية يوم 9 أغسطس 1990، ضم الكويت للعراق وإلغاء جميع السفارات الدولية في الكويت، إلى جانب إعلان الكويت المحافظة 19 للعراق وتغيير أسماء الشوارع والمنشآت ومنها تغيير اسم العاصمة الكويتية في الطائف بالمملكة العربية السعودية تشكلت الحكومة الكويتية في المنفي حيث تواجد أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح والعديد من الوزراء وأفراد القوات المسلحة الكويتية. استمر الاحتلال العراقي للكويت لمدة 7 شهور، انتهى الاحتلال بتحرير الكويت في 26 فبراير 1991 بعد حرب الخليج الثانية.

جاء الاجتياح العراقي للكويت ليمثل تحديا كبيرا للدول الخليجية فقد فاجأ الاجتياح الدول، وشكل لها تهديداً امنياً غير مسبوق ولم يحل ذلك دون بناء موقف خليجي موحد في خطوطه الأساسية حيث قام المجلس بنوع من التعبئة العامة لمصادر القوة المتاحة له لمواجهة مصادر التهديد وساعده على ذلك انه كان التجمع الأكثر استقراراً واستكمالاً لهيكله المؤسسي قياساً إلى التجمعات العربية والإقليمية الأخرى عشية الاجتياح [1].

---

[1] ملاحظة "يكتفي الباحث بذكر أهم الأحداث الرئيسية للاجتياح العراقي للكويت وللاستفادة والتزود بالمعلومات يمكن الرجوع إلى أهم المصادر التي تحدثت بإيجاز " او انظر: العفيفي، فتحي محمد، التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي، خلال عقد التسعينيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ابو ظبي، الإمارات، 2003م، ص 6 20. وانظر: السرحاني، خالد، جذور الازمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 102، اكتوبر، 1990، ص 14. وانظر: العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية في الجزيرة العربية، ط1، دار الكتاب الحديث، دبي، الإمارات، 2002م، ص 142 143.

ولقد استهدف هذا الاجتياح عام 1990 على تعظيم المكاسب العراقية على حساب الخصوم وذلك من خلال التكافل بين الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث استهدف السلوك السياسي ضمان خروج العراق فائزا بالغنيمة كلها عن طريق التشدد وإضاعة الوقت وتجميد القضية أما السلوك العسكري والاقتصادي فقد استهدف تمكين العراق من القدرات والمقومات التي يمكن من خلالها مواجهة الضغوط الكثيفة المحدق بالعراق [1].

وبالتالي جاء الموقف والرد الموحد بين دول مجلس التعاون الخليجي على الاجتياح وهنا يمكن أن نقسم على عدة مستويات أهمها:

1. المستوى السياسي: قام وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بنشاط دبلوماسي مكثف، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1990.

وخلال أول اجتماع عقده الوزراء الخليجيون مع وزير الخارجية الأمريكي اتفقوا على ما يلي:

أ. ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن كلها بكل جوانبها وانه لا يوجد شيء اسمه حل جزئي او حل مرحلي.

ب. ان لا مساومة على الشرطين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما أية مساع سلمية، وهما الانسحاب والعودة للشرعية.

جـ. اتفق الجانبان على أن يبقى الباب مفتوحا للحل الدبلوماسي والسياسي متوازناً مع الضغط الاقتصادي والنفسي وعزل العراق دولياً وإقليميا، من أجل تحقيق هذين الشرطين بالوسائل السلمية.[2]

---

[1] السرحاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، ص 15، وانظر مرهون، امن الخليج، ص 220 222. وانظر بركات، مروان، حرب الخليج في الصحف الاردنية، رم للدراسات والنشر، عمان، الاردن، 1992م، ص 17 42.

[2] محمود، احمد ابراهيم، محددات واهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 103، يناير 1990، ص 53. W.Estes، Kenneth,Iraq Between Two Occupations –The Second Gulf War (1990 1991), isn, eth zurich, p.1 2.

د. اكد الطرفان أهمية التفكير الجدي في إجراءات إضافية ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة إلى جانب مزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية واتخاذ إجراءات ضد البعثات الدبلوماسية [1].

2. المستوى الاقتصادي: واصلت دول الخليج فيما بينها بالاستمرار بالتداول بالدينار الكويتي، واتفقت على مضايقة العراق اقتصادياً، وجعل الحصار الاقتصادي أكثر أحكاماً عليه، وان تضغط بأن تكون هذه القرارات أيضاً قرار مجلس الأمن.

3. المستوى الأمن والدفاع: تحظى مسألة الأمن الداخلي والقومي باهتمام واسع في دول الخليج وذلك بسبب الظروف الخاصة، التي تعود في الأساس إلى طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية لهذه البلدان من ناحية أخرى إلى هشاشة التركيب السكاني الذي يعتمد في اغلب الأحيان على العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة عربية و غير عربية بالإضافة إلى خوف هذه البلدان من لجوء العراق إلى شن هجمات عسكرية عليها [2].

1.2.4 الموقف السعودي من الاجتياح:

تمثل المملكة العربية السعودية القاعدة الهامة في مجلس التعاون الخليجي وتسعى المملكة القيام بدور الدولة القائد والدولة النموذج أي بمعنى اخر ان السياسة السعودية هي بمثابة المحور الذي يشكل حوله سياسة مجلس التعاون الخليجي، ومن هنا يمكن اعتبار ان السياسة الخليجية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1. الانسحاب العراقي الكامل من الكويت.
2. عودة الحكومة الكويتية للحكم، من حيث أنها وباقي النظم الخليجية تستند إلى مصدر واحد للشرعية.

---

[1] رسلان، هاني، التحرك الخليجي في مواجهة الازمة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 103، يناير 1991، ص 61.

[2] رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الازمة، ص 63. وانظر W.Estes,Iraq Between Two Occupations –The Second Gulf War (1990 1991),p 3 6.

3. السعي لوضع الأسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد في المستقبل.

ومن هنا يمكن ان نوضح موقف السعودية إلى ما يلي:

أ. قامت السعودية في شهر ايلول 1990م بإعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع الاتحاد السوفياتي، بعد الانقطاع الذي دام أكثر من نصف قرن تقريباً. كما قامت بتنشيط علاقاتها مع الصين التي كانت قد أعادت العلاقات معها قبل شهر من الاجتياح، اما الولايات المتحدة فقد زاد التنسيق والتأمين معها للضغط العسكري على العراق، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن قيادة القوات العسكرية في حالة نشوب عمليات والاتفاق على إجراء صفقة أسلحة تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 21 مليار دولار [(1)].

ب. اعلنت السعودية في أكثر من موقف دعوتها وتفضيلها للحل السلمي، في إطار الانسحاب وعودة الشرعية ويرجع ذلك لإدراك القيادة السعودية لما يمكن أن تلحقه الحرب من إضرار بالغة بالاقتصاد السعودي والخليجي عامة.

جـ. منذ وقوع الاجتياح أصبح واضحاً ان هناك مرحلة تحول ايجابي من العلاقات بين طهران والرياض حيث ان إيران هي القوة الإقليمية المعروفة تقليدياً وانه يمكن إحداث توازن تجاه العراق، ويمكن القول ان الأزمة ساهمت في بلورة قناعة لدى دول الخليج بأنه لا يمكن لجهة واحدة في الخليج، ان تلعب دور المسيطر على شؤون الخليج او المنطقة، وان المشاركة والتفاعل هما اهم السبل لتحقيق التعاون، وهما يساعد على التقارب الخليجي الإيراني الموقف الذي اتخذته إيران بإدانتها للاجتياح ومطالبتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن وإعلانها الحازم إزاء أي محاولات تغير الجغرافيا السياسية للمنطقة مع ضرورة انسحاب

[(1)] السرحاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، ص 16. وانظر: القاسمي، خالد محمد مبارك، 2014، فهد بن عبد العزيز قائد ومسيرة، ط1، مكتبة النافذة، الجيزة، مصر. 131. 132. وانظر W.Estes, Iraq Between Two Occupations –The Second Gulf War (1990 1991),p7 8.

كافة القوات الأجنبية من المنطقة، وان يشكل دول المنطقة تحالفا هدفه عسكري وسياسي ليكون بوسعها ضمان امن النفط وحفظ الاستقرار [1].

2.2.4 الموقف القطري من الاجتياح:

اجتياح العراق للكويت وما حمله ذلك من عواقب، زاد من القلق لدى قطر وأيضا لدى دول الخليج الصغيرة، وكان ذلك القلق يتشكل لدى قطر في موقعها الجيو سياسي بين القوتين المتنافستين في الخليج وهما السعودية وإيران، وهو ما يعني إمكانية وقوعها ضحية للتنافس على الجغرافيا السياسية في المنطقة، وهي التي شهدت الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث في مطلع السبعينيات، وقد حرصت قطر على تأمينها الحماية من الولايات المتحدة الأمريكية، بل وقد إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، مما يعني أن الاعتناء بالشأن القومي الداخلي على حساب الأمن الإقليمي، أدى إلى تفاقم الأزمات الخليجية وتحديدا العلاقات السعودية القطرية، والقطرية البحرينية على سبيل المثال. وفي السياق ذاته، تشير الصحافة السعودية إلى أن سحب السفير السعودي في قطر عام 2002 لم يكن على أثر برنامج في قناة الجزيرة، وإنما عائد لطبيعة علاقة البلدين مع الولايات المتحدة وفتح قطر المكتب التجاري مع إسرائيل، إضافة إلى رفض السعودية الحرب على العراق فيما كانت قطر وقاعدة" العديد" منطلقا للهجوم الأمريكي على العراق[2].

3.4 الموقف السعودي من الخلاف الحدودي البحريني القطري:

الخلاف الحدودي البحريني القطري يعود تاريخه إلى عام 1937 حينما هاجمت القوات القطرية منطقة الزبارة التي كانت تابعة للبحرين، والواقعة ضمن

---

[1] السرحاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، ص 16 17. وانظر القاسمي، فهد بن عبد العزيز قائد ومسيرة ، ص 133. وانظر مرهون، امن الخليج، 223 224.

[2] التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق على نموذج قطر، 65 66.

شبه الجزيرة القطرية في الناحية الشمالية الغربية منها. ووفقا للبحرين، فإن قطر لم تكتف بانتزاع الزبارة المقر الأصلي لآل خليفة الأسرة الحاكمة في البحرين، بل سعت للسيطرة على مجموعة جزر حوار وفشت الديبل وجزر أخرى صغيرة تابعة للبحرين تشكل في مجموعها ثلث مساحة البحرين.

وفي عام 1937 تدخلت بريطانيا التي كانت تفرض حمايتها على أجزاء واسعة في الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة العربية في النزاع بين قطر والبحرين وتمت تسوية النزاع وترسيم الحدود بينهما.

وفي أبريل (نيسان) 1986 أنزلت قطر قواتها على جزيرة فشت الديبل البحرينية (وفشت هي كلمة فارسية تعني الأراضي المغمورة بالمياه) والتي تقع إلى الشمال شرق من جزيرة البحرين الرئيسية، حيث احتجزت 29 من الموظفين وعمال البناء الذين كانوا يعملون في إنشاء مخفر لشرط السواحل.وتدخلت السعودية، حيث أدت وساطتها للإفراج عن المحتجزين بعد 17 يوما وواصلت وساطتها لاحتواء الخلاف [1].

وفي فترة لاحقة نجحت السعودية في تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وعضوية كل من أمير البحرين السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وأمير قطر السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني هدفها البحث عن حل ودي للخلاف.

وفي عام 1987 وافق الطرفان بشكل مبدئي على إطار مبادئ للحل اقترحته السعودية، والذي نص على أنه أذا لم تنجح المفاوضات بين الطرفين للتوصل إلى اتفاقية شاملة لتسوية الخلاف يقوم الطرفان بإجراء مفاوضات لاحقة لتقرير أفضل السبل للوصول إلى تسوية عن طريق القانون الدولي.

وتقول البحرين انه في عام 1990 استغلت قطر القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة لبحث مسألة غزو الكويت ونجحت في انتزاع توقيع البحرين على اتفاق بناء على المبادئ التي اقترحها خادم الحرمين الشريفين والذي بموجبه اتيحت

---

[1] كرم، جاسم محمد، النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، مجلة العلــوم الاجتماعيــة، لمجلد 30، العدد 2، الجامعة الاردنية، عمان الاردن، 2002، ص 231 232.

الفرصة أمام السعودية لإيجاد حل للنزاع الحدودي بين البلدين على أن يسمح لكلا الطرفين برفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا [1].

وفي 8 يوليو (تموز) 1991، متسلحة بهذا الاتفاق ودون الإعلان رسميا عن فشل الوساطة السعودية، توجهت قطر بشكل منفرد إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا، وهي أعلى سلطة قضائية في إطار منظمة الأمم المتحدة، وطالبت المحكمة تأييد رغبتها في إعلان السيادة القطرية على جزر حوار وجزيرتي فشت الديبل وقطعة جرادة وإعادة ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بين قيعان الأراضي والمياه اللاصقة لها والعائدة لكل من قطر والبحرين.

وفي عام 1992 اشتد الخلاف بين الطرفين عقب إعلان أمير قطر السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني قرارا يقضي بتحديد حدود المياه الإقليمية لبلاده بـــ44.4 كيلومتر، مما عنى شمول حوالي 10 جزر واقعة تحت السيادة البحرينية ضمن الحدود القطرية.

وحددت محكمة العدل الدولية تاريخ 28 سبتمبر (أيلول) 1992 لتقديم قطر وثائقها إلى المحكمة، كما حددت اليوم التالي 29 سبتمبر (أيلول) 1992 موعدا لتقديم البحرين وثائقها.

في يوليو (تموز) 1994 أصدرت المحكمة الدولية حكما حول الخلاف القائم بشأن اختصاصها وقبولها النظر في قضية تحديد الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين الدولتين، حيث قبلت المحكمة الصيغة البحرينية المطالبة بالنظر في جميع نقاط الخلاف التي أصبح عددها خمس نقاط وهي :

1 ــ جزر حوار 2 ــ فشت الديبل وعين جرادة 3 ــ خطوط أساس الأرخبيل 4 ــ الزبارة 5 ــ هيرات اللؤلؤ ومصائد الأسماك السابحة وغيرها من المسائل ذات العلاقة بالحدود البحرية. وحددت المحكمة تاريخ 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 1994 موعدا نهائيا لتقديم الطرفين جميع نقاط الخلاف الخلاف وجوانبه للمحكمة، بعد أن صرفت هذه النظر نهائيا عن الطلب القطري المنفرد. وفي أبريل (نيسان) 1998 قدمت البحرين طعنا باثنتين وثمانين وثيقة قدمتها قطر للمحكمة، على أساس أنها

---

[1] مرهون، امن الخليج، ص 167 168.وانظر: كرم، النزاع الحدودي، ص 243.

وجدت مزورة من حيث الأختام والأحبار ونوعية الأوراق المستخدمة والتي قدمتها قطر لتدعيم قضيتها ضد البحرين. وفي فبراير (شباط) 1999 سجلت المحكمة رسميا تخلي قطر عن الوثائق التي ثبت أنها مزورة.

وفي 29 مايو (أيار) 2000 بدأت المرافعات الشفهية للقضية بـــ لاهاي. وفي يونيو (حزيران) 2000 انتهت المرافعات الشفهية للطرفين أمام المحكمة الدولية، بانتظار صدور الحكم [1].

في ديسمبر العام 1996 حين اختارت القمة الخليجية التي عقدت في مسقط الشيخ جميل الحجيلان اميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي مقابل مرشح قطر في ذلك الحين عبد الرحمن العطية - الأمين العام السابق - فاحتج أمير قطر حمد بن خليفة على ذلك وقاطع الجلسة الختامية لقمة مسقط الخليجية في ذلك الوقت، ومما زاد في الأزمة المحاولة الانقلابية الفاشلة على الأمير الحالي التي رتبها والده الأمير السابق الشيخ خليفة سعيا للعودة للحكم بعد انقلاب ابنه عليه العام 1995 فرغم أن الأمير الوالد - الحاكم السابق - رتب المحاولة وهو موجود في أبوظبي واستعان بقطريين من أتباعه كانوا موجودين في أبوظبي وآخرين داخل قطر، إلا أن الدوحة اعتبرت ان لبعض الأطراف السعودية يداً في هذه المحاولة، ومن هنا بدأت الأزمة الحقيقية التي شهدت الكثير من الإشكاليات واستخدمت قطر وسائل الإعلام ودعمتها ماليا مناوئين للسعودية [2].

4.4 فتح المكاتب الاسرائلية وآثرها على العلاقات السعودية القطرية:

طوال السنين لم تتبنّ دول الخليج سياسة منفصلة بشأن النزاع العربي الإسرائيلي، وفضلت في الغالب التمسك بالموقف العربي الأساسي، حتى عبر تكيفه

---

[1] مرهون، امن الخليج، ص 172 174. وانظر: كرم، النــزاع الحــدودي، ص 244 246. وانظر المنيسي، احمد، الجذور التاريخية للنزاع القطري البحريني، الاهرام، العدد بتاريخ 16 3 2001م، القاهرة مصر.

[2] ((http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=6437))، وانظــر مرهــون، امــن الخليج، ص 174. وانظر: كرم، النزاع الحدودي، ص 250 254.

وأسهم المسعى الدبلوماسي الأميركي لكسر الحواجز في العملية السلمية العربية الإسرائيلية وعقد **مؤتمر مدريد العام 1991** في بدء التقارب الرسمي، وإن يكن الجزئي، بين هذه الدول وإسرائيل، وأساساً حول خمس مجموعات عمل متخصصة أنشئت في أعقاب المؤتمر وهذه المجموعات التي تعلقت بقضايا المياه، البيئة، التعاون الاقتصادي، اللاجئين ومراقبة التسلح، ولكن الفكرة الرئيسية هي التطبيع بين إسرائيل ودول المحيطة بها، وتعرضت دول الخليج لحث أميركي لتطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل فاستجابت بعضها لذلك، ولو لأسباب أخرى بينها الغضب والتحقير لموقف فلسطين من تأييد الاجتياح العراقي للكويت، كما والعلاقات التي تنسجها مع منظمات يهودية في الولايات المتحدة من مشاعر التضامن التي نشأت إثر سقوط صواريخ سكود العراقية على الرياض وتل أبيب على حد سواء ومع ذلك فإن ضآلة التقدم في العملية السلمية في السنوات اللاحقة أعادت دول الخليج إلى مواقفها المعادية ل إسرائيل.

وعلى أثر توقيع **اتفاقيات أوسلو العام 1993** وافق مجلس التعاون الخليجي على إلغاء المقاطعة المفروضة على الشركات التي تقيم علاقات اقتصادية مع إسرائيل، لكن ممثليها شددوا على استمرار المقاطعة المباشرة حتى تحقيق السلام الشامل ومع مرور الوقت تزايدت تحفظات دول الخليج من اتفاقات أوسلو. كما أن اغتيال رئيس الحكومة اسحق رابين، وعملية «عناقيد الغضب» ضد حزب الله في لبنان العام 1996 والصدامات بين قوات الأمن الإسرائيلية والمتظاهرين الفلسطينيين إثر فتح نفق الحرم القدسي في العام نفسه، قادت جميعها دول الخليج في العام 1997 لتجميد عملية التطبيع البطيئة التي بدأت في مدريد.

وعملياً كان للتجميد أسباب أخرى، خصوصاً في نظر المملكة العربية السعودية، أكبر تلك الدول وأهمها، وبين هذه الأسباب سياسة الولايات المتحدة في العراق والتقارب السعودي الإيراني الذي بدأ بانتخاب خاتمي رئيساً في أيار 1997[1].

---

[1] كشف وزير الخارجية الإسرائيلى سيلفان شالوم فى مقابلة مع صحيفة الرأى العام الكويتية فى 18 أغسطس 2005 عن أن بلاده تقيم علاقات طبيعية مع 10 دول عربية (بينها دول خليجية)

وبالتوازى مع ذلك، أطلقت إسرائيل سلسلة تصريحات رسمية، وغير رسمية عبر تسريبات صحفية عن خطوات تطبيعية ستتخذها أو اتخذتها بالفعل دول عربية خليجية، من بينها زيارات متبادلة بين الجانبين، سواء لمسئولين رسميين أو لرجال أعمال وتثير قضية التطبيع الخليجي - الإسرائيلي جدلا لا ينتهى، لما يرتبط بها من قضايا، بعضها يتعلق بالتناقض في دول الخليج بين الموقفين الرسمى والشعبى من التطبيع مع تل أبيب، والبعض الآخر يتعلق بطبيعة العامل الدولي، وتحديدا الأمريكي، في دفع وتيرة هذا التطبيع وإكسابه زخما كبيرا، والبعض الثالث يتعلق بسعي إسرائيل إلى توظيف مواقفها من الأحداث الإقليمية والدولية لتحقيق اختراق واضح في جدار التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجي ويلاحظ في هذا الخصوص أن قضية التطبيع الخليجي - الإسرائيلي دائما ما تثار عقب الأزمات الإقليمية الكبيرة، وتأتى بناء على تحركات من تل أبيب، تسعى فيها إلى استثمار مواقفها من هذه الأحداث في تحقيق تقدم بالنسبة لهذه القضية فكما نجحت في توظيف موقفها من حرب الخليج الثانية عام 1991 في تحقيق انفراجة إيجابية في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي تكرر نفس التكتيك الآن، حيث تريد استثمار التطورات الراهنة في المنطقة بعد الغزو الأمريكي للعراق في تحقيق مكاسب مماثلة كما تسعى إلى توظيف خطوة انسحابها من غزة لتحسين صورتها، وإقناع معظم دول العالم بأنها راغبة في السلام، وأنها بذلك تستحق المكافأة، وكانت إحدى المكافآت التى طالبت بها، وأيدتها الولايات المتحدة، هى التطبيع مع دول الخليج مظاهر التطبيع الخليجي – الإسرائيلي [1].

وإسلامية، وأنها بصدد تطبيع العلاقات مع دول أخرى، ولديها اتصالات جيدة مع أقطار إســلامية انظر: بدون مؤلف، التطبيع الخليجى الإسرائيلى ومستقبله، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، دراسة غير منشورة، سبتمبر 2005.

[1] ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية فى 2 سبتمبر 2005 أن إسرائيل افتتحــت ممثليــة دبلوماسية وتجارية لها فى دبى، دون أن يعلن عن ذلك بشكل رسمى، ورددت صحيفة هــآرتس فى 4 سبتمبر 2005 الأنباء نفسها. وايضاً كانت أبرز مؤشراته رفع المقاطعة الاقتصادية، وإقامة بعض المشروعات الاقتصادية المشتركة بين الجانبين، فضلا عن فتح مكاتــب متبادلــة للتمثيــل التجارى مع بعض دول مجلس التعاون الخليجى.

شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2005 تحركات على المستويين الرسمى وغير الرسمى بين بعض دول مجلس التعاون و إسرائيل ومن أبرز شواهدها.

1 - اللقاءات الثنائية بين مسئولين خليجيين و إسرائيليين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التى عقدت في الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2005 وكان أبرزها لقاء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى بنظيره الإسرائيلي سيلفان شالوم، وقد كشف الأخير عن - أن وزير خارجية قطر أبلغه أن الدوحة معنية بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، ودعاه إلى حضور المؤتمر الاقتصادي السنوي في الدوحة - وكان وزير خارجية قطر قد دعا أمام منبر مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في شهر سبتمبر 2005 للجلوس مع إسرائيل في مؤتمر جديد للسلام، وإعادة النظر في طبيعة العلاقات مع إسرائيل.

2 - أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية يوم 9 يناير 2005 إعادة فتح مكاتبها التمثيلية في كل من قطر وعمان والمغرب ودبى[1]، إلا أن الإمارات نفت ذلك رسميا وكانت إسرائيل قد افتتحت مكتبا تجاريا لها في الدوحة في بداية عام 1996، وبدأت الشركات الإسرائيلية الاستثمار في قطر والدخول في علاقات تجارية واقتصادية معها، كما دعت قطر الشركات الإسرائيلية للمشاركة في المعارض الدولية التى تقام في الدوحة، وتم أيضا خلال العام ذاته افتتاح مكتبين تجاريين بين إسرائيل وسلطنة عمان، لتصبح السلطنة أول دولة خليجية تفتح مكتبا ممثلا لها في تل أبيب وفي ظل هذا التمثيل التجارى المتبادل، تنامت العلاقات التجارية بين إسرائيل وعمان[2].

3 - تخفيف بعض دول المجلس من إجراءات الحظر الاقتصادي التى كانت تفرضها على إسرائيل تنفيذا لقرارات الجامعة العربية بمقاطعة الدول العربية ل إسرائيل، حيث كشفت شركة - أركيا - الإسرائيلية للطيران منتصف شهر

---

[1] صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، 2 سبتمبر 2005.

[2] العيسوى، أشرف سعد، انتفاضة الأقصى وسياسة دول مجلس التعاون تجاه إسرائيل ، مجلة شئون خليجية، العدد (24) شتاء 2001، ص32.

نوفمبر 2005 عن اتفاقها مع الخطوط الجوية القطرية على تسفير الإسرائيليين على الرحلات القطرية إلى 20 دولة في آسيا وإفريقيا، على أن تتولى الشركة الإسرائيلية نقلهم أولا من تل أبيب إلى العاصمة الأردنية عمان[1] ورغم نفي الشركة القطرية وجود هذا الاتفاق، إلا أن مسئولا حكوميا قطريا لم يستبعد توقيعه من جانب شركة أردنية تعمل كوكيل للخطوط القطرية[2] أما مملكة البحرين فقد أعلنت رسميا يوم 19 سبتمبر 2005 عزمها إلغاء مقاطعتها الاقتصادية ل إسرائيل، وتعهدت المملكة العربية السعودية في اتفاق ثنائى للتجارة مع واشنطن بالالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية في تجارتها مع كل أعضاء المنظمة ومنها إسرائيل[3] وبمقتضى هذا الاتفاق، يتوقع أن تخفف الرياض من المقاطعة الاقتصادية مع تل أبيب وكان سفير إسرائيل في منظمة التجارة العالمية إسحاق ليفانون قد أكد في نوفمبر 2005 أن المملكة العربية السعودية التزمت بجميع الشروط لكى تنضم إلى المنظمة، وفي مقدمتها عدم فرض المقاطعة التجارية على أية دولة عضو في المنظمة، بما في ذلك إسرائيل، الأمر الذي دفع بالأعضاء إلى التصديق على عضويتها واعتبر أن هذا التطور سيؤدى إلى فتح باب التجارة الإسرائيلية على مصراعيه مع دول العالمين العربي والإسلامي[4].

بالتوازي مع ما سبق، كشفت تقارير صحفية إسرائيلية [5] عن وجود علاقات تجارية بين إسرائيل والكويت، يرعاها عدد من رجال الأعمال في البلدين، كان قد تم

---

[1] وقعت الولايات المتحدة مع بعض دول المجلس اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مثل البحـــرين وسلطنة عمان والإمارات فى إطار خطة لإقامة منطقة إقليمية للتجارة الحرة فى الـــشرق الأوسط بحلول عام 2013 وبمقتضى هذه الاتفاقيات، يتم الالتزام بقواعد منظمة التجـــارة العالمية فى تجارتها مع كل أعضاء المنظمة، ومنها إسرائيل.

[2] صحيفة الحياة اللندنية، 17 نوفمبر 2005.

[3] صحيفة البيان الإماراتية، 20 نوفمبر 2005.

[4] صحيفتا جيروزاليم بوست و يديعوت آحرونوت الإسرائيليتان، 15 نوفمبر 2005.

[5] صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، 26 سبتمبر 2005.

الكشف عنها أثناء زيارة أحد رجال الأعمال الكويتيين يوم 12 يوليو 2005 ل إسرائيل بدعوى تلقى العلاج وكانت دول المجلس قد اتخذت إجراءات مماثلة في النصف الأول من التسعينيات، حيث أصدرت بيانا في أكتوبر عام 1994 يقضى بإنهاء المقاطعة غير المباشرة ل إسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة المفروضة على الشركات الأجنبية المتعاملة مع إسرائيل وعلى فروع الشركات التى تتعاون معها.

4 - دعوة بعض الكتاب والمثقفين الخليجيين إلى إعادة النظر في قضية التطبيع مع إسرائيل، فقد أثنى رئيس تحرير صحيفة - السياسة الكويتية، في افتتاحية نشرتها صحيفة - عرب تايمز - التى تصدر باللغة الإنجليزية في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر 2005، على تحركات بعض الدول العربية مثل تونس وقطر لتبنى موقف أكثر مرونة تجاه إسرائيل كما دعا كاتب السعودى يعمل صحفي في صحيفة - السياسة الكويتية - دول الخليج العربية إلى إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بعد أن انسحبت من قطاع غزة، ودعا العرب إلى أن يسلكوا منهج باكستان في التعامل مع إسرائيل وتنسجم هذه الدعوات مع المحاولات الإسرائيلية لبناء علاقات ثقافية مع الدول العربية والخليجية في إطار ما تسميه نشر - ثقافة السلام - وعلى الطريق إلى نشر هذه الثقافة، دفعت إسرائيل الولايات المتحدة للعمل مع دول المجلس لإزالة ما يعتقد بأنه يناهض اليهود والدولة الإسرائيلية في المناهج التعليمية، كما عملت على تقويض دور المدارس الدينية في المجتمعات الخليجية بدعوى مكافحة الإرهاب إجمالا، إذا كانت هذه الشواهد تشير إلى أن العلاقات الخليجية - الإسرائيلية قد تشهد في المرحلة المقبلة تقدما محسوسا على المستوى الرسمي وقد تتطور إلى مرحلة متقدمة - إذا أوفت إسرائيل بالتزاماتها، فإن البعض يقلل من أهمية هذه التطورات ويتوقع في المقابل استمرار حالة الرفض الشعبى للتطبيع مع إسرائيل دور العامل الدولي في التطبيع الخليجي – الإسرائيلي.

لا يمكن فصل قضية التطبيع الخليجي - الإسرائيلي عن مجمل التطورات الحاصلة في البيئتين الإقليمية والدولية منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، مرورا

بالغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، ونهاية بالانسحاب الإسرائيلي من غزة في 2005، وسعى إسرائيل إلى الاستفادة من هذه التطورات فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، نجحت تل أبيب في توظيف الحملة الأمريكية ضد دول المجلس، في أكثر من جانب، حيث:

1- نجحت في إقناع الولايات المتحدة بأن حربها ضد جماعات المقاومة الفلسطينية تندرج ضمن الحرب ضد - الإرهاب -، وضغطت من أجل وضعها ضمن لائحة الجماعات الإرهابية، ووظفت ذلك في الضغط على دول المجلس لوقف مساندتها ودعمها لهذه الجماعات بزعم أنها إرهابية - [1].

2- قاد اللوبي اليهودي في واشنطن الحملة الإعلامية ضد دول مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية، وساعد على تأجيجها، وتركزت هذه الحملة ضد ثقافة شعوب المنطقة ومناهج التعليم والتربية التى تدعمها الحكومات الخليجية إلى الدرجة التي صيغت من خلالها فكرة أن الخليج يصدر النفط والإرهاب معا [2] لهذا، وجدت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في مأزق لا تحسد عليه، فرض عليها أن تتعاطى مع القضية الفلسطينية بمنظور مختلف ينفي عنها ما تروجه وسائل الإعلام الغربية من كونها تصدر التطرف والإرهاب إلى الخارج، وترفض التسامح والتعايش مع الآخر من ناحية ثانية، وتقدم الدعم لبعض الجماعات الإرهابية - من منظور واشنطن - كحماس والجهاد

---

[1] خلال زيارته للولايات المتحدة في مايو 2002، حمل رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش لائحة تتضمن اتهاما للسعودية بتمويل الإرهاب، من خلال وثيقة قدمها شارون عبارة عن إيصال مالي سعودي بمبلغ مقداره 545 ألف دولار أمريكي، يتم دفعه على مراحل لنحو 102 من العائلات الفلسطينية، إذ تعتبر إسرائيل أن أفرادا إرهابيين ينتمون إلى هذه العائلات قتلوا إثر عمليات نفذوها عام 2001.

[2] الغفلى، علي الدبلوماسية الخليجية 2002 2003 فى (التقرير الاستراتيجى الخليجى 2002 2003) الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير 2003، ص 162.

الفلسطينية من ناحية ثالثة، وجاءت الاستجابة الخليجية في التحركين التاليين [1].

أولا: المبادرة السعودية لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلي، والتى تقدم بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبدالعزيز (حين كان وليا للعهد) من أجل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، والتي عرض من خلالها قبول الدول العربية بالتطبيع الشامل مع إسرائيل مقابل انسحاب الأخيرة بشكل كامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وتحولت هذه المبادرة خلال قمة بيروت 2002 إلى مبادرة عربية ويرجح بعض المراقبين أن مبادرة الأمير عبد الله جاءت في إطار التعاطي الخليجي مع أحداث 11 سبتمبر، ولكى تنأى دول مجلس التعاون - خاصة المملكة العربية السعودية - بنفسها قدر الإمكان عن شكوك التورط في ممارسات العنف والإرهاب، بعد أن عززت هذه الأحداث من حرج الرياض، نظرا لأن معظم المتهمين في الهجمات كانوا سعوديين لكن هناك من [2] يرى أن المبادرة كانت بمثابة دليل أو مرشد تستطيع الولايات المتحدة من خلاله رسم سياسة منصفة لها في الشرق الأوسط، حيث أن هذه المبادرة لم تتعلق بفلسطين وحسب، لكنها كانت توازن بين متطلبات الداخل السعودي من ناحية، وحاجة المملكة لاستمرار التحالف مع الولايات المتحدة من ناحية ثانية ففي واشنطن، تهدف المملكة إلى رسم صورة عن نفسها باعتبارها صانعة للسلام، وتقوم بدور مهم في الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة، لكن في الداخل تستطيع السعودية أن تصف المبادرة بأنها بمثابة إنذار للأمريكيين، والتحذير من مغبة العواقب المترتبة على استمرار السياسات المنحازة ل إسرائيل.

ثانياً: عدم استجابة دول المجلس للدعوات التي نادى بها البعض بضرورة استخدام النفط كسلاح في إطار إستراتيجية الإكراه بغرض إجبار الدول المستوردة على

---

[1] الغفلى، الدبلوماسية الخليجية 2002 2003 فى (التقرير الاستراتيجى الخليجى 2002 2003)، ص 155.

[4] Michael Scott Doran, Palastine, Iraq, and American Strategy ، Foreign Affairs, vol82,No1, January/February 2003, http: //wwwforeignaffairsorg/2003/01faessay10219

الضغط على حكومة إسرائيل من أجل وقف العنف الذي تمارسه تجاه الفلسطينيين، حيث يرى هؤلاء أنه بموجب سلاح النفط، يتوجب على الدول النفطية استغلال الميزة المقارنة التي تمتلكها في صادرات النفط إلى الأسواق الدولية في إطار دبلوماسية خليجية تهدف إلى التعامل مع المستجدات الأمنية العميقة في الأراضي الفلسطينية من خلال الضغط على المجتمع الدولي، ودفعه نحو الالتفات إلى المصالح والمطالب الوطنية الفلسطينية [1] إلا أن دول المجلس رفضت فكرة استخدام النفط كسلاح سياسي للضغط على الولايات المتحدة و إسرائيل [2]، وذلك على أساس أن النفط يعتبر موردا أساسيا لعملية البناء والتنمية في هذه الدول، ويجب ألا يتم تسييسه، لأنه ملك الشعوب، ومكون أساسي لعملية التنمية، فضلا عن أن استخدام النفط كسلاح سياسي ينطوي على مخاطرة حقيقية، لأن النفط عامل مؤثر وفاعل بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا ينبغي ربطه بقضية محددة، مثل القضية الفلسطينية، وسيكون لقرار إيقاف صادرات النفط العربي - في حال اتخاذه - آثار مدمرة بالنسبة للمجتمع الدولي، وبالتالي، سوف يمثل عقابا جماعيا يشمل أغلبية أعضاء الأسرة الدولية ممن ليست لهم صلة مباشرة في الصراع الدائر في المنطقة، كما أن عقابا شاملا من مثل هذا النوع سوف يحول المجتمع الدولي بأسره إلى عدو بالنسبة للعرب والمسلمين، وسوف يفتقد هؤلاء بالتالي التعاطف الدولي الذي نجحت الانتفاضة الثانية في اكتسابه وإذا كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قد أتاحت الفرصة لإسرائيل لتحقيق اختراق في جدار التطبيع مع دول مجلس التعاون

---

[1] الغفلى، الدبلوماسية الخليجية، ص 156 158.

[2] استهجن وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى مقابلة مع مجلة نيوزويك الأمريكية الدعوة إلى استخدام سلاح النفط، وأكد أن النفط مورد اقتصادى وضرورى للتنمية وليس سلاحا، ونفى الشيخ جابر المبارك الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتى وجود أى نية لدى بلاده لاستخدام سلاح النفط كوسيلة ضغط من أجل القضية الفلسطينية، لأنه ثروة حقيقية للشعب، ولا يمكن أن نفكر فى استعمالها كوسيلة للضغط ومن جهته، اعتبر عبد الله بن حمد العطية وزير الطاقة والصناعة القطرى أن استخدام النفط كسلاح أمر غير مؤثر بل سيكون له مردود سلبى على الدول العربية نفسها.

الخليجي، خاصة بعد المبادرة السعودية للسلام، فإن حرب الخليج الثالثة، وما أفرزته من متغيرات، عمقت المكاسب الإسرائيلية في هذا الصدد، حتى أن الخبير الإسرائيلي صموئيل ساندلير قال في هذا الصدد - إن جماعات المقاومة الفلسطينية المتشددة ستفقد باحتلال العراق مصدرا مهما من مصادر التمويل القادمة من دول الخليج، خاصة السعودية[1].

وتطمح إسرائيل إلى أن يقود احتلال العراق وتولى حكومة موالية للولايات المتحدة مقاليد الأمور في بغداد إلى إفساح الطريق أمام علاقات تجارية واقتصادية مع بغداد، بحيث تتحول السوق العراقية إلى إحدى أسواق السلع الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى إقامة منطقة تجارة حرة تضم كلا من تركيا والأردن و إسرائيل، وهى المنطقة التى تطمع إسرائيل في أن تكون بمثابة سوق مفتوحة لسلعها، خاصة من الصناعات فائقة التكنولوجيا، وقد يتم من خلالها تهريب السلع الإسرائيلية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أو بآخر من خلال بعض الشركات الأجنبية بالوكالة وثمة مخاوف من أن تؤدى الضغوط الأمريكية على أى حكومة عراقية جديدة إلى إقامة علاقات صداقة قوية مع إسرائيل، تكون لها أصداء على علاقات دول مجلس التعاون مع تل أبيب، وخصوصا من جانب بعض الدول التى كثفت علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة كقطر وسلطنة عمان والبحرين [2] وإذا ما نجحت تل أبيب في ذلك، فإنها تكون بذلك قد أحدثت انقساما في الموقف الخليجي العام إزاء القضية الفلسطينية الأهداف الإسرائيلية من وراء التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجي: تسعى إسرائيل من وراء التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق عدة أهداف متنوعة ما بين سياسية واقتصادية وأمنية وذلك على النحو التالي:

---

[1] النجار، أحمد السيد، وآخرون، نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية ، الطبعة الأولى (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،، 2003) ، ص 397.

[2] التقرير الاستراتيجى الخليجى 2003 2004 (الشارقة، دار الخليج للطباعة والنشر والأبحاث، الطبعة الأولى، فبراير 2004) ص 85.

1 - من الناحية السياسية - الإستراتيجية تهدف إسرائيل من التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق نظريتها الأمنية لمواجهة الخطر العربى على أمنها واستقرارها، والتى تقول أن هناك ثلاثة أطواق أمنية تحيط بها.

الأول: السلطة الفلسطينية، والثاني دول المواجهة - مصر، الأردن، لبنان، سوريا - والثالث: الدول المحاذية لدول المواجهة التى أهمها دول مجلس التعاون الخليجي بما تتمتع به من موقع جيوبوليتيكى مهم كما يرى الباحثون الإسرائيليون أن التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية - الأمريكية في الخليج العربي يمكن تطويرها وفق مبدأ إشراك الحكومات الصديقة للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي من خلال شراكة إستراتيجية إقليمية بشكل يحقق ل إسرائيل المزيد من النفوذ السياسي والأمني في الخليج [1].

2 - تشير بعض الدراسات الإسرائيلية إلى هدف آخر، هو تفتيت الدول الخليجية من خلال إثارة الحروب العرقية والطائفية بعد أن تستغل إقامة علاقات طبيعية معها، وتقوم بعمل مسوح شاملة للمجتمعات الخليجية على سبيل المثال، اقترحت دراسة للباحث عوديد ينون في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن يتم تفتيت السعودية - على سبيل المثال - إلى ثلاثة كانتونات عرقية طائفية هى دويلة - الإحساء - الشيعية، ودويلة - الحجاز - السنية ودويلة - نجد - السنية في إطار مخطط شامل لتفتيت منطقة الخليج العربى وتقسيمها إلى وحدات سياسية صغيرة ومفككة[2].

3 - العمل على تحييد موقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية وعملية السلام بصفة عامة، وبالتالي إضعاف عناصر التفاوض العربية مع إسرائيل، حيث تخشى أن تصبح دول مجلس التعاون الخليجي مركز ثقل

---

[1] العيسوى، أشرف سعد، العلاقات الخليجية الإسرائيلية 1990 2003، دراسة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2003.

[2] العيسوى، أشرف سعد، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلـس التعـاون الخليجى 1990 2004 رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، يناير 2005.

سياسي واقتصادي واستراتيجي يسهم بدور إيجابي فاعل في المواجهة العربية - الإسرائيلية.

4 - أما من الناحية الاقتصادية، فتهدف إسرائيل إلى استغلال السوق الخليجية التى تتميز بقوتها الشرائية العالية لتصريف سلعها وتنفيذ المزيد من المشروعات المشتركة في مجالات السياحة والزراعة والأجهزة الطبية وتحلية المياه بشكل يساعد على الدمج بين النفط الخليجي والأموال العربية والتكنولوجيا الإسرائيلية، لذلك لم يكن مفاجئا أن يدعو وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم قادة الدول العربية والإسلامية إلى إعلان اتصالاتهم المتزايدة مع إسرائيل - على الملأ - ولم يخف شالوم التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي كهدف اقتصادي إسرائيلي قديم للاستفادة من أسواقها في تعظيم شأن الصناعة الإسرائيلية، وضمان عوائد مالية ضخمة من وراء التعامل مع هذه المنطقة المشهورة بالطابع الاستهلاكي وتدرك إسرائيل أيضا أن الدعم المالي لأي مواجهة أو حرب أو مقاومة لاحتلالها للمنطقة العربية يأتي - بالدرجة الأولى - من منطقة الخليج الغنية، وأن البترول العربي لعب دورا في حرب 1973، ويلعب دورا أخطر في الوقت الراهن، مع ارتفاع أسعار النفط، وتسعى إلى الحصول على احتياجاتها البترولية ومن الغاز الطبيعي من هذه المنطقة، بل لا تستبعد المشاركة في مشاريع استخراج النفط الخليجي [1].

ومن العرض السابق، يتضح أن الموقف الخليجي العام من قضية التطبيع مع إسرائيل يتسم بالسمات التالية.

1 - التناقض بين الموقفين الرسمي والشعبي ففي الوقت الذي قررت فيه بعض الحكومات الخليجية رفع بعض أوجه المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل، نجد الموقف الشعبي ملتزما وحريصا على تفعيل المقاطعة، فالحكومة البحرينية رغم أنها وافقت على رفع الحظر المفروض على دخول البضائع الإسرائيلية إلى أسواقها، إلا أن البرلمان رفض في 11 أكتوبر 2005 هذا القرار، كما أقر قانونا يعيد فتح مكتب مسئول عن مراقبة دخول السلع الإسرائيلية الأسواق المحلية كما

---

[1] رضى، أحمد، موسم التطبيع مع إسرائيل، شبكة النبأ المعلوماتية، 1 نوفمبر 2005.

تنامت ردود الفعل الغاضبة في الشارع الكويتي ردا على تصريحات سيلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلي بشأن إمكانية التطبيع مع الكويت لصحيفة الرأي العام يوم 18 أغسطس 2005، علاوة على أن زيارة بعض رجال الأعمال الكويتيين ل إسرائيل أثارت غضبا شديدا في الكويت، عبر عنه عدد من نواب مجلس الأمة الكويتي، حيث أصدر بعضهم بيانات تطالب بسحب الجنسية وجوازات السفر الكويتية ممن قاموا بتلك الزيارات.

2 - المرونة التكتيكية في التعامل مع المعطيات فمن ناحية، يقبل الموقف الخليجي بفتح قنوات اتصال خليجية إسرائيلية، إلا أنه - من ناحية أخرى - يشدد - وفي تصريحات رسمية - على نقد ممارسات إسرائيل في المناطق الفلسطينية، كما يؤكد دعم موقف السلطة الفلسطينية وفي الإطار ذاته، لا يرى مبررا بأن تؤثر المعايير السياسية المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي في إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، بل إنه يعتقد أن مزيدا من التقارب مع إسرائيل سوف يكون عاملا إيجابيا في خدمة القضية الفلسطينية، حيث تستطيع دول مجلس التعاون من خلال علاقاتها مع إسرائيل الضغط عليها ودفعها إلى إعطاء الفلسطينيين كامل حقوقهم، حفاظا على مصالحها المشتركة معها، من منطلق إنه إذا كانت إسرائيل ترى أن من حقها المكافأة على الانسحاب من غزة والذي يتمثل في تطبيع بقية الدول العربية معها فعليها الانسحاب من بقية الأراضي التي تحتلها إذا أرادت تطبيعا كاملا.

3 - غياب التنسيق، فلا يوجد تحرك خليجي عام إزاء إسرائيل، كما أن هناك اضطرابا في المواقف الخليجية المعلنة تجاه موضوع التطبيع [1]، بل أن بعض المبادرات الخليجية (الفردية) تأتى في بعض الأحيان في إطار تنافس على الدور أو في إطار خلاف مع دولة أخرى، بل أن بعض دول المجلس لا تلتزم بالخط السياسي الخليجي العام وتبدو قطر نموذجا في هذا الخصوص، من مؤشرات ذلك إصرارها على عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادي في عام 1997 بحضور إسرائيل على الرغم من المعارضة العربية والخليجية، ورفضها الاستجابة

---

[1] الغفلى، علي الخليج والتطبيع مع إسرائيل، صحيفة الخليج الإماراتية، 18 أكتوبر 2005.

لتوصية القمة العربية الطارئة في القاهرة في أكتوبر 2000 بدعوة الدول العربية إلى إعادة النظر في اتصالاتها مع إسرائيل وفي الوقت الذي أقدمت فيه كل من سلطنة عمان وتونس على إغلاق المكتبين التجاريين الإسرائيليين بهما، رفضت قطر إغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي بها، مؤكدة أن قرارات القمة لم تكن ملزمة في هذا الصدد، ثم أخيرا دعوة وزير الخارجية القطري في سبتمبر - (2005) أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي - والتي تتناقض مع المبادرة السعودية للسلام وحظيت بموافقة كل العرب في بيروت عام 2002، بل هناك من يرى أنها تهدف إلى تقويضها[1].

وهنا سنقوم بالتفصيل بعرض مفصل عن العلاقات بين دولتي قطر والسعودية مع إسرائيل:

1.4.4 العلاقات القطرية الإسرائيلية:

بدأت قطر علاقاتها مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد وكان أول لقاء قطري إسرائيلي مع رئيس الحكومة الإسرائيلي وقتها شمعون بيريز بعد زيارته لقطر عام 1996 وافتتاحه المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة وتوقيع اتفاقيات بيع الغاز القطري ل إسرائيل، ثم إنشاء بورصة الغاز القطرية في تل أبيب[2].

كما أن علاقات قطر مع إسرائيل مهدت في حل قضايا كثيرة وتسوية أوضاع معينة يعرفها الفلسطينيون والإسرائيليون، إن هذه العلاقات تعمل على تهدئة ونقل رسالة ل إسرائيل تقول أن المشكلة معها تكمن في الحقوق العربية وأنه متى عادت هذه الحقوق حسب القرارات الدولية فليس هناك مشكلة، كما استهدفت العلاقة وقتها ترشيح قطر لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن الدولي كان مقررا من عام 1993 وذلك يمثل إضافة خليجية وعربية، أما بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير فإن قطر مع الإصلاح والديمقراطية، كما انه لم يذهب ل إسرائيل إلاّ مرة

---

[1] فندى، مأمون أول الغيث قطر وضربة فى مقتل، صحيفة الشرق الأوسط ، 26 سبتمبر 2005.

[2] http://www.dp news.com/pages/detail.aspx?articleid=96802.

واحدة وكانت من القاهرة ل إسرائيل للقاء الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عندما كان تحت الحصار الإسرائيلي.

وقد صارحت قطر بالفعل بعلاقتها ب إسرائيل في معاهدة التجارة الحرة الجات فهذه الاتفاقية لها شروطها ومنها انه لا توجد مقاطعة، والعلاقات القطرية الإسرائيلية جيدة والعلاقات مع الولايات المتحدة ممتازة وإن كانت هناك إشكاليات في الرأي بين الطرفين[1].

2.4.4 الشؤون العسكرية والأمنية:

بدأت قطر من بوابة القواعد العسكرية الأمريكية لإنشاء العلاقات الإسرائيلية مع دولة عربية حيث تولى حاكم قطر بعمل علاقات علنية مع إسرائيل على كل الأصعدة من التجارة إلى الأمن وأشياء أخرى منوها عن أن الإشكاليات التي شهدتها العلاقات المصرية القطرية ترجع إلى الضغوط التي عملت بها مصر على قطر لتضييق علاقاتها المتسارعة باتجاه إسرائيل بسبب قلق القاهرة على مكانتها في المنطقة من الناحية السياسية، وخوفا من أن تنال الدوحة بصفقة توريد الغاز للكيان التي كانت وما زالت تثير الكثير من التوترات في الأوساط السياسية والاقتصادية والمحلية أيضا[2].

أثار غياب حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عن الأنظار بعد اجتماع وزراء الخارجية الخليجيين في جدة الكثير من الشائعات، ويعتقد ان رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر ذهب إلى إسرائيل لطلب الوساطة للضغط من اجل سحب اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس تحفظاته على التدخل الدولي في سورية. وكان التحفظ الإسرائيلي على التدخل الدولي في سورية ليس حرصاً على بقاء النظام الحاكم الداعم للمقاومة والمُحتضن لحركة حماس في سورية بل خوفاً من اندلاع حرب في المنطقة بأكملها تصل نارها إلى إسرائيل.

---

(1) http://www.dp news.com/pages/detail.aspx?articleid=95983.

(2) http://www.dp news.com/pages/detail.aspx?articleid=95983.

وتشهد العلاقات القطرية الإسرائيلية خفاءً في الإعلام والتلفزيون المحلي بينما تشهد علاقات متينة في السر حيث التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سراً مع رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم في باريس للحديث عن موضوع السلام الفلسطيني وصفقة التبادل مع جلعاد شاليط، والعلاقات بين قطر و إسرائيل انقطعت في أعقاب الحرب الأخيرة على قطاع غزة أواخر عام 2009، ومنذ ذلك الوقت أرسلت قطر رسالتين ل إسرائيل تعبر فيهما عن رغبتها في تجديد العلاقات مع إسرائيل، ولكنها رفضت من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير خارجيته ليبرمان، ولكن حاكم قطر حمد بن خليفة أكد ان العلاقات ما زالت قوية [(1)].

أبدت دولة قطر استعداها تزويد إسرائيل بالغاز وإلى مدة غير محدودة وبأسعار رمزية. بعد توقف إمدادات الغاز الطبيعي إلى إسرائيل من خلال خط الأنابيب المصري الواقع في سيناء بعد أن فجره مجهولون، قامت السلطات القطرية بعملية تزويد سريعة ل إسرائيل من خلال ضخ الغاز الطبيعي لها عوضا عن توقف الغاز المصري[(2)].

عندما أعلن مجلس التعاون الخليجي عن وقف المقاطعة الاقتصادية غير المباشرة المفروضة على الشركات العاملة في إسرائيل أو معها، وتلت ذلك إقامة علاقات بين إسرائيل وهيئات ومؤسسات وشركات طيران عربية، مثل الخطوط الملكية الأردنية، وطيران الخليج ومقرها في البحرين، والخطوط الجوية القطرية، وغيرها من الشركات التي سهلت من القيود المفروضة على المسافرين والمؤن الآتية من إسرائيل إلى الدول العربية. وكلها بمساعدة قطرية!.

ويقول ريفيل أيضا في كتابه إلى التكلم عن تحريض قطري على السعودية والإمارات لدى إسرائيل، مستشهداً بالاتفاق القطري –الإسرائيلي لإنشاء مزرعة

---

(1) http://www.rumonline.net/more.php?this_id=52301.

(2) http://www.alwaqt.com/art.php?aid=147535.

متطورة تضم مكانًا لإنتاج الألبان والأجبان اعتمادًا على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية، لأجل منافسة منتجات السعودية والإمارات[1].

3.4.4 العلاقات السعودية الاسرائلية:

ليس واضحا كيف وبأي درجة ستدفع التطورات في الحلبة الإسرائيلية - الفلسطينية والحلبة الخليجية الدول العربية هناك إلى تغيير سياساتها الثنائية مع إسرائيل: فالمعارضة الرسمية لتطبيع العلاقات معها من جانب والعلاقات الفعالة، لكن السرية، من جانب آخر. صحيح أن الطرفين مقيدان في قدرتهما على التعاون علناً وظاهراً، ولكن في نظرتهما المتشابهة للخطر، خصوصاً بشأن إيران، هناك فرصة لتعاون أوسع بكثير، حتى من دون صلة بتقدم العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.

لقد كان الموقف السعودي الرافض لفتح المكاتب التجارية الإسرائيلية، وخصوصاً على العلاقات القطرية الإسرائيلية من بين دول الخليج العربي الأخرى[2].

لقد كانت خطوة التطبيع الأبرز مع إسرائيل حتى الآن هي نشر السعودية في العام 1982 «مبادرة فهد» والتي تخلت فيها السعودية، على الأقل علنياً، عن سياستها التي رفضت حتى ذلك الحين حق دولة إسرائيل في الوجود. أما مبادرة السلام التي أطلقها الملك عبد الله والتي تبنت الجامعة العربية لاحقاً صيغة معدلة منها باسم «مبادرة السلام العربية»، فذهبت خطوة إضافية ووعدت بالتطبيع الكامل لعلاقات العالم العربي مع إسرائيل والعالم الإسلامي، بشرط قبول إسرائيل بعدد من الشروط بينها الانسحاب إلى خطوط العام 1967م وبلورة حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين.

---

(1) http://www.aljazeera.net/news/pages/573cbc7a_4552_4255_9c73_c86d2eb80459.

(2) الشرق الاوسط، الثلاثــاء 24 ذو الحجـــة 1421 هــ 20 مارس 2001 العدد 8148.

ومن جانبها فإن إسرائيل، التي لم ترفض تماماً المبادرة، عرضت تحفظات بشأنها، ولكن عدداً من مسؤوليها، بينهم الرئيس شمعون بيريز، لم يترددوا في تأييدها علناً. وفي السنوات الأخيرة أعلنت السعودية أنها في هذه المرحلة لا تنوي البتة اتخاذ أية خطوات يمكن أن تفسر مبادرات حسن نية تجاه إسرائيل. وشكل هذا الموقف أيضاً إشارة للعديد من الدول الخليجية الأصغر بعدم الانحراف عن الخط السعودي.

وعدا «مبادرة الملك عبد الله للسلام» بقيت السعودية بدرجة كبيرة على هامش محاولات التقدم في عملية السلام العربي الإسرائيلي. بل إن هذه المبادرة ذاتها أعدّت أكثر من أي شيء آخر لتحسين الصورة السلبية التي أعطيت للمملكة إثر عمليات 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة. وشهادة محتملة على ذلك هي حقيقة أن السعودية امتنعت عن المشاركة في البلورة النهائية للمبادرة أو تحمل مسؤولية تنفيذها. ومع ذلك، وعلى طول السنين، طرأت تكييفات عدة في هذا الموقف السعودي. وعلى سبيل المثال، وفق النظرة الأحدث، ينبغي ل إسرائيل أن تثبت رغبتها في السلام عبر قبول المبادرة العربية «كأساس للمفاوضات». وهذا الخط الذي عبرت عنه مقالة تركي الفيصل في نيويورك تايمز في أيلول 2011 يختلف عن السياسة السعودية التقليدية التي رأت في المبادرة نقطة انتهاء المفاوضات ــ أي أنها إملاء يجب على إسرائيل قبوله، وفقط بعد ذلك ستجري مفاوضات بشأن التطبيع. كما يمكن أن نرى في ذلك محاولة لإحياء المبادرة والتشديد على أن السعودية بقيت ملتزمة بالتسوية، وأنها من ناحيتها لا تزال المبادرة «موضوعة على الطاولة[1].

وبوسع إسرائيل تحقيق منافع اقتصادية هامة (ولو أنها أقل بكثير مما يتوقع كثيرون) من إقامة علاقات تجارية مع الدول الغنية في الخليج. وفي السنوات 2001-2003 كانت كتلة دول الخليج الهدف الثالث في حجمه للبضائع الإسرائيلية في الشرق الأوسط بعد السلطة الفلسطينية وتركيا.

---

[1] المياح، عبداللطيف، وحنان الطائي، الاستراتيجية الاسرائلية تجاه الخليج العربـــي، ط1،دار مجدلاوي، عمان، الاردن، 2002، ص 166 177.

وتجري التجارة معها عموماً عبر طرف ثالث، الأمر الذي يزيد صعوبة توفير معطيات إحصائية محدثة، غير أن حجم التجارة زاد عن 500 مليون دولار سنوياً. ومع ذلك، فإن الفرضية هي أن حجم التجارة الحقيقية أعلى بكثير عن المعلن. و إسرائيل تتمتع بمقاربة معينة للأسواق في الخليج أيضاً لأن المقاطعة العربية لا تسري على بضائع لا تحمل شارات إسرائيلية. والسلطات في الخليج تعي ذلك، لكنها تفضل غض الطرف. وبالمقابل فإن السعودية في العام 2005 تعهّدت، كجزء من المفاوضات لدخول منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنها ستلغي المقاطعة بالدرجتين الثانية والثالثة المفروضة على البضائع الإسرائيلية. والواقع، أن التجاوب مع المقاطعة من جانب الشركات الدولية تضاءل مع مر السنين لكن التعهد السعودي فتح نافذة للشركات الرائدة في عالم السيارات، الغذاء والالكترونيات، التي امتنعت حتى ذلك الحين عن إنشاء علاقات تجارية مع شركات إسرائيلية أو الاستثمار في إسرائيل بسبب المقاطعة.

أما الدول الخليجية، من جانبها، فيمكنها الاستفادة من منتجات معينة يمكن ل إسرائيل توفيرها. وبين الحين والآخر يعلن أن شركات إسرائيلية تسهم بشكل غير مباشر في أمن هذه الدول بتدريب قوات الجيش المحلي وبعرض حلول تكنولوجية عسكرية متطورة. ورغم أن القدرة الاقتصادية الكامنة في العلاقات قد تكون ضئيلة نسبياً، فإن بوسع الطرفين التعاون أيضاً في تكنولوجيات الري، وطب السياحة، وتحلية المياه وكما سلف في الخبرة العسكرية والوسائل القتالية. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى منشورات أشارت إلى أن شركات إسرائيلية تقيم علاقات متشعبة مع هذه الدول. وهكذا أعلن أن «إيماجسات» وهي شركة متفرعة عن الصناعات الجوية، توفر لدولة الإمارات صوراً من أقمارها الصناعية، وأن «إيروناوتيكس» فازت بمناقصة لتزويد دبي بطائرات من دون طيار.

واحتمالات ترسيخ علاقات رسمية وعلنية بين دول الخليج العربية و إسرائيل يمكن أن تظل خاضعة للإجماع العربي وللسياسة الداخلية في مجلس التعاون الخليجي. وفضلاً عن ذلك فإن علاقات هذه الدول مع إسرائيل لا يمكنها أن تؤثر بشكل جوهري على العملية السلمية، أساساً بسبب عدم تورطها المباشر في النزاع.

كما أنه تبددت بقدر كبير لدى الجمهور الإسرائيلي جاذبية التطبيع مع هذه الدول. ويمكن القول إن «السلام البارد» الذي فرض على إسرائيل من جانب الدول التي وقعت معها اتفاقيات السلام - مصر والأردن - «أضرّ بالقدرة على عرض التطبيع مع دول مثل دول الخليج كمقابل مناسب للتنازلات الإسرائيلية عن أراضٍ[1].

ومثير للاهتمام أن دولتي الخليج اللتين تقيمان أوثق العلاقات مع إيران - قطر وعمان - هما أيضاً من أقامتا علاقات رسمية مع إسرائيل. وساهم في ذلك، بين أمور أخرى، الإطار الهش لمجلس التعاون، والذي يسمح لأعضائه ببلورة سياستهم الخارجية المنفصلة، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة التصالح مع إسرائيل. وهذه الحقيقة، فضلاً عن عدم قدرة دول الخليج على التوصل لاتفاق بشأن إسرائيل، يمكن أن تخدم المصالح الإسرائيلية تحديداً، بسبب أن النظرة الرائجة هي أن السياسة المحددة لدول مجلس التعاون الخليجي لن تميل لمصلحة إسرائيل. ويبدو أننا في المستقبل أيضاً سنرى ما إذا كانت دول مثل عمان وقطر ستقدم مبادرات حسن نية تجاه إسرائيل، في حين أن دولاً أخرى، على رأسها المملكة العربية السعودية، يتوقع أن تواصل علنا ترددها، ولو بسبب احتمال أن التحادث العلني مع إسرائيل قد يثير المؤسسة الدينية والجهات المحافظة الأخرى على العائلة المالكة.

والقول بأن المملكة السعودية ستكون آخر دولة توقع اتفاق السلام مع إسرائيل صحيح اليوم مثلما كان في الماضي، رغم أن هناك مساحة كبيرة، يمكن للطرفين استغلالها، تفصل بين العلاقات الدبلوماسية الكاملة والقطيعة التامة[2].

5.4 قناة الجزيرة وتأثيرها على العلاقات السعودية القطرية:

انشئت قناة الجزيرة في نوفمبر عام 1996م حيث صدر امر انشائها من امير دولة قطر. وقد كان تاريخ انشاء قناة الجزيرة يعود إلى تاريخ انهيار الاتفاق بين هيئة اذاعة وتلفزيون اوربت والقسم العربي في هيئة الاذاعة والتلفزيون البريطانية

---

(1) جوجانسكي، يوئيل، إسرائيل ودول الخليج: هـل عدو عدوي صديقي؟، صحيفة يـديعوت أحرونوت الإسرائيلية، 26 سبتمبر 2014م.

(2) المياح، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الخليج العربي، 159 164.

والخاص بإنشاء محطة تلفزيونية بعد النجاح الساحق الذي تحقق للمحطة الاذاعية التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون البريطاني والتي تبث برامجها باللغة العربية، والتي نجحت في جذب حوالي 14 مليون مستمع عام 1994م.

إلا أن هذا النجاح لم يتحقق في المجال التلفزيوني، وكان السبب في فسخ الاتفاق وهو الخلاف البريطاني السعودي حول مساحة الحرية التي يمكن أن يسمح في مجال التغطية الإعلامية وطبيعة الموضوعات والقضايا التي يمكن أن تغطى تسبب فسخ هذا الاتفاق، في فقدان 20 من أفضل الإعلاميين العرب لوظائفهم وهذا السبب شجع لإنشاء قناة حديثة، وهي الجزيرة التي استقطبت هؤلاء الإعلاميين البارزين، المؤهلة والمدربة وعلى أعلى مستوى من المهارة والحرفية، وأصبحت هي النواة الهيكل المتكامل في قناة الجزيرة[1].

وعندما نتحدث عن العلاقات القطرية السعودية لابد ان نتحدث عن الدور الإعلامي وخاصة دور قناة الجزيرة، ومن الأولى القول بان الجزيرة هي التعبير الحقيقي عن صناعة الأزمة القطرية السعودية، فقد سعت عبر برامجها ونشراتها الإخبارية لضرب وخلخلة موقع السعودية في المحيط العربي من جانب، وإحداث أزمات سياسية للسعودية على المستوى الدولي من جانب أخر.

كما أن الموقف القطري من إيران والعراق يعتبر من مسببات الخلافات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد انعكست الخلافات سلبا على المشروعات الاقتصادية المشتركة في المنطقة، خصوصا اتفاقية إنشاء السوق الخليجية، فقد أرادت قطر بأن تكون إيران عضوا في مجلس التعاون الخليجي، ومثلت حرب الخليج عام1991 محطة هامة دفعت دول الخليج لبلورة أمنها القومي الداخلي على حساب الأمن الإقليمي.

---

[1] القضاة، محمد فلاح، وسحر محمد خميس، الصورة الذهنية لقناة الجزيرة الدولية لدى الشباب الجامعي، دراسة ميدانية،المجلد1، العدد 1، مجلة العلوم الاجتماعية، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، 2008م، ص 28 29. وانظر: التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق على نموذج قطر، 89.

وتعبيرا عن التوتر القطري السعودي السياسي، هاجمت الجزيرة المملكة العربية السعودية والأسرة الحاكمة في أكثر من موضع أهمها الأزمة التي أحدثها برنامج الاتجاه المعاكس في 25 حزيران عام 2002 حول السعودية والعلاقة بالقضية الفلسطينية، ليتلوه بعد ثلاثة أسابيع برنامج" أكثر من رأي" والذي حمل عنوان: الموقف الشعبي من الحملات الأمريكية على السعودية"،حيث استضاف البرنامج المعارض السعودي" محسن ألعوجي" الذي وجه انتقادات للأمير" عبد الله "ولي العهد السعودي آنذاك، ورغم خطورة الانتقادات الأمريكية للسعودية وتداول المحللين السياسيين الحديث عن مشروع أمريكي لتقسيم السعودية إلى ثلاثة مناطق، إلا أن الجزيرة ارتضت معالجة الموضوع من جانب مغاير تماما لطبيعة الأزمة، مما يعكس سعي الجزيرة لإشغال جمهورها العربي بالنظر إلى ما تصوره على أنه مهم، رغم وجود ما هو أخطر وأهم أي التغطية على العلاقات الأمريكية القطرية الصاعدة و التي تتوجت ببناء قاعدة " العديد" الأميركية التي كانت مركز غزو العراق [1].

إن تغطيات الجزيرة لتسجيلات أسامة بن لادن وما رافق أحداث الحادي عشر من سبتمبر من ردود فعل وكشف لمعلومات جديدة، وتحديدا برنامج " سري للغاية" الذي يقدمه يسري فوده، جعل من القناة ظاهرة إعلامية دولية تستوجب التوقف من قبل وسائل الإعلام الغربية، التي عرضت مقتطفات من تغطياته الخاصة، إلا أن رد فعل الدبلوماسية الأمريكية على هذه التغطيات، كان باتجاه السعودية المصدّر الأول لغالبية المشاركين في تفجيرات 11 سبتمبر، وقد تحولت بسببها النظرة الأمريكية للمملكة العربية السعودية، من حليف وصديق إلى عدو إستراتيجي وتعالت في حينها أصوت اللوبي الصهيوني وأقلام صحفية تدعو" لاحتلال مناطق النفط وتجميد الأرصدة السعودية في الولايات المتحدة"، وقد اعتبرت صحيفة نيويورك تايمز في 13 تشرين أول 2001، " أن السعودية تتسامح مع الإرهاب وأن القمع السياسي يشجع على العادات الهدامة، إلا أن المستفيد الرئيسي

---

[1] القصيبي، غازي عبدالرحمن، امريكا والسعودية، حملة اعلامية ام مواجهة سياســية؟، ط 1، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، 2002م، ص 125 131.

من توتر هذه العلاقات هي قطر على وجه التحديد، وبسببها استطاعت قطر أن تصبح الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة العربية [1].

وقد لخص التقرير السنوي لمركز الخليج للأبحاث عام 2003، علاقة دول الخليج بالولايات المتحدة، من منطلق أن الرأي السائد يعتبر أن العلاقة مع أمريكيا في أحسن أحوالها ممكنه ما دامت تضغط على إسرائيل للاستجابة لمتطلبات التسوية السلمية في المنطقة، أما بخصوص التطبيع مع إسرائيل، فلا يجب أنيتم إلا حينما تلتزم إسرائيل بالسلام العادل وإقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن الموقف القطري يختلف عن ذلك ومن الممكن القول إن علاقات قطر مع إسرائيل هي من أهم أسباب التوتر مع السعودية. ومن عوامل التوتر الآخرين السعودية وقطر، رفض الأخيرة طلبا من الأولى لنشر قواتها على أراضيها، أثناء اجتياح العراق للكويت عام 1991م، مما أدى إلى وضع السعودية قيودا على الطريق البحري" كار عبيد" الذي يوصل المركبات بين ابوظبي وقطر وإجبارها على المرور بالأراضي السعودية، وردا على ذلك سعت قطر لمغازلة إيران لإغضاب السعودية، وتؤكد هذه الحادثة أن النزاع السعودي القطري لم يبدأ منذ نشأة الجزيرة، ولكن التفوق القطري على السعودية ابتدأ منذ إطلاق الدوحة قناة الجزيرة، وبفضلها نجحت قطر في معركتها الإعلامية، رغم أن النزاع الحدودي انتهى على الأرض قبل الجزيرة.

وبناء على ما سبق أمكن القول، أن تغطية الجزيرة لأخبار السعودية مثلت عملية اصطناع إعلامي، اعتمدت على البحث في التاريخ ومحاولة إحداث ثغرات جديدة لمقاربة الأحداث التاريخية بما يتناسب وما استجد من وقائع،بهدف إيصال رسائل مفادها أن السعودية الدولة العربية الأكبر هي المسؤولة عن الأزمات في المنطقة العربية وتحديدا احتلال فلسطين عبر علاقاتها بالأمريكيين واستضافة قواعدهم العسكرية في مكان إسلامي مقدس،فاستغلال الرمز الديني إستراتيجية من استراتيجيات الجزيرة.

---

2) " ابو الرب"، محمد، كيف خططت قطر للتفوق على السعودية عبر قناة الجزيرة، مقال علـــى الموقع الالكتروني (http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=6437). وانظر التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، 89 94.

قبل الجزيرة كانت السعودية المسيطرة على الفضاء الإعلامي العربي من خلال شبكتيART, MBC ، إلا أن حضور الجزيرة وحجم الاحتدام والعرض العاطفي في خطابها، إضافة إلى تخصصها الإخباري قلل من تأثير القنوات الخاصة السعودية، وبدأ اسم قطر يطفو على السطح مكان السعودية. وبذلك تكون الجزيرة أتاحت المجال لظهور قطر، وفرض نفسها على المشهد الإقليمي، فقد ساعدت في خفض تأثير السعودية وحضورها في القضايا العربية، في ما جعلت من قطر الحليف وصاحب الامتيازات الأمريكية في الخليج [1].

1.5.4 إنشاء قناة العربية للحد من الأثر الإعلامي لقناة الجزيرة:

هي قناة فضائية إخبارية سعودية وجزء من شبكة إعلامية سعودية، بدأت البث في 3 مارس 2003 كانت تبث من الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي بمصر والآن تبث من مدينة دبي للإعلام بالإمارات العربية المتحدة، وتهتم هذه القناة بالأخبار السياسية والرياضية والاقتصادية مع تركيز على المشروع السعودي والترويج له سياسيا واجتماعيا واقتصاديا رغم أن غالب مذيعي القناة والعاملين على كتابة أخبارها ليسوا سعوديين [2].

القناة تأسست من قبل مركز تلفزيون الشرق الأوسط (MBC)، مجموعة الحريري، ومستثمرين من عدة دول عربية أخرى. [3] لكن تسريبات ويكيليكس كشفت أن محطة العربية ومجموعة الام بي سي عائدة لنسيب الملك فهد وليد البراهيم وأن 50٪ من أرباح القناة هي من نصيب الأمير عبد العزيز بن فهد ابن الملك السعودي الراحل وأن الأمير ممن يقفون خلف التوجه السياسي والفكري للقناة.

---

(1) " ابو الرب"، كيف خططت قطر للتفوق على السعودية عبر قناة الجزيرة. وانظر التميمـــي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، 89 94.

(2). & http://www.allied media.com/ARABTV/ana_tv_and_middle_east_broadcast.htm
http://wiki.masaratcom.com/masarat.php

(3). http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3236654.stm

اتبعت قناة العربية منذ تأسيسها خطاً سياسيا مثيرا للجدل، فقد تاهت كثيراً مع السياسة الأمريكية (وحتى الإسرائيلية) في المنطقة، وخصوصاً فيما يخص حزب الله وحركة حماس وغزو العراق. حاولت القناة تقليد قناة الجزيرة، فكانت معظم برامجها مشابهة إلى حد كبير لبرامج قناة الجزيرة أو مستوحاة منها. وبهذا الصدد يقول مالك MBC السعودي وليد الإبراهيم: "العربية خيار بديل أكثر اعتدالاً من قناة الجزيرة وهدفه هو وضع «العربية» بالنسبة للجزيرة في الموقع نفسه الذي تحتله سي إن إن من فوكس نيوز كمنفذ إعلامي هادئ ومتخصص معروفة بالتغطية الموضوعية وليس الآراء التي تقدم في صورة صراخ [(1)].

لكن العربية لم تنجح بمنافسة الجزيرة، وبدخول الجزيرة إلى السوق الإعلامي العربي عام 1996 فقد الكثير من الشخصيات والعائلات الحاكمة في الخليج والسعودية خاصة، حصانتهم من النقد الذي أعفتها منه وسائل الإعلام العربية الممولة حكومياً.

ومن اكثر الانتقادات التي كانت توجه لقناة العربية وللادارة القائمة عليها قائمة التعبيرات المختلفة التي تستخدمها وسائل الإعلام العربية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي أو ما تبعها من غزو أمريكي للعراق؛ فالعربية التي أطلقت على من يقتلهم جنود الاحتلال الإسرائيلي من الفلسطينيين بـــ"القتلى" في حين كانت تصفهم قناة الجزيرة بـــ"الشهداء"، مدير القناة عبد الرحمن الراشد يرد على هذه النقطة قائلا أن القضية معقدة أكثر مما تبدو، فالمحطة ليست وظيفتها منح الناس الشهادة فذلك حق رباني، وأنه "عندما يقتل إرهابي بريئا أو مجاهدا سواء في السعودية أو مصر أو اليمن أو المغرب أو غيرها، نقول عنه قتيل، فلماذا نسميه في لبنان أو فلسطين شهيدا"[(2)].

---

(1). http://213.251.145.96/cable/2009/05/09RIYADH651.html

(2) http://wiki.masaratcom.com/masarat.php & http://www.iht.com/articles/2008/01/04/africa/profile.php

ولذلك من الممكن أن نلاحظ من خلال هذا العرض عن الدور الإعلامي أن السبب وراء إنشاء قناة العربية هو في الأصل من اجل التخفيف من مدى تأثير قناة الجزيرة في المنطقة ومن اجل تحجيمها.

قائمة المصادر والمراجع

1. المصادر:

أبو الفضل، محمد (1993م)، النزاع بين قطر والبحرين، **مجلة السياسة الدولية**، صحيفة الأهرام العدد 8415 تاريخ 1 كانون ثاني.

أبو طالب، حسن، (2007)، المبادرة العربية للسلام بين السكون والحركة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، المجلد 42، ص 118.

أبو عزة، مروان، (1983)،**دور المملكة العربية السعودية في تحقيق التضامن العربي**.

بكر الطيار، صالح. (2003). **السعودية وتحديات القرن الـ21**، ط1، مركز الدراسات العربي- الأوربي.

التقرير الاستراتيجى الخليجي 2003 - 2004 -. (2004). (الشارقة، دار الخليج للطباعة والنشر والأبحاث، الطبعة الأولى، فبراير -).

حداد، سامي (د.ت). **تسوية النزاع القطري البحريني**، (برنامج أكثر من رأي: تلفزيون قناة الجزيرة)، عبر الموقع: www.Aljazeera.net.

الرويلي، علي، (2010م)، **الأمن القومي السعودي- آفاق استراتيجية برؤيا مستقبلية**،ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت.

شحادة، محمد مصطفي (1993م). منازعات الحدود العربية: الحدود السعودية مع دول الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 140 تاريخ كانون أول.

عبدالله، جمال،(2014) **السياسة الخارجية لدولة قطر 1995- 2013 روافعها واستراتيجياتها**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الكرك، الأردن.

الغفلى، علي. (2003). **الدبلوماسية الخليجية 2002 - 2003 - في - (التقرير الاستراتيجى الخليجي 2002 - 2003)** - الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. (2005). **التطبيع الخليجي - الإسرائيلي ومستقبله**، دراسة غير منشورة، سبتمبر.

مقلد، اسماعيل صبري، (1984م)، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، شـــركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

المراجع:

بركات، مروان. (1992م). **حرب الخليج في الصحف الأردنية**، رم للدراسات والنشر، عمان، الأردن.

التميمي،نواف. (2012م). **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية – النظرية والتطبيق على نموذج قطر** – ط 1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

رسلان، هاني. (1991). التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 103، يناير.

السرحاني، خالد. (1990). جذور الأزمة بين العراق والكويت، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 102، اكتوبر.

شحاته، محمد مصطفي. (1993م). الحدود السعودية مع دول الخليج - **السياسة الدولية** – العدد 111- يناير.

العفيفي، فتحي محمد. (2003م). **التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي، خلال عقد التسعينيات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي، الإمارات.

العيدروس، محمد حسن. (2002م). **الحدود العربية في الجزيرة العربية**، ط1، دار الكتاب الحديث، دبي، الإمارات.

العيسوى، أشرف سعد. (2003). **العلاقات الخليجية - الإسرائيلية 1990 - 2003**، دراسة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية.

القاسمي، خالد محمد مبارك. (2014). **فهد بن عبد العزيز قائد ومسيرة**، ط1، مكتبة النافذة، الجيزة، مصر.

القصيبي، غازي عبدالرحمن. (2002م). **امريكا والسعودية، حملة اعلامية ام مواجهة سياسية؟**، ط 1، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان.

كرم، جاسم محمد. (د.ت). النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، **مجلة العلوم الاجتماعية**، لمجلد 30، العدد 2، الجامعة الاردنية، عمان الاردن.

محمود، احمد ابراهيم. (1990). محددات وأهداف السلوك العراقي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 103، يناير.

مرهون، عبدالجليل زيد. (1997م). **امن الخليج بعد الحرب الباردة**، ط1، دار النهار، بيروت، لبنان.

المياح، عبداللطيف، والطائي، حنان. (2002). **الاستراتيجية الاسرائلية تجاه الخليج العربي**، ط1،دار مجدلاوي، عمان، الاردن.

النجار، أحمد السيد، وآخرون. (2003). **نكبة العراق: - الآثار السياسية والاقتصادية** -، الطبعة الأولى - (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية).

النعيم، مشاري عبدالرحمن. (1999م). **الحدود السياسية السعودية – البحث والاستقرار** - ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان.

هلال، علي الدين. (2005م). **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

3. الدوريات:

العيسوى، أشرف سعد. (2001). انتفاضة الأقصى وسياسة دول مجلس التعاون تجاه إسرائيل -، **مجلة شئون خليجية**، العدد (24) شتاء.

العيسوى، أشرف سعد. (2005). **انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي 1990 – 2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، يناير.

القضاة، محمد فلاح، وسحر محمد خميس. (2008م). الصورة الذهنية لقناة الجزيرة الدولية لدى الشباب الجامعي، دراسة ميدانية، المجلد1، العدد 1، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المنيسي، احمد. (2001م). **الجذور التاريخية للنزاع القطري البحريني**، الاهرام، العدد بتاريخ 16-3-، القاهرة مصر.

4. الصحف والمقالات العربية والأجنبية والالكترونية:

أ. العربية:

رضى، أحمد. (2005). موسم التطبيع مع إسرائيل، شبكة النبأ المعلوماتية، 1 نوفمبر.

الشرق الاوسط، الثلاثـاء 24 ذو الحجـة 1421 هـ 20 مارس 2001 العدد 8148.

الشرق الاوسط، الثلاثـاء 24 ذو الحجـة 1421 هـ 20 مارس 2001 العدد 8148.

صحيفة - البيان - الإماراتية، 20 نوفمبر 2005.

صحيفة - الحياة - اللندنية، 17 نوفمبر 2005.

الغفلى، على الخليج والتطبيع مع إسرائيل، صحيفة - الخليج - الإماراتية، 18 أكتوبر 2005.

فندى، مأمون أول الغيث - قطر - وضربة في مقتل، صحيفة - الشرق الأوسط -، 26 سبتمبر 2005.

مقال " محمد ابو الرب" كيف خططت قطر للتفوق على السعودية عبر قناة الجزيرة،على الموقع الالكتروني: http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=6437

ب. الاجنبية:

جوجانسكي، يوئيل، إسرائيل ودول الخليج: هـل عدو عدوي صديقي؟، صحيفة - يديعوت أحرونوت - الإسرائيلية، 26 سبتمبر 2014م.

صحيفة - يديعوت أحرونوت - الإسرائيلية، 2 سبتمبر 2005.

صحيفة - يديعوت أحرونوت - الإسرائيلية، 26 سبتمبر 2005.

صحيفتا - جيروزاليم بوست - و - يديعوت آحرونوت - الإسرائيليتان، 15 نوفمبر 2005.

1..Michael Scott Doran, - Palastine, Iraq, and American Strategy -، Foreign Affairs, vol82,No1, January/February - 2003, http: - //wwwforeignaffairsorg/2003/01faessay10219.

2 W.Estes،Kenneth,Iraq Between Two Occupations –The Second Gulf War (1990-1991), isn, eth zurich,.

3.http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=6437

4.http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=96802.

5.http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=95983

6.http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=95983.

7.http://www.rumonline.net/more.php?this_id=52301.

8.http://www.alwaqt.com/art.php?aid=147535.

9.http://www.aljazeera.net/news/pages/573cbc7a-4552-4255-9c73-c86d2eb80459.

المعلومات الشخصية

الاسم: عيسى بن اسماعيل العيسى

التخصص: ماجستير التاريخ

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة: 2015